



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثالثة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف صباح يوم الاثنين الواقع في ٣ / جمادى الآخرة / ١٤١٥ هجري الموافق ١٩٩٤/١١/٧ ميلادي .

العدد (٣)

الجلد (٣٢)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٣

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتلارات .

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور أشرف الكردي .

ب- طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبد المجيد شومان .

ج- طلب معذرة مقدم من معالي السيد كامل الشريف .

الصفحة

- ٣ - تلاوة الكتب الواردة :-
- ١ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣٠٩٣/٧١/٧ تاريخ ٣٠/٩/٧١
١٩٩٤/١١/٦ المتضمن موافقة مجلس النواب على :
مشروع قانون تصديق معاهدة السلام الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية
الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ ، مع اعطائه صفة
الاستعجال .
(أحيل الى لجنة الشؤون الخارجية) .
- ٤ - قرارات اللجان :
- ١ - قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١١/٣ بشأن مشروع قانون
المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ .
- ٢ - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١١/٦ بشأن مشروع قانون
المؤسسة الأردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢ .
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٩٩

محضر الجلسة

- ٦ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزيراً
للشباب .
- ٧ - معالي الدكتور راتب السعود : وزيراً
للتعليم العالي .
- ٨ - معالي السيد محمد الذويب : وزير
دولة .
- ٩ - معالي السيد يوسف الدلايخ : وزير
دولة .
- ١٠ - معالي السيد طلال عريقات : وزيراً
للطاقة والثروة المعدنية .
- دولة رئيس المجلس :
- في تمام الساعة (الحادية عشرة والنصف)
من صباح يوم (الاثنين) الموافق ١٩٩٤/١١/٧
ميلادي ، عقد مجلس (الاعيان) جلسته
(الثالثة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (دولة)
الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين
عام مجلس الأمة السيد (حكم عيسى) .
- وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :
- ١ - سعادة السيد عبد المجيد شومان .
- ٢ - سعادة الدكتور اشرف الكردي .
- وتغيب بمعلنة من الاعضاء السادة :
- معالي السيد كامل الشريف .
- وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :
- سعادة الدكتور داود حنايا .
- وحضر من الحكومة :
- ١ - دولة الدكتور عبد السلام الجبالي :
رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية والدفاع .
- ٢ - معالي السيد ذوقان الهنداوي : نائباً
لرئيس الوزراء .
- ٣ - معالي الدكتور جواد العناني : وزيراً
للاعلام ووزيراً دولة لشؤون رئاسة
الوزراء .
- ٤ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزيراً
للمياه والري .
- ٥ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي :
وزيراً للأوقاف والشؤون والمقتنيات
الاسلامية .



بسم الله الرحمن الرحيم . النصاب
قانوني وعلن بدء الجلسة / جدول الاعمال .

السيد الأمين العام :

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكرم على محضر الجلسة السابقة واعفاء

مكتبة عبد الواسع

الامين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور اشرف الكردي .

دولة السيد احمد اللوزي حفظه الله

رئيس مجلس الاعيان

احيطكم علماً وأرجو التكرم بالموافقة

على سفري الى السويد لحضور مؤتمر علمي اعتباراً من يوم السبت الموافق ١٩٩٤/١١/٥ ولمدة اسبوعين .

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

العين الدكتور اشرف الكردي

١٩٩٤/١١/٣

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكرمي على اجازة سعادة الدكتور اشرف الكردي ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد عبد الحميد شومان .

التاريخ : ١٩٩٤/١١/٦

دولة الاخ احمد اللوزي المحترم

رئيس مجلس الاعيان

تحية طيبة وبعد ،

نظراً لأنني سأغيب عن الاردن اعتباراً

من صباح اليوم الثامن ولغاية العشرون من شهر تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ لحضور اجتماعات تتعلق بفروع البنك العربي في الخارج ومؤسسة التعاون ، علماً بأن هذه الاجتماعات تقرر تاريخها مسبقاً .

وبما انني اترأس هذه الاجتماعات فلن اتمكن من التغيب عنها . وعليه فاني اعتذر عن حضور جلسات مجلس الاعيان التي سوف تعقد خلال الفترة المذكورة .

متمنياً لكم دوام الصحة والعافية ولاعضاء مجلس الاعيان دوام التقدم والازدهار في خدمة هذا الوطن المطماء .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

عبد الحميد شومان

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكرمي على اجازة سعادة السيد عبد الحميد شومان .

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

ج - طلب معاملة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكرمي على معذرة معالي السيد كامل الشريف ؟

الجميع : موافقون .



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣٠٩٣/٧١/٧

التاريخ :

الموافق : ١٩٩٤/١١/٦

دولة رئيس مجلس الاعيان الألفهم

قرر مجلس النواب الثاني عشر في

جلسته الخامسة من الدورة العادية الثانية المنعقدة

يومي السبت والأحد الموافق ١١/٦-٥/١١/١٩٩٤ ، الموافقة على مشروع قانون تصديق

معاهدة السلام بين حكومة المملكة الأردنية

السيد الامين العام :

٣ - تلاوة الكتب الواردة

١ - كتاب معالي رئيس مجلس

النواب رقم ٣٠٩٣/٧١/٧

تاريخ ١٩٩٤/١١/٦ للتضمن

موافقة مجلس النواب على :

مشروع قانون تصديق معاهدة

السلام المعقودة بين حكومة

المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة دولة اسرائيل لسنة

١٩٩٤ ، مع اعطائه صفة

الاستعمال .

مكتبة من الاصل

الدكتور كمال الشاعر : لجنة الشؤون الخارجية سيدي أرجو أن يحال الى لجنة الشؤون الخارجية .

دولة رئيس المجلس : اذا احالته الى اللجنة المختصة وهي لجنة الشؤون الخارجية هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى لجنة الشؤون الخارجية ؟ الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم وارجو من لجنة الشؤون الخارجية مقررأ واعضاء أن يجتمعوا بعد رفع هذه الجلسة نظراً لأهمية هذا الموضوع ، أن تبدأ البحث ووضع الخطة لدراسته ومناقشته ورفع توصياتها الى المجلس الكريم شكراً لكم .

هذا هو نص مشروع قانون تصديق معاهدة السلام للعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ .

الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة ، كما وافق على التوصيات الواردة في قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ٢ تاريخ ١١/٢/١٩٩٤ ، بصفة الاستعجال .

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون ونسختين من قرار اللجنة لرضه على مجلسكم الكريم ، لاجراء المقتضى .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : شكراً اذا امام المجلس الكريم طلب متضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون التصديق على معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل بصفة الاستعجال الاستاذ الدكتور كمال الشاعر .

لجنة الشؤون الخارجية
الدورة العادية الثانية
مجلس النواب الثاني عشر

قرار رقم (٢)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصائها القانوني عدة اجتماعات متوالية صباحاً ومساءً ايام الاثنين ١٠/٣١ والثلاثاء ١١/١ والاربعاء ١١/٢/١٩٩٤ برئاسة معالي السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس اللجنة وحضور مقررها معالي السيد جمال الصرايرة ، واصحاب المعالي والسعادة السادة اعضاء اللجنة :-

د. عبدالله السور ، مفلح اللوزي ، انور الحديد ، فوزي الزعبي ، د. نزيه العمارين ، د. محمد احمد الحاج ، م. حماد ابو جاموس ، د. عارف البطاينة ، محمد الذويب ، حمزة منصور ، د. بسام العموش ، صالح شعواطه ، جميل الحشوش ، د. عبد المجيد العزام ، طه الهباهبه ، د. فرح الربضي ، سالم الزوايده ، د. عبد المجيد الاقطش ، توفيق كرشان .

وتفيب عن هذه الاجتماعات بمعدرة معالي الدكتور راتب السعود لوجوده خارج البلاد ، وسعادة السيد خليل حدادين بدون معدرة .

وحضر جانباً من اجتماعات اللجنة اصحاب المعالي والسعادة السادة :-

المهندس سعد هائل السرور رئيس مجلس النواب ، م. عبد الهادي انجلي ، علي الشطي ، بسام حدادين ، د. عبد الرزاق طييشات ، م. منير صوبر ، د. احمد القضاة ، محمد داودية ، مفلح الرحيمي ، د. عوض خليفات ، د. محمد الزين ، نادر الظهيريات ، د. عبد الحافظ الشخايبه ، م. عبد موسى النهار ، د. ذيب عبدالله خطاب ، د. احمد الكولحي ، م. علي ابو الراغب ، د. فوزي الطعيمة ، احمد الكساسبة ، د. محمد عويضة ، عبد العزيز جبر ، محمد عودة مجادات ، محمد الحنيطي ، د. نادر ابو الشعر ، د. عبدالله العكايلة ، سليمان سلامه السعد ، عبد الكريم الدغمي ، د. محمد ابو عليم .

وحضر الاجتماعات او جانباً منها اصحاب الدولة والمعالي والسعادة السادة :-

د. عبد السلام انجلي رئيس الوزراء ، عبد الرؤوف الروابده وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، د. جواد العناني وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، د. صالح ارطيدات وزير المياه والري ، د. فوزي ابو الغنم وزير الشباب ، م. منصور بن طريف وزير الزراعة ، د. عبد الرزاق السور وزير الاشغال العامة والاسكان ، طلال الحسن وزير الدولة للشؤون الخارجية ،

مكتبة عبد الرحمن

عون الحصانة السفير في وزارة الخارجية عضو الوفد الاردني للمفاوضات ، اللواء تحسين شردهم رئيس لجنة الأمن والحدود وعدد من الضباط والخبراء والمهندسين المتخصصين ، د. محمد الظاهر العالم خبير المياه في وزارة المياه والري ، د. حازم الناصر من وزارة المياه والري .

كما حضر بعض اجتماعات اللجنة عطوفة السيد حكيم خير أمين عام مجلس الأمة .

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد ركزت اللجنة في اعمالها ومداولاتها المكثفة على عدد من الأمور الاساسية التي تستوحي مصلحة الاردن العليا وامنه ومستقبله ، ولقد تناول البحث جميع بنود المعاهدة وملحقاتها الخمسة ومحاضرها المشتركة وذيولها التي تتكون من الخرائط التفصيلية لترسيم الحدود الاردنية الدولية مع اسرائيل بموجب نصوص هذه المعاهدة . ولقد اتسم النقاش بالجدية والحوار الحر المفتوح . وقد كان تجاوب اعضاء الحكومة والوفد المشارك والخبراء الذين استدعتهم اللجنة لحضور جلساتها على درجة عالية من الاستعداد والبراعة ، وقد اجابوا على الاسئلة والاستفسارات والملاحظات التي وجهت اليهم بدرجة عالية من الدقة والموضوعية مستعينين بالوثائق والنصوص القانونية والتقارير والمعلومات ذات العلاقة ، وان اللجنة تقدر جهودهم وتعاونهم مما اضفى على مناخ النقاش الجديدة واشاع روح المسؤولية .

وقد اهتمت اللجنة اساسا بكل القضايا التي تهم الاردن ، ومن أبرزها ما يلي :

١ - التأكد من استعادة الاردن لحقوقه السيادية الكاملة في اراضيه ومياهه واطلعت بدقة على الوثائق والمراجع التي استند اليها المفاوض الاردني لاستعادة الحقوق ومقارنة ما حصل عليه الاردن في الارض والمياه بموجب نصوص المعاهدة بطلب الاستحقاقات الثابتة .

٢ - التأكد من ان الاتفاقيات التي دخل الاردن فيها مع اسرائيل لا تخرم الاردن من حقوقه المشروعة في الدفاع عن النفس وفي فرض سيادته على كامل ارضه ومياهه ، ومن ان قدراته العسكرية والأمنية تبقى في حالة استعداد وتطور من اجل الدفاع عن الاردن شعباً وارضاً وسيادة وكرامة .

٣ - ان الهوية الأردنية العربية والإسلامية والثقافية تبقى حصانة محفوظة وان حقوق المواطن الاردني فرداً أو جماعة كما نص عليها الدستور والقوانين ذات العلاقة تبقى محفوظة دون اي مساس بها أو تأثير قد يحول دون تحقيق طموحات الاردن في ان يبقى جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي ، ومركزاً أساسياً لتطوير التكامل العربي وتأكيد الحضارة العربية الإسلامية بصفتها المرجع الثقافي لشعب الاردن وريث الفورة العربية الكبرى ونهضتها المباركة .

٤ - التركيز على المكتسبات الاقتصادية الأردنية والدفاع عن حق الاردن في النماء المستمر والتطوير في ادائه ومؤسساته وثرواته حتى يستطيع ان يواجه تحديات الفقر البطالة ويفتح افاق المستقبل امام إمكاناته داخل المنطقة العربية وفي العالم بأسره .

٥ - المحافظة على حقوق اللاجئين والنازحين بموجب القوانين الدولية والسعي لتأمين حقوقهم الاساسية المنصوص عليها في القرارات الدولية دون المساس بحقوقهم كمواطنين اردنيين الى حين تمكنهم من ممارسة خياراتهم بالعودة أو التعويض .

٦ - الحفاظ على مكتسبات الاردن الديمقراطية المثلثة في التعددية السياسية وممارسة النشاط الحزبي والسياسي وحرية الرأي والتعبير وحقوق الانسان كما ينص عليها الدستور الاردني والميثاق الوطني والتشريعات ذات العلاقة .

٧ - التأكيد على دور الاردن المستقبلي ومشاركته الفاعلة في بناء نظم التعاون الإقليمية والمبادرة في بلورتها ضماناً لحقوق الاردنيين والعرب فيها .

٨ - التأكد من ان نصوص المعاهدة قد صيغت بالدقة المطلوبة التي تضمن للأردن حقوقه والتوازن ما بين الحقوق والالتزامات المترتبة على تلك المعاهدة .

٩ - التأكيد على العلاقة الأردنية الفلسطينية وعمقها واتساعها وضرورة الحفاظ على وشائج تلك العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني وذلك ضمن الحقوق السيادية لكل منهما ، بما فيها حقه في الدفاع عن مصالحه الوطنية وتقرير المصير والتفاوض عن حقوقه حيال الجانب الاسرائيلي .

١٠ - صون الاماكن المقدسة الاسلامية في مدينة القدس وعدم التفريط بحقوق المسلمين بها واستمرار الاردن في رعايتها حتى تتمكن السلطة الفلسطينية من استلامها وممارسة سيادتها بدون اي خلل أو تفريط ، وبدون ترك اي فراغ قد يؤثر على تلك الحقوق .

لقد نظرت اللجنة في الظروف التي مبادت بدء المفاوضات السلمية منذ مؤتمر مدريد في شهر تشرين الاول عام ١٩٩١ وحتى الآن ، وذلك من اجل التأكد من ان الموقف الاردني كان ملتزماً دائماً بمبدأ التنسيق الكامل مع الوفود العربية المفاوضة الاخرى ومبدأ شمولية الحل على جميع الجبهات وفي كل الموضوعات المطروحة للتفاوض .

ولقد تأكدت اللجنة من ان السياسة الأردنية التفاوضية قد تمسكت بمبادئ التنسيق والشمولية ، وان الاردن بقيادة الهاشمية قد بقي وفياً لهذين الامرين وبذل جهوداً مكثفة ومتواصلة وعلى جميع الاصعدة تحقيقاً لذلك . ولكن التطورات التي حصلت على المسارات العربية الاخرى عرضت المسار

هكذا هي النص

الأردني لضغوط كبيرة جعلت من الصعب عليه ان يبقى في حالة انتظار وترقب يهدد مصالحه الوطنية الأساسية ويضيق عليه فرص استعادة حقوقه وسيادته على ارضه ومياهه المسلوية . وقد اتفقت اللجنة بأن توقيع الأردن لمعاهدة السلام جاء منسجماً مع مواقف الأردن الثابتة تجاه الاشقاء ولم تشمل المعاهدة اية مواد او نصوص تؤثر تأثيراً سلبياً على الحقوق العربية في المسارات التفاوضية الأخرى ، بل ان نجاح الأردن في استعادة كامل حقوقه بشكل سابقة خيرة سيكون لها اثر ايجابي على استعادة الحقوق للأطراف العربية الأخرى .

وكذلك فقد استعرضت اللجنة الدعم المتواصل الذي قدمه الأردن للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني انطلاقاً من مبدأ التلاحم العربي والمواثيق والمهود العربية واحتراماً للعلاقات العميقة والراسخة بين الشعبين وانسجاماً مع التوجهات الأردنية في هذا الإطار .

وقد كان الأردن دائماً وابداً بقيادته الهاشمية مستعداً للدفاع عن الحقوق الفلسطينية لولا ان تعاقب الظروف السياسية منذ مؤتمر قمة الرباط عام ١٩٧٤ وما تلاها من أحداث جعلت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمسؤولة مسؤولية تامة عن التفاوض على الحقوق الفلسطينية ، وقد أحبطت اللجنة علماً ببعض ما جرى أثناء التفاوض بين الوفد الفلسطيني والوفد الاسرائيلي من قرارات أثرت سلبياً على المسار الأردني ، وحددت للأردن ادواراً لم يستشر بها او يطلع عليها ، كما هو واضح في بعض بنود اتفاق اوسلو واتفاق اعلان المبادئ وملاحقه المنشورة . وكذلك ، فقد أطلعت اللجنة على الجهود التي بذلها الأردن من أجل التنسيق مع جميع الأطراف العربية بقلب مفتوح وبنية صافية وبخاصة مع الوفد الفلسطيني ، دون ان يلتقي الجانب الأردني اي رد فعل ايجابي على موقفه ذلك . وإزاء هذا الحدث ، وبفعل الظروف الدولية التي أحاطت بالأردن من حصار في ميناء العقبة ، وقطعة عربية ، وتهجير آلاف الأردنيين العاملين في منطقة الخليج العربي ، ومنع للمساعدات ، وغيرها من التبعات ، فقد بدا واضحاً لكل حضيف ان الأردن لا يستطيع ان يفرض التعاون والتنسيق على اي طرف ، وان سعيه الى ذلك كان يفسر تفسيراً خارجياً من مضمون تلك المحاولات . ولهذا ، فقد وجه الأردن اهتمامه الى حل قضاياها العالقة مع اسرائيل ، وبذل الجهود الممكنة من أجل الحفاظ على امنه واستقراره ، وصون حقوقه ضمن إطار العملية السلمية . ورغم هذا كله ، فإن مقدمة المعاهدة التي تم التوصل اليها ، أكدت على ان كلا من الأردن واسرائيل تهددان الى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل جوانبهما .

وبعد استعراض مواد المعاهدة مادة مادة ، وكذلك الملاحق والمخاض المتفق عليها ، والخروايط التفصيلية ، فقد اثار السادة النواب اعضاء اللجنة واخرون ، ممن شاركوا في جلسات نقاشها وملاحظات حول تلك المواد منوط توجزها ونوجز الردود عليها من قبل اعضاء الحكومة واطراف الوفد المتفاوض والذين حضروا تلك الجلسات .

المادة ٢ : المبادئ العامة :

اثار السادة الاعضاء تساؤلات حول المبادئ العامة الواردة في هذه المادة ، وبين الجانب الحكومي بأن هذه البنود تأتي في معظمها ضمن معاهدات كهذه وهي تؤكد المبادئ الأساسية المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وتنمية علاقات حسن الجوار لضمان الأمن الدائم ، وما يعنيه هذا من الامتناع عن التهديد بالقوة ، واللجوء الى الوسائل السلمية لحل النزاعات ، وتعترف بالدور الأساسي للتنمية والكرامة الإنسانية في العلاقات الإقليمية والثنائية . وقد اكد الجانب الحكومي على ان الفقرة السادسة من المادة ٢ كانت اضافة نوعية لمصالح الأردن ، لأنها تحول دون التحولات السكانية القسرية ضمن مناطق النفوذ ، لأن هذه الفقرة تحول دون لجوء اسرائيل الى التهجير القسري من داخل اسرائيل نفسها ، او من المناطق الفلسطينية المحتلة والتي تقع حالياً تحت النفوذ الاسرائيلي .

المادة ٣ : الحدود الدولية :

حظيت هذه المادة بوقت طويل من النقاش والتحليل من قبل اللجنة ، وقد قام الجانب الحكومي بشرح هذه المادة بخلفياتها السياسية والتاريخية ، واستعان بالخروايط التوضيحية التي وفرتها القوات المسلحة الأردنية ، وكذلك الخروايط التي شكلت جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة . وفيما يلي تحليل لأهم بنود النقاش .

١ - أ - بين الجانب الحكومي ان الأراضي الأردنية المحتلة تتكون من ٨٣٠ دونماً في منطقة الباقورة ، والتي تم احتلالها من قبل اسرائيل عام ١٩٤٩ بحجة ان الخروايط التي تم ترسيمها بموجب اتفاقية رودس قد اعطت اسرائيل هذه الأرض . ومن الجدير بالذكر ان حكومة الانتداب البريطاني في شرق الأردن قد منحت هذه الأرض الى شركة كهرباء فلسطين التي الحققتها بمشروع بن حاس روتنبرغ والذي قام بالتنازل عنها الى سكان مستعمرة نهارم .

ب - قامت اسرائيل عام ١٩٤٨ باحتلال مساحة تقدر بخمسة كيلو مترات مربعة جنوب البحر الميت . وتقع هذه الأرض بالقرب من مشروع البوتاس الفلسطيني ، وقد قامت اسرائيل منذ ذلك الوقت باستثمار الموقع في بناء ملاحات تابعة لشركة املاح البحر الميت الاسرائيلية .

ج - قامت اسرائيل باحتلال ما مساحته حوالي ٣٣٥ كيلو متراً مربعاً عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ في وادي عربة بحجة الحفاظ على الامن ضد عمليات التسلل الى المستوطنات الاسرائيلية القريبة من الحدود الأردنية هناك .

هكذا هي الأصل

٢ - أ - وقد شرح الجانب الحكومي بأن معظم الأراضي الأردنية المحتلة والتي تقع شرقي خط الانتداب قد احتلت اما قبل عام ١٩٦٧ او بعده او بعد قرار ٢٤٢ الذي صدر عن مجلس الامن بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ والذي تنص الفقرة ١ من المادة ١ فيه على انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الاخير (أي حرب حزيران عام ١٩٦٧). ولهذا ، فإن اعتبار الأراضي الأردنية المحتلة خاضعة لقرار ٢٤٢ يعتبر نجاحا اردنيا في التفاوض ، وكان مقدمة لأبصال التفاوض الى استعادة ممارسة السيادة الأردنية على تلك الأرض المحتلة .

ب- بين الجانب الحكومي للجنة ان الاردن قد استعاد بموجب نصوص المعاهدة وملحقاتها وخرائطها كامل المساحة التي احتلتها اسرائيل دون التنازل عن شبر واحد . ولكن الحدود التي تم الاتفاق على ترسيمها بموجب اتفاقية الانتداب لعام ١٩٢٢ والتي تم ابداعها لدى عصبة الامم عام ١٩٢٨ م ، لم تكن واضحة بموجب ذلك الاتفاق ، وترك بعض الاعتبارات الفنية دون شرح واضح . وفي هذا الاطار ، فقد تم التنازع بين الوفدين الاردني والاسرائيلي حول اسلوب ترسيم الحدود فقد اصر الجانب الاسرائيلي على استخدام اسلوب الخط الوسطي او باختيار المسار الذي يربط بين النقاط المرتفعة ، مما يعني ان لاسرائيل حقوقا في الأراضي الأردنية غير تلك التي تم احتلالها . ولكن الوفد الاردني المفاوض صمم على استخدام اسلوب المسار الزاويل بين ادنى نقطة أو ما يسمى بمبدأ الثلوج (THALWEG) ، وبعد افتتاح الجانب الاسرائيلي بوجهة النظر الأردنية ، فقد تمت المقارنة بين الخرائط التاريخية المتاحة وبين خط وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ ، فبين انهما متطابقان في معظم الاماكن ، وبناء على ذلك ، تم وضع خرائط تفصيلية للأماكن التي لم يحدث فيها ذلك التطابق ، وجرى الاتفاق على ترسيم الحدود بحيث يستعيد الأردن كامل مساحة الأرض التي احتلت ، مع تعديلات طفيفة على الجانبين . وبعد ذلك ، تم اعداد الصور الفوتوغرافية بمقاس ١:١٠٠,٠٠٠ حيث رسمت الحدود ترسيما دقيقا يسمح بوضع العلاقات والحوافز الحدودية .

وخدير بالذكر هنا ان قرار ٢٤٢ الذي حذفت منه ال التعريف (THE) في كلمة الأراضي الواردة في الفقرة ١ من المادة ١ حسب النص باللغة الانجليزية ، لم تقصد اعطاء اسرائيل الحق في الاحتفاظ بأي أرض عربية مختلة ، وإنما قصدت منه السماح بإجراء تعديلات حدودية طفيفة على الجانبين وذلك لتحويل خطوط وقف اطلاق النار الى حدود دائمة دولية معترف بها . وأكد الوفد المفاوض للجنة ان هذا التعديل الذي جرى على الحدود الأردنية الاسرائيلية ، كما هو موضح في الخرائط التي عرضت ، ليس له أي أساس بالسيادة الأردنية ، بل هو أمر مقبول دوليا ويؤثر على الأراضي الأردنية بالقدر

الذي يؤثر فيه على الأراضي الاسرائيلية . وسوف تقوم اسرائيل بهذا الصدد ولأول مرة بالتنازل عن اراض اسرائيل بما يتطلب منها تعديل قانونها الحالي الذي ينص على عدم السماح بالتنازل عن أي أرض من أراضي إسرائيل .

ج - وفيما يتعلق بمنطقة الباقورة فقد بين الجانب الحكومي للجنة بأن هذه الأرض هامة جدا رغم صغر مساحتها وذلك لأنها تشكل جزءا من الأراضي التي يلتقي فيها نهرا الاردن واليرموك وان استعادتها الى السيادة الأردنية امر ضروري وحيوي من الناحيتين الاستراتيجية الامنية والاستراتيجية المالية . ولذلك صمم الوفد الاردني المفاوض على استعادة تلك الأرض الى السيادة الأردنية رغم تصلب الموقف الاسرائيلي حيالها . ولكن الوفد الاردني المفاوض كان يدرك تماما ان هنالك املاكا خاصة اسرائيلية في هذه الأرض يجب مراعاتها والا فإن الوفد الاسرائيلي لا يمكن ان يقبل بمبدأ الانسحاب منها . ومن هنا ، فقد تم التوصل الى حل يعيد تلك الأرض الى الاردن ولكنه في نفس الوقت يسمح للأفراد الاسرائيليين بالدخول اليها من اجل استثمارها لمدة ٢٥ عاما مع قبول مبدأ التجديد ما لم يبين احد الاطراف قبل سنة من انتهاء المدة رغبته في انتهاء ذلك الترتيب . وكذلك فإن الملحق الخاص بهذا الموضوع نص على انه يجوز اقامة أي مشاريع مشتركة يتفق عليها وتطور من قبل الطرفين في المنطقة . وأكد الجانب الحكومي للجنة بأن نصوص المعاهدة والملحق ١ (ب) المتعلق بمنطقة الباقورة / نهاري لا يحول دون استملاك الاردن لهذه الأراضي من اصحابها مقابل الثمن . وان لجنة الارتباط المنصوص عليها في الفقرة ٨ من الملحق تستطيع بحث موضوع الاستملاك .

وكذلك ، فقد بين الجانب الحكومي ردا على تساؤلات اعضاء اللجنة ان الترتيبات الامنية التي نص عليها بالملحق المتعلق منها بعدم تطبيق الاردن لقوانينه الجنائية على الانشطة في المنطقة المحصورة باشخاص من التابعة الاسرائيلية لا يتعارض على الاطلاق مع السيادة الأردنية ، وذلك لأن القانون الدولي نص على تنازع الاختصاص في مثل هذه القضايا في الحالات الشخصية وفي الحالات القطرية ، ولو ارتكب اسرائيلي جريمة في منطقة الباقورة وفر الى بلد ثالث ، فإنه يجوز للأردن المطالبة بذلك الشخص بحكم السيادة الأردنية كما يجوز لاسرائيل المطالبة به بحكم جنسيته ، وكذلك فقد بين الجانب الحكومي بأن دخول الاسرائيليين ومدعويهم محصور في تلك المنطقة ويحظر عليهم الاتفاق ممارسة اية عمل مخالفة للقانون الاردني ، وان دخولهم وخروجهم يتم بموجب ترتيبات اردنية يتم الاتفاق عليها من خلال لجنة الارتباط الأردنية الاسرائيلية .

وقد استمعت اللجنة الى ردود الجانب الحكومي التي استندت الى احكام القانون الاردني والتشريعات الدولية المتعارف عليها في هذه الحالات ، واخذت علما

هكذا في النص

بالتأكيدات من ان الاردن لم يقيم بتأجير تلك الارض ، بل سمح لأفراد اسرائيليين وفق ترتيبات واضحة محدودة باستثمار املاك لهم داخل الاردن لفترة محدودة وان كانت قابلة للتجديد ، وان الاردن يمارس سيادته الكاملة على تلك المنطقة ، وان هذه الترتيبات كلها قد قبل بها من اجل استعادة ارض اردنية كانت محتلة وتنطوي على قيمة استراتيجية عالية . وترى اللجنة ان تؤكد في هذا المجال على التوصية الى الحكومة باتخاذ كل الاجراءات الممكنة من اجل استملاك الارض وانهاء الترتيبات الاستثمارية المتاحة للأفراد الاسرائيليين فيها ، او السعي وبالسعة الفائقة لتفعيل البند رقم ٥ من الملحق ١ (ب) والذي ينص على اقامة مشروع مشترك في هذه المنطقة .

وكذلك ، فإن اللجنة قد اخذت علماً بأن افرادا اسرائيليين كانوا يملكون حوالي (٦٠٠٠) دونم اخرى مجاورة للباقورة ، وموضوعة تحت بند حراسة املاك العدو في دائرة المساحة والاراضي الاردنية ، وقد سمح باستثمار (٥٠٠٠) دونم تقريبا منها من قبل مواطنين اردنيين ، وهنالك حوالي (١٠٠٠) دونم اخرى ملاصقة لموقع الباقورة كانت منطقة حرام مزروعة بالألغام ، وان هذه الارض بأكملها قد اصبحت الآن جزءا من الاراضي الاردنية .

د - اما بالنسبة للأرض في منطقة البحر الميت والبالغة مساحتها ٥ كيلو مترات مربعة تقريبا ، فقد قبل الوفد الاردني للمفاوض باستبدالها بأرض اسرائيلية في وادي عربة مساحتها ٧٥ كيلو متر مربع تقريبا ، والواقعة غرب خط الانتداب . ويجدر بالذكر هنا ان هذه المقايضة قد حققت فوائد للاردن لأن الاراضي التي تم استبدالها في منطقة البحر الميت لا يمكن استثمارها من قبل شركة البوتاس العربية ولذلك فإن الحصول على ٧٥ كيلو متر مربع من الاراضي الاسرائيلية مقابلها كان نجاحا تفاوضيا اردنيا .

هـ - اما فيما يتعلق بباقي الاراضي الاردنية التي تم احتلالها من قبل اسرائيل في وادي عربة ، في غامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ فقد تم استعادة مساحتها بالكامل باستثناء المناطق التي تم تبادلها بالبالغة مساحتها ، مع ما تم استبداله مقابل أرض البحر الميت حوالي ٣٤ كيلو مترا مربعا ، وقد ناقشت اللجنة مطولا مع الجانب الحكومي فكرة السماح الاسرائيلي باستثمار موقع الغمر (تسوفار بالعبرية) والتي تقدر مساحتها بخوالي ١٣٥٠ دونما او ١٣٥ كيلو مترا مربعا . وبين الجانب الحكومي ان الجانب الاسرائيلي قد استثمر في هذا الموقع استثمارات زراعية كثيرة تعتمد على استخدام المياه العالية الملوحة لأغراض الزراعة ، وان الاردن لا يملك هذه التقنية وليس من المتوقع ان يطورها قبل اقل من عشرة اعوام ، ولأن استبدال هذه الارض يعني احداث تعرجات كثيرة على الحدود ، فقد رأى الجانب الاردني ان يحتفظ بها تحت سيادة الاردنية مقابل السماح لاسرائيل

باستثمارها لمدة ٢٥ سنة وبترتيبات منصوص عليها في الملحق رقم ١ (ج) منطقة الغمر / تسوفار والتي تتشابه مع الترتيبات في الملحق ١ (ب) لمنطقة الباقورة ، ومع الاخذ بعين الاعتبار انه لا يوجد حقوق ملكية لأي شخص اسرائيلي في هذه المنطقة . وهنا ، فإن اللجنة توصي الحكومة بضرورة اخذ الترتيبات الكفيلة بإنهاء هذا الوضع اما عن طريق انتهاء الترتيبات الاستثمارية لاسرائيل فيها ، علماً بأن اسرائيل تدعي ان دخلها في هذه المنطقة يبلغ حوالي ٤٠ مليون دولار سنويا ، او عن طريق استبدال تلك الارض بإعطائها لاسرائيل مقابل اراض مكافئة لها من حيث المساحة والقيمة من الاراضي الاسرائيلية ، بغض النظر من التعرجات والانحناءات التي ستسببها في الخط الحدودي المتفق عليه بموجب هذه المعاهدة .

و - اما فيما يتعلق برسم الحدود في خليج العقبة ، فقد بين الجانب الحكومي للجنة ان الترسيم في هذا الموضوع سوف يتم عن طريق هيئة الحدود المشتركة المنصوص عليها في المادة ٣ من الملحق (١ أ) .

وقد بين الجانب الحكومي ان ترسيم الحدود في مياه خليج العقبة يصعب تنفيذه بموجب العرف الدولي في هذا المجال ، لأن عرضه يقل عن ٦ اميال بحرية ، ومن المعروف ان كل جانب كان سيحصل على مسافة ٣ اميال بحرية في حالة امتداد المياه لمسافة ٦ اميال او أكثر . ولكن لأن المسافة تقل عن ذلك ، فإن بالإمكان ترسيم الحدود بوحدة من طرق ثلاث : الاول هو الأخذ بأقرب نقطة حدود على الشاطئ ومن ثم اسقاط عمود عليها داخل المياه الاقليمية ، او تقسيم المياه بينهما بنسبة تتوافق مع طول الشاطئ الخاضع لسيادة كل منهما في تلك المنطقة ، او رسم خط متوسط يقسم المياه الى نصفين متساويين . وقد بين الجانب الحكومي ان الحل الامثل للاردن هو البديل الاول لأنه يعطي الاردن مساحة بحرية اكثر من اي من البلدين الآخرين المتكافئين تقريبا ، بما مساحته ٤ كيلو مترات مربعة في البحر ، وبناءا على ذلك فإن اللجنة توصي الحكومة بأن توجه وفدها للمفاوض لكي يتمسك بالبديل الاول عندما يجري التفاوض على ترسيم الحدود في خليج العقبة .

ز - وقد اثار بعض السادة النواب استفسارا حول البند الثاني من المادة الثالثة والتي تنص على ان الحدود الدولية الدائمة بين الاردن واسرائيل سوف تعتبر دون المساس بوضع اي اراض وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي عام ١٩٦٧ . واثير سؤال محدد حول المكانية ترسيم هذه الحدود مستقبلا بين الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية في حالة انسحاب اسرائيل الى مواقع جديدة خلف هذه الحدود . وقد بين الجانب الحكومي بأن هذا النص قد ورد اصنافا في جدول الاعمال المشترك الموقع بين الاردن

مكتبة هذه الوثيقة

واسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٤ ، وقد نال قسما كبيرا من الجهد التفاوضي وذلك لأن الاردن لا يعترف بالاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية . ولا يمكن ان يقبل ان يفاوض على ترسيم الحدود بين الاردن والأراضي الفلسطينية الا مع الفلسطينيين انفسهم .

الامر الثاني هو ان للأرض الفلسطينية حدودا مع كل من الاردن واسرائيل وتمتد الى كل من نهر الاردن والبحر الميت ، وان اتفاقية الحكم الذاتي المطبقة حاليا في اريحا بالذات ، لا تجعل هذه المنطقة مشاطة للنهر او البحر . واما في حالة انسحاب اسرائيل الى مواقع جديدة خلف الحدود ، فإن مثل هذا القرار لن يؤثر على كرامة الحدود الفلسطينية مع الاردن ، لأن هذا الانسحاب او إعادة الانتشار سيعامل تماما معاملة الانسحاب الاسرائيلي من اريحا او غزة وليس له تأثير على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني على الارض الفلسطينية عندما يتم الدخول في المفاوضات النهائية ومن ضمنها الحدود الفلسطينية .

ج - وفي اجابة على سؤال وجهه احد اعضاء اللجنة الى الجانب الحكومي ، بين الاخير بأن الاردن سوف ينشر قواته العسكرية على جميع المناطق الاردنية وعلى الحدود في جميع الاماكن التي تم استعادتها ، وسوف يمارس سيادته في هذه المناطق التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الأراضي التي تقع تحت السيادة الاردنية ، وان الحدود الجديدة الدائمة والمعترف بها لن يوضع عليها مراقبة لا من الطرف الاسرائيلي ولا من اية جهة اخرى ، وان الاردن سيكون له مطلق التصرف بها باستثناء المنطقتين في الباقورة والغمر والنتين تحدد التصرف فيهما بموجب ملاحق خاصة اشير اليها سابقا .

المادة ٤ : الأمن :

بين الجانب الحكومي لأعضاء اللجنة بأن هذه المادة من أكثر المواد حساسية ، خاصة بالنسبة للجانب الاسرائيلي الذي كان يلح دائما على ضرورة استكمال الجوانب الامنية وبعثى الدقة والتفصيل . ولكن المفاوض الاردني سعى جاهدا لكي تكون نصوص البنود المكونة لهذه المادة قريبة من النصوص المتعارف عليها في معاهدات مماثلة بين الدول . وقد اثار السادة اعضاء اللجنة عددا من التساؤلات حول البنود المختلفة الواردة في هذه المادة ستعرض لها على الشكل التالي :

١ - ابدى بعض اعضاء اللجنة مخاوفهم من ان تؤدي الترتيبات الامنية في المعاهدة بين الاردن واسرائيل الى تراخي الاستعداد العسكري في الاردن ، في الوقت الذي تستمر اسرائيل فيه في رفع كفاءات قواتها العسكرية بالتدريب والتزويد باحدث الأجهزة والمعدات المتطورة . وقد بين الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع ليس واردا ، بل على العكس ، فإن جلالة الملك الحسين

يسعى جاهدا من اجل إعادة تنظيم القوات المسلحة الاردنية ورفع كفاءتها وتزويدها بالمعدات الدفاعية الحديثة حتى تكون أكثر فاعلية واستعدادا وذلك لأن متطلبات الامن والدفاع في حالة السلم لا تقل عن حالة الحرب ، وان الاردن يؤمن بأن قواته العسكرية هي سياجه ودرعه ضد التحديات الخارجية . ولم يرد في نصوص المعاهدة اي بند او نص على الاطلاق يحول دون تحسين جاهزية القوات المسلحة وابقائها على اعلى درجات الابهة والاستعداد . وكذلك فإن الفقرة الثانية من المادة ٤ قد نصت على انه « لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة » .

٢ - وتساءل بعض السادة اعضاء اللجنة عن النص الوارد في الفقرة الرابعة والمتعلقة بامتناع اي من الطرفين عن الدخول في اي ائتلاف او تنظيم او حلف ذي صفة عسكرية او امنية مع طرف ثالث او مساعدته بأي طريقة من الطرق ، او الترويج له او التعاون معه اذا كانت اهدافه او نشاطاته تتضمن شن العدوان او اية اعمال اخرى من العداة العسكري ضد الطرف الآخر بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة .

وعن النص ٤ - ب - الذي يدعو الى امتناع الطرفين عن السماح « بدخول او اقامة او عمل قوى عسكرية او عسكريين او معدات تعود لطرف ثالث على اراضيها او من خلالها في احوال يمكن ان تخل بسلامة الطرف الآخر » واستفسر اعضاء اللجنة عما اذا كانت هذه النصوص تقيد حرية الاردن في التعاون مع الاطراف العربية او السماح بأي نوع من انواع التعامل العسكري مع الدول العربية المجاورة مما يعزز الهدف الاسرائيلي في اضعاف الاردن وسلخه من التزاماته العربية . وقد بين الجانب الحكومي بان الهدف من هذه المادة (المادة ٤) هو الحيلولة دون اعتداء اي طرف من الطرفين بشكل غير مباشر على الطرف الآخر ، ولكنها (اي هذه النصوص) لا تحول دون حق الاردن في الاستمانة بالدول العربية من اجل الدفاع عن النفس ، كما هو واضح من نص البند ٢ من هذه المادة والذي يستند الى ميثاق الأمم المتحدة في حق الدول المشروع في الدفاع عن نفسها في حالة الحرب او التهديد بها ، وبخاصة المادة ٥١ من هذا الميثاق .

ووضح الجانب الحكومي كذلك بأن الالتزامات العربية في هذا المجال وخاصة معاهدة الدفاع العربي المشترك لا تتناقض مع البند ٤ في هذه المعاهدة طالما انها تتحدث عن الدفاع عن النفس وليس الاعداد للهجوم على اسرائيل .

٣ - كذلك ، غير بغض السادة اعضاء اللجنة عن تحفظاتهم على البند ٥ من هذه المادة والمتعلق باتخاذ الطرفين « اجراءات ضرورية وقعالة وسيتعاونان في مكافحة الارهاب بكل اشكاله » . وابدوا مخاوفهم بشكل خاص من امكانية استغلال اسرائيل لهذا النص لتحمل الاردن مسؤولية

هكذا هي النص

حيال المواقف السياسية لبعض الاحزاب الاردنية فتطالب الاردن بمحاربة هذه الجهات تطبيقا لنصوص هذا البند . وذكر الجانب الحكومي بأن الاردن ملتزم دوليا بمكافحة الارهاب لانه نفسه عانى الامرين من الاعمال التي ينطبق عليها تعريف الارهاب . وقد بين الاردن موقفه من الارهاب بشكل واضح وجلي في مناسبات كثيرة . ولكنه اوضح بأن المفاوضات الاردنية ركز في الفقرة ٥-ب على ان مكافحة الارهاب لا يمكن ان تمس بالحريات الاساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم كما هو واضح بشكل جلي في نص الفقرة ٥-ب .

وبين كذلك ان البند ٦ نص على ان عملية الصاق تهمة الارهاب لأي طرف بالطرف الثاني ليست مفتوحة بل لها آلية محددة ، اذ نص البند ٦ على ان " اي مسألة تتعلق بتنفيذ هذه المادة تتم معالجتها ضمن آلية للتشاور والتي ستضم آلية ارتباط ، والتحقق والاشراف وحيثما كان ذلك ضروريا ، آليات اخرى ومشاورات على مستوى اعلى ، وستضم اتفاقية سيجري الانتهاء منها ضمن مدة ثلاثة اشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ، التفاصيل المتعلقة بالآلية المشاورات .

٤ - وتسأل ايضا بعض السادة النواب عن المقصود بالفقرة ٧-ب- والتي تدعو الى " ايجاد منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل سواء منها التقليدية او غير التقليدية في الشرق الاوسط ، وتسألوا عن المقصود بكلمة منطقة دون تحديد هذه المنطقة او توسيعها بحيث تضمن انضمام اسرائيل الى هذه المنطقة خاصة وان اسرائيل تصنع وتطور اسلحة غير تقليدية بما فيها اسلحة الدمار الشامل .

وقد اجاب الجانب الحكومي بأن عدم تحديد منطقة في الشرق الاوسط ليس ناجما عن مشاركة اسرائيل في العضوية ام عديمها ، بل ان استعمال النص المطلق غير المحدد ناشيء عن الضعوبة في تعريف منطقة الشرق الاوسط نفسها ، وأنه من غير المعقول ان يتفق كل من الاردن واسرائيل على خلق منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل لا يكون كلاهما عضوا فيها . وأكد الجانب الحكومي على ان هذا البند بالذات فيه انجاز واضح للمفاوض الاردني لان اسرائيل اعترفت ولو ضمنا باحتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وهو امر لم تقر فيه سابقا ، وما يجدر ذكره هنا ايضا ان هذا النص موجود ايضا في جدول الاعمال الاردني - الاسرائيلي المشترك الموقع بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤ .

٥ - وسأل البعض عن المقصود بفقرة ١-ب- والتي تنص على ان يعترف الطرفان بمنجزات المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي في تطوير مؤتمر الامن والتعاون في اوروسيا (OSCE) ويلتزمان باقامة مؤتمر الامن والتعاون في الشرق الاوسط . ويذكر الجانب الحكومي بأن هذا النص قد جاء بناءا على طلب من المفاوضات الأردنية ، لان مؤتمر الامن والتعاون في اوروسيا قد غطى مفهوم الامن

الشامل ، فالاردن له موقف واضح من ان الامن لا يقوم على الجوانب العسكرية والامنية فحسب ، بل له امتدادات اجتماعية واقتصادية وبشرية اخرى ، وان التعاون الحقيقي في ظل السلام لا يمكن ان يكون دائما ومستقرا الا اذا وفر لجميع بلدان المنطقة قدرا معقولا ومتقاربا من الرفاهية والانجاز الاقتصادي والامن الاجتماعي والاستثمار الكافي في تنمية الموارد البشرية ، واعتماد الديمقراطية وحرية التعبير والرأي واحترام حقوق الانسان منهجية ثابتة وراسخة في جميع بلدان الشرق الاوسط . ولذلك ، فإن الاردن الذي وطد نفسه على مبادئ الامن الاجتماعي والسياسي والعسكري والانساني يريد من هذا النص ان يؤكد اهليته ودوره في بناء نظام يساهم فيه ويضمن فيه عن طريق تلك المساهمة احترام الحقوق العربية وميراثها الانساني في بناء أي نظام جديد في الشرق الاوسط .

المادة ٥ : الدبلوماسية والعلاقات الثنائية الاخرى :

ابدى اعضاء اللجنة تساؤلا حول اللائحة الدبلوماسية وتبادل السفراء بين البلدين فأجاب الجانب الحكومي بأن نص الفقرة ١ من هذه المادة ينص صراحة على ان العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء سوف يتحان خلال شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

المادة ٦ : المياه :

قدم الجانب الحكومي في بداية بحث هذه المادة عرضا تحليليا للحقوق الاردنية في المياه وعن الترتيبات التي تم الاتفاق عليها بموجب النصوص الواردة في المادة ٦ والملحق رقم ٢ بعنوان الامور المتعلقة بالمياه .

وفيما يتعلق بموضوع المياه وحق الاردن فيها فكان البحث في ثلاثة امور اولها استعمال اسرائيل الزائد لمياه اليرموك والثاني ايجاد اماكن لتخزين الفيضانات والثالث ايجاد موارد للوفاء باحتياجات الشرب .

فما هو متبقي من مياه اليرموك بعد استعمالات سوريا كان جزء منه في متناول الاردن وجزء في متناول اسرائيل يتجاوز نصيبها الذي قبلت به لجنة الجامعة العربية عام ١٩٥٥ وجزء ثالث يتدفق الى البحر الميت دون استعمال .

وكان همتا حصر حصص اسرائيل بما وافقت عليه لجنة الجامعة العربية وهو ٢٥ مليون متر مكعب ، واخذ اقربا من اسرائيل بأن الباقي من تدفق النهر هو حق اردني فكان لنا ذلك . وبذلك اعادت اسرائيل ٧٥ مليون متر مكعب من المياه للأردن ، ثم طلب الوفد الاردني من اسرائيل استعمال طاقتها الحالية لضخ انجزه من مياه اليرموك بشقاء الى بحيرة طبريا بحدود ٢٠ مليون متر مكعب ، ومقابل ذلك تنقل اسرائيل الى الاردن من نهر الاردن (بحيرة طبريا) نفس الكمية صيفا (١٥ ابار

مكتبة امانة العامة

حتى ١٥ تشرين اول) .

وللوفاء بحاجات الشرب ، وحماية نوعية مياه نهر الاردن جنوب بحيرة طبريا ، تم الاتفاق على ان تقوم اسرائيل بتحلية ٢٠ مليون متر مكعب من مياه الينابيع التي حولتها الى نهر الاردن ، واتاج ١٠ مليون متر مكعب منها ونقلها للأردن . كما تم الاتفاق على ان تقوم اسرائيل في المدى المتوسط على تزويد الاردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب من المياه بمواصفات صالحة للشرب ويتفق البلدان على مصدرها خلال سنة من نفاذ المعاهدة .

كما تم الاتفاق على بناء نظام في السدود على نهر الاردن لتوفير معدل اقله ٢٠ مليون متر مكعب من فيضانات نهر الاردن الى المملكة وبناء سد على نهر اليرموك عند نفق العدسية لتحسين كفاءة تحويل المياه الى قناة الملك عبدالله .

واتفق البلدان على اقتسام التصريف الاساسي لنهر الاردن جنوب بحيرة طبريا بعد استصلاحه مناصفة بين الجانبين .

وجدير بالذكر ان الزيادة القوية لنصيب المملكة من المياه كما هو مبين اعلاه مجموعها ٥٥ مليون متر مكعب موزعة على ٣٨ مليون متر مكعب في اشهر الجفاف (نيسان - تشرين ثاني) و ١٧ مليون متر مكعب شتاء عن طريق النفق .

وفي المدى المتوسط تكون الزيادة بـ ٥٠ مليون متر مكعب من مصادر صالحة للشرب تمحدد خلال سنة و ٧٠ مليون متر مكعب من السدود و ٤٠ مليون متر مكعب من التصريف الاساسي (يصلح للزراعة فقط) لنهر الاردن . وبذلك يكون مجموع الزيادة في نصيب المملكة ٢١٥ مليون متر مكعب كان الاردن محروما منها سنين طوال يعرف مزارعو وادي الاردن قيمتها الحقيقية على امتداد الوادي ، وستكون حيوية للمملكة واحتياجاتها المستقبلية من الماء .

وتوضيحا للكميات التي حصل عليها الاردن ، فقد تم اعداد جدول حول استعمالات المملكة الاردنية الهاشمية السنوية من مياه نهري الاردن واليرموك بعد توقيع اتفاقية السلام . (مرفق)

وقد ابدى السادة اعضاء اللجنة عددا من الملاحظات حول موضوع المياه الواردة في المعاهدة نورد اهمها كما يلي :

١ - ابدى بعض السادة الاعضاء مخاوفهم من ان حقوق المياه الاردنية في نهري الاردن واليرموك تعتمد على اجراءات وفعاليات سيتم تنفيذها في المستقبل مثل بناء وسائل للتخزين والسدود القومية وغيرها ، مما يجعل توفير كميات المياه وبخاصة في نهر الاردن غير قابلة للتنفيذ الفوري . وقد بين الجانب الحكومي في رده على هذه النقطة بأن حقوق الاردن في المياه ليست جاهرة

للضخ بدون وسائل وسدود للتخزين والضخ ، وهذا يعني ان فترة الانتظار لم تأت نتيجة للموقف التفاوضي الاسرائيلي او رغبته في تأخير توفير المياه للأردن ، بل نتيجة لنقص الاستعداد لتحويل هذه المياه والاستفادة منها . وقد اكد الجانب الحكومي على ان مشروع بناء سد التحويل التخزيني على نهر اليرموك والمزمع اقامته الى الغرب من تحويل العدسية يهدف الى تحسين كفاءة تحويل المياه من مخصصات المملكة الاردنية الهاشمية الى قناة الملك عبدالله ، وكذلك فإن بناء نظام لتخزين المياه على نهر الاردن على الحدود المشتركة بالقرب من التقاء نهري اليرموك والاردن في وادي اليابس يهدف الى تحويل كميات المياه المستحقة للأردن من نهر الاردن . وأكد الجانب الاردني ان الاردن لن يتحمل النفقات الرأسمالية لهذين المشروعين واللذين بدونهما لا يمكن توفير هذه المياه للأردن .

٢ - تساءل بعض السادة النواب عن سبب تحديد كميات المياه التي ستضخها اسرائيل من نهر اليرموك والبالغة ٢٥ مليون متر مكعب يضخ منها ١٣ مليون متر مكعب خلال فصل الشتاء و ١٢ مليون متر مكعب خلال فصل الصيف لأن في مثل هذا التخصيص المباشر ضمان للكميات التي ستحصل عليها اسرائيل في الوقت الذي بقيت فيه حصة الاردن غير محددة . واجاب الجانب الحكومي بأن حجم المياه التي تتساب في نهر اليرموك يزيد عن ٤٢٥ م م م كمعدل مشتق من منسوب المياه السنوي خلال الأربعين سنة الماضية ، وان اسرائيل كانت تضخ من نهر اليرموك كميات كبيرة من المياه قد تصل في بعض السنوات الى اكثر من ١٠٠ م م م ، ولذلك فإن تحديد حصة اسرائيل بـ ٢٥ مليون متر مكعب فقط سيعني توفير الكميات الباقية لصالح الاردن ، وعليه فإن التخوف من تحديد حصة اسرائيل بـ ٢٥ م م م فقط ليس له اي تأثير سلبي على حصة الاردن الجديدة ، بل سيعني زيادتها بكمية تصل الى ٢٥ مليون متر مكعب في العام ، عدا عن ١٢٠ مليون متر مكعب التي يضخها الاردن في الوقت الحالي .

٣ - تساءل بعض السادة النواب عن حصة الجانب الفلسطيني في مياه نهري اليرموك والاردن . وقد اجاب الجانب الحكومي بأن المفاوض الاردني قد تمسك تمسكا كاملا بعدم تمكين المفاوض الاسرائيلي في اتمام حصص الاطراف العربية في نهر اليرموك او في نهر الاردن ، حتى لا يتخذ من هذا الامر ذريعة لتأجيل حصول الاردن على حصته العادلة والقانونية من مياه النهرين . وبين بأن حصة الاردن بصفته عام ١٩٥٥ كانت ٣٧٧ مليون متر مكعب ، بينما كانت حصة سوريا ٩٠ مليون متر مكعب ، وان الاردن بهذه الترتيبات الجديدة قد ارتفع نصيبه من مياه نهر اليرموك الى ١٩٥ مليون متر مكعب او ما يقل عن استحقاق الضفتين بحوالي ١٨٢ مليون متر مكعب يذهب جزء منها الى البحر لعدم التمكن من تخزينه بينما تحصل سوريا على الجزء الاكبر منها اذ يقدر ان ما تضخه سوريا من نهر اليرموك بأكثر من ٢٢٠ مليون متر

هكذا في الأصل

مكعب في الوقت الذي تحدت حصتها فيه بموجب اتفاقية جونسون بـ ٩٠ مليون فقط . اما فيما يتعلق بحصة الاردن من نهر الاردن فقد تم تحديدها بموجب مشروع جونسون بـ ١٠٠ مليون متر مكعب وقد حصل الاردن على ٥٠ مليون متر مكعب بموجب نصوص هذه المعاهدة بالاضافة الى ١٠ ملايين متر مكعب اخرى سيتم تزويدها من اسرائيل عن طريق التحلية مقابل المياه الجوفية للمالحة التي ستضخها اسرائيل من الآبار الاردنية في وادي عربة . ولذلك ، فإن الحصة الفلسطينية في نهر الاردن والموجودة لدى اسرائيل حاليا تبلغ ٥٠ مليون متر مكعب ، ويجب ان يتم تسويتها بشكل مباشر بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي .

٤ - واثار بعض السادة النواب استفسارا حول نص البند ٣ من الملحق ٢ والمتعلق بتعاون الاردن واسرائيل لإيجاد مصادر لتزويد الاردن بكمية اضافية مقدارها ٥٠ مليون متر مكعب في السنة من المياه بمقاييس مناسبة لاستعمالها في الشرب . وتحدد الاستفسار حول مصدر تلك المياه ومدى التزام اسرائيل بتنفيذ هذا البند وعما اذا كانت ستأتي من المصادر الاردنية للمالحة نفسها وقد رد الجانب الحكومي بأن مصادر المياه ليست محددة في الوقت الحاضر ، ولكنها لن تأتي من الاراضي الاردنية بل ستأتي من اسرائيل الى الاردن كما هو واضح في نص هذا البند في ملحق ٢ باللغتين العربية والانجليزية . وبين الجانب الحكومي ان الطرفين قد اتفقا على قيام لجنة مياه مشتركة خلال سنة واحدة من نفاذ مفعول المعاهدة لإعداد خطة لتزويد الاردن بالمياه الاضافية ، وأنه سيتم تقديم هذه الخطة للحكومتين من اجل مناقشتها واتخاذ القرار حيالها .

٥ - واحتج بعض السادة اعضاء اللجنة على المادة ١٧ في الملحق ٢ حول المياه الجوفية في وادي عربة والتي توضح الترتيبات التي تسمح للاردن بموجها لإسرائيل بالضخ من بعض الآبار التي حفرتها واستعملتها والتي آلت بموجب ترتيبات الحدود الى السيادة الاردنية . واثار بعض السادة اعضاء اللجنة ان هذا الامر يتنافى مع السيادة الأردنية خاصة وان الاردن قد ضمن بموجب الفقرة ٤-ب من المادة ٦ في الملحق ٢ وصولا سهلا وذوون معوقات للأشخاص والمعدات الى هذه الآبار ، والانظمة التابعة لها لأغراض التشغيل والصيانة ، وكان رد الجانب الحكومي بأن النصوص المتعلقة بالمياه في هذه المعاهدة قد تضمنت ترتيبات لنقل المياه عبر الحدود من طرف الى طرف آخر . فبينما يسمح للاردن لإسرائيل بنقل مياه مالحة في وادي عربة من الاراضي التي آلت الى السيادة الأردنية عبر الحدود الى اسرائيل ، فإن اسرائيل ايضا ستسمح للاردن بموجب الفقرة ٤ من المادة ١٠ في الملحق ٢ بترتيبات مشابهة لنقل مياه من الاراضي الاسرائيلية الى الاردن . وهكذا فإن الامر كان ينطوي على صفة يحصل الاردن بموجبها على ١٠ مليون متر مكعب من المياه المحلاة في الشمال بينما تحصل اسرائيل على مياه مالحة في الجنوب ، وسوف

يسمح في كلا الحالتين بدخول الافراد من اراضي طرف الى الطرف الآخر لأغراض الصيانة والتشغيل . وان هذا الامر لا ينطوي لا من قريب ولا من بعيد على اي مساس للسيادة الاردنية .

المادة ٧ : العلاقات الاقتصادية :

١ - تساءل بعض السادة النواب عن الاسباب التي حفزت الى وضع هذه المادة من حيث المبدأ داخل المعاهدة وعن الاسباب التي دعت الى تطوير العلاقات بين الطرفين ودخولهما في اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة واقامة مناطق حرة والاستثمار والعمل المصرفي والتعاون الصناعي والعمالة . وابدأ بعض السادة النواب مخاوف عميقة من ان يكون هذا التعاون الاقتصادي هو الهدف الاساسي لاسرائيل من عملية التفاوض ، اذ ان اسرائيل سوف تسعى عن طريق هذا التعاون الى الهيمنة على الاقتصاد الأردني خاصة وان الاقتصاد الاسرائيلي يبلغ حجمه حوالي اربعة عشر ضعف الاقتصاد الأردني ، مقاسا بالناتج الاجمالي السنوي . وان اسرائيل كذلك متفوقة اقتصاديا وتكنولوجيا وماليا تصنيما على الاردن بشكل واضح . وبين بعض السادة النواب ان السلام الذي وقعته مصر مع اسرائيل لم يشمل مثل هذه النصوص وان الشعب المصري قد رفض التطبيع الاقتصادي مع اسرائيل . وقد رد الجانب الحكومي على هذه الملاحظات بالتأكيد على ان الاردن يدخل في معاملات اقتصادية دولية كثيرة ومع دول اكثر تقدما من اسرائيل كالولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي ، ولكن الفارق هنا هو ان الواقع الاقتصادي في الاردن قد جعل جزءا كبيرا من ثرواته واقما على الحدود مع اسرائيل او الاراضي التي تقع تحت نفوذها بحكم الاحتلال . فمياه الاردن السطحية وزراعته وثرواته الطبيعية وميناءه الوحيد تقع جميعا على الحدود مع اسرائيل . وان قدرة الاردن في كثير من الاحيان على استثمار تلك الموارد وتلبية حاجاته الاساسية من المياه كان محددا بحكم حالة الحرب السائدة مع اسرائيل ، ولذلك ، فإن السلام سيعطي الاردن فرصة لاستثمار تلك الموارد بشكل افضل واحيانا بحكم الضرورة كما هو الحال في المياه . سيكون مضطرا للتعاون مع الجانب الاسرائيلي في هذه الأمور . وبين الجانب الحكومي ان العلاقات الاقتصادية التي تربط الاردن بالضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ عن طريق الجسور المفتوحة قد خلق بشكل غير مباشر علاقات اقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة التي كانت حيصة للهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية .

لذلك ، فإن أي ترتيبات اقتصادية كانت تقوم بها اسرائيل في الاراضي العربية المحتلة قد اثرت على الأوضاع الاقتصادية في الاردن بفعل تأثيرها على اقتصادات الارض المحتلة . ومن ناحية اخرى ، فقد بين الجانب الحكومي ان اكثرا من المخاوف التي تنار حول هيمنة

هكذا جاء في النص

اسرائيل على الاقتصاد الاردني تنتج في الدرجة الاساسية عن قراءة غير دقيقة لواقع الاقتصاد الاسرائيلي وتعظيم لتفوقه على الاقتصاد الاردني .

ويلاحظ مثلا انه في الوقت الذي تنور فيه المخاوف الاردنية من الآثار السلبية للتعاون بين الطرفين على الاقتصاد الاردني ، فإن كثيرا من الجهات الاسرائيلية تبدي مخاوفها وقلقا من فتح باب التعاون الاقتصادي مع الأردن بسبب الفارق الكبير في تكلفة الانتاج بين البلدين .

واكد الجانب الحكومي على ان الاتفاقيات الاقتصادية بين الأردن واسرائيل سوف يجري بحثها بعد تبادل وثائق التصديق ولذلك فإن امام المفاوض الاردني فرصة لكي يطمئن على ان الاتفاقيات التي ستوقع ستضمن المصالح الاردنية الحقيقية .

ورضع الجانب الحكومي بأن الاقتصاد الاسرائيلي هو من اكثر اقتصاديات العالم حماية ودعمًا لإنتاجه وصادراته ، ولذلك فإن الأردن لن يقبل بالتعاون الاقتصادي مع اسرائيل وبخاصة في مجال التجارة الا بخطة طويلة الاجل تفتح باب التعامل التجاري والاقتصادي بالتدريج مطالبة اسرائيل بأن تزيل كل العوائق وترفع اشكال الدعم التي تقدمها لصناعاتها وإنتاجها والتي من شأنها اذا بقيت على وضعها الحالي ان تعطي ميزة للصادرات الاسرائيلية على حساب الانتاج الاردني .

واكد الجانب الحكومي بهذا الصدد ان الحكومة الاسرائيلية ستواجه صعوبات جمة في اقتناع الرأي العام الاسرائيلي بالتخلي عن نظام الحماية والدعم لإنتاجها وصادراتها وبعد المداورة في هذا الموضوع فإن اللجنة توصي الى الحكومة بضرورة التأكيد على حماية الاقتصاد الاردني من الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادية الاسرائيلية عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادية الاسرائيلية عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادي ووضع الضمانات التي تكفل حماية الانتاج الاردني وكذلك التأكد من قيام اسرائيل برفع جميع الحواجز الادارية والفنية والضريبية والدعم الذي يعطي لمنتجاتها وضما تفضيلا بالمقارنة مع الصادرات الاردنية . وكذلك ، فإن اللجنة تنظر بعين الجذر الى احتمالات السيطرة الاسرائيلية على الاستثمارات الاردنية وبخاصة الحيوية منها في حالة بيع حصص في الشركات الاردنية الى القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي وان تقوم الحكومة الاردنية باتخاذ التدابير الكافية لضمان حماية الاستثمارات المالية من الهيمنة الاسرائيلية على المرافق الاقتصادية الحيوية في الأردن نظرا لما يخسر للمستثمرين الاسرائيليين من مصادر تمويلية كبيرة وضخمة في مختلف أرجاء العالم .

٢ - اثار بعض السادة الاعضاء تساؤلات حول النص الوارد في الفقرة ٢-أ من المادة السادسة والتي تتعلق بإزالة كافة اوجه التمييز بينهما وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما الآخر من قبل أطراف ثالثة و تساءلوا عما اذا كان المقصود هنا ان يقوم الأردن بإقناع أطراف عربية بإزالة احكام المقاطعة

العربية ضد اسرائيل .

وقد اجاب الجانب الحكومي على ان هذا النص يتعلق اساسا بالتعاون بين البلدين من اجل توسيع علاقاتهما الاقتصادية مع اطراف كثيرة في العالم وبما يعود بالنفع على كليهما . واكد الجانب الحكومي بهذا الصدد ان اسرائيل تمارس المقاطعة الاقتصادية ضد الأردن بشكل غير مباشر عندما تمنع بطرق مختلفة وبإجراءات تحكيمية تعسفية دون التعاون الاقتصادي بين الأردن والاراضي الفلسطينية . فمن المعروف ان السياسات الاسرائيلية وممارساتها في الاراضي العربية المحتلة قد اخرت بالاقصاد الاردني ورتبت عليه التزامات جبرتها لصالحها ، ففي الوقت الذي كان الفائض التجاري بين اسرائيل من ناحية والضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية اخرى يصل الى ٨٠٠ مليون دولار في العام ، فإن الأردن قد عانى من عجز تجاري بلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٣ .

وبمعنى اخر ، فإن الأردن كان يمول عن طريق عجزه التجاري مع الاراضي المحتلة جزءا كبيرا من العجز التجاري للأراضي المحتلة حيال اسرائيل . وبين الجانب الحكومي ان الترتيبات التجارية التي تم الوصول اليها بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل بموجب اتفاق القاهرة الموقع بينهما بتاريخ ١٩٩٤/٥/٤ قد استمر في التحيز ضد الأردن ولذلك فإن نص هذه الفقرة ٢-أ من هذه المادة يعطي الأردن فرصة كافية لكي يفاوض اسرائيل برفع القيود التي تفرضها على حرية التجارة والتبادل الاقتصادي بين الأردن والاراضي الفلسطينية بصفة الاراضي الفلسطينية طرفا ثالثا حسب نصوص هذه المعاهدة بين الأردن واسرائيل .

المادة ٨ : اللاجئين والنازحون :

١ - بين الجانب الحكومي ان هذه المادة قد اخذت وقتا كبيرا طوال سنوات التفاوض بين الوفدين الاردني والاسرائيلي ، في كل من المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف ، وقد بذل الوفد الاردني جهدا اكبر من اي وفد عربي اخر في هذا المجال ، ونجح الوفد الاردني في ابقاء الحقوق الاساسية للاجئين حية ، ففي المفاوضات متعددة الاطراف افشل الوفد الاردني الجهود التي بذلت لتحويل الحقوق السياسية للاجئين الى مجرد حقوق حياتية معيشية ، ونجح كذلك في ان يضع مادة صريحة وواضحة في جدول الاعمال الاردني - الاسرائيلي المشترك لحل هذا الموضوع سياسيا على اساس ثنائي بموجب القانون الدولي .

٢ - وقد تساءل بعض اعضاء اللجنة عن سبب استخدام اصطلاح « احكام القانون الدولي » في الفقرة الثانية من المادة ٨ ، اجاب الجانب الحكومي بأن القانون الدولي اشمل من استخدام قرارات الامم المتحدة ذات العلاقة لأن قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ يتحدث في فقرته الحادية عشرة عن السماح بالعودة للاجئين الراغبين في ان يعيشوا

هكذا من الفصل

بسلام مع جيرانهم وذلك في اقرب وقت ممكن من الناحية العملية ، او التعويض عن الاملاك التي تركها من لا يرغبون في العودة او املاك الراغبين في العودة والتي دمرت ، ويأتي التعويض من السلطات التي تحملت المسؤولية في هذا الامر . من الواضح ان هذا النص يتطوي على مشكلات ، فهو صادر عن الجمعية العامة وليس مجلس الامن ، وهو كذلك لا يحدد زمن العودة لمن يرغبون ، ولا يرتب مسؤولية محددة على اسرائيل .

وبين الجانب الحكومي كذلك ان بعض قرارات الامم المتحدة لا تخدم تماما الحقوق الاساسية للاجئين بل ان بعضها يتناقض مع بعض هذه الحقوق احيانا . ولذلك ، اثار الوفد الاردني المفاوضات ان يستخدم اصطلاح القانون الدولي لأنه يشتمل ايضا على اتفاقات ومبادئ حول حقوق اللاجئين في اماكن اخرى من العالم يمكن تطبيقها على حالة اللاجئين الفلسطينيين .

٣ - وانتقد بعض السادة اعضاء اللجنة المعاهدة من انها تركت موضوع اللاجئين والنازحين بدون حل واضح وتساءلوا كيف يوقع الاردن معاهدة سلام مع اسرائيل دون ان يصل الى حل لهذه القضية الجوهرية والتي تشكل لب النزاع العربي - الاسرائيلي .

ورد الجانب الحكومي بأن الموقف الاردني كان مستوعبا لهذا الامر لأن الاردن هو اكبر مضيف للاجئين الفلسطينيين حيث تشير الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وكالة الغوث والتشغيل للاجئين الفلسطينيين (UNRWA) الى ان عدد المستفيدين من خدماتها في الاردن يصل الى ١١ مليون لاجئ فلسطيني عدا عن حوالي ٧٠٠ ألف نازح من سكان الضفة الغربية والذين غادروا ابان حرب ١٩٦٧ او بعدها ، وان الاردن هو الدولة العربية الوحيدة التي منحت اللاجئين الجنسية الاردنية بكامل امتيازاتها وحقوقها ، مما مكنتهم من العيش بكرامة وعزة دون ان ينقص ذلك من حقوقهم الاساسية والمنصوص عليها في القانون الدولي . ولذلك ، فقد سمى الاردن دائما وباستمرار وبخاصة خلال المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف لكي يصل الى حل عادل لقضيتهم تطبيقا لاحكام الفقرة ٢-ب من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ولكن التطورات التي حدثت على المسارات العربية الاخيرة اما بعدم ايلاء هذا الموضوع اية اهمية خاصة ، او بسبب موافقة الجانب الفلسطيني على تأجيل هذا الموضوع الى المرحلة النهائية من التفاوض ، وفشل محاولات التنسيق بين الحكومة الاردنية والجانب الفلسطيني حول هذا الموضوع ، وقد وجد للمفاوض الاردني نفسه مضطرا لأن يؤجل البحث في هذا الموضوع على المستوى الثنائي الى حين بدء التفاوض بين السلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل حوله في المرحلة النهائية .

ومع هذا ، فإن الاردن ابقى جميع الخيارات مفتوحة امامه للتفاوض حول هذا الامر ثنائيا مع اسرائيل ، وثلاثيا مع السلطة الوطنية الفلسطينية مع اسرائيل ، وفي اطار المفاوضات متعددة الاطراف ، وذلك وفق احكام القانون الدولي ، والذي لم يرد له نص مشابه في اعلان المبادئ

الفلسطيني الاسرائيلي الموقع يوم ١٩٩٣/٩/١٣ ولا في اتفاقيات الحكم الذاتي في غزة واريحا اولا والموقعة يوم ١٩٩٤/٥/٤ .

٤ - واما بالنسبة لموضوع النازحين ، فقد بين الجانب الحكومي ان الاردن قد قبل للمشاركة في اللجنة الرباعية التي نصت عليها المادة ١٢ من اعلان المبادئ الفلسطينية - الاسرائيلي بعنوان « الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر » ، حيث تنص المادة « على ان الطرفين (الفلسطيني والاسرائيلي) سيقومان بدعوة حكومة الاردن ومصر للمشاركة في وضع الترتيبات التي سوف تشمل « تشكيل لجنة دائمة لتقرر بالاتفاق حول اشكال السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ » .

وبين الجانب الحكومي للجنة ان فهم الاردن لعودة النازحين امر مفروغ منه ولكن المشكلة تكمن في تحديد الوسائل والاشكال والطرق والاسس التي سيتم بموجبها السماح لهم بالعودة . واكد دولة رئيس الوزراء لأعضاء اللجنة بأن الموقف الرسمي للحكومة الاردنية ثابت ومحدد حول اللاجئين والنازحين الفلسطينيين الذين يعيشون في الاردن . ان هؤلاء يتمتعون بكامل حقوق المواطنة والجنسية الاردنية طالما انهم اختاروا ذلك ، وعند حصولهم على حقوقهم السياسية فلهم مطلق الخيار في ان يعودوا ممارسة لحقهم او ان يبقوا في الاردن مواطنين اردنيين بكل معنى الكلمة .

٥ - واثار السادة اعضاء اللجنة تساؤلا حول ما ورد في الفقرة ٢-ج من المادة الثامنة والتي تنص على تطبيق برامج الامم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين بما في ذلك المساعدة على توطينهم ، وكان السؤال المحدد « ما هو المقصود بكلمة توطين هنا ؟ » . ورد الجانب الحكومي بأن هذه الكلمة قد تم اختيارها بدقة متناهية ، فقد كان الحل واردة لو ان المفاوضات الاردنية استعملت عبارة « اعادة توطين » التي كان يطالب بها الوفد للمفاوض الاسرائيلي بدلا من كلمة « توطين » لأن مفهوم اعادة التوطين هو الذي يثير المخاوف . اما استخدام كلمة توطين ، دون الإشارة الى مكان التوطين ، يبقى حق العودة قائما ومصاننا عندما يجري التفاوض حول هذا الموضوع في المرحلة النهائية للتفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين بمشاركة الاردن .

وتؤكد اللجنة هنا ان موضوع اللاجئين والنازحين هو الموضوع الهام والحساس والذي يؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمعين الاردني والفلسطيني من نواح كثيرة ، ولذلك فإنه يطالب الحكومة بمتابعة هذا الموضوع في جميع المحافل وعلى كل الأصعدة حتى ينال اللاجئون والنازحون حقوقهم الكاملة .

هكذا هي الحال

المادة ٩ : الاماكن ذات الاهمية التاريخية والدينية وحوار الاديان :

المادة ١٠ : اوجه التبادل الثقافي والعلمي :

المادة ١١ : التفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار :

لقد تم البحث هذه المواد بشكل منفصل ، ولكن نظرا للتداخل والتشابه فيما بينها ، فإن اللجنة ستورد أهم النقاط التي أثرت حول هذه المواد تحت عنوان واحد ، حفاظا على وحدة النقاش الذي جرى داخل اللجنة ، وفيما يلي أهم النقاط التي أثارها أعضاء اللجنة ورد الجانب الحكومي عليها :

١ - تسأل السادة النواب عن المقصود بنص الفقرة ١ من المادة التاسعة الذي يقول : « سيمنع كل طرف للطرف الآخر حرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية » . وأبدى بعضهم مخاوفهم من أن يكون السماح للإسرائيليين بحرية الوصول للأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية فرصة للجانب الإسرائيلي لكي يطالب بحقوق مزعومة في أماكن تاريخية ودينية تخصه داخل الأردن ، وتسألوا أيضا عن الأسس التي يستند إليها تحديد ماهية الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية ، ورد الجانب الحكومي بأن معاهدة السلام ليست فرصة لإسرائيل لكي تطالب بحقوق إضافية في الأردن ، والأمر الثاني هو أن الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية للعرب والمسلمين في إسرائيل هي أكبر بكثير من حيث العدد والأهمية من الأماكن التي قد تزعم إسرائيل أنها تخصها داخل الأردن : وأكد الجانب الحكومي رفضه لفكرة تبني أية أسس لتحديد الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية ، لأن السعي لوضع مثل هذه الأسس سيفتح الفرصة أمام المفاوض الإسرائيلي لكي يثير أية حقوق مزعومة لليهود في الأردن .

٢ - أكد الجانب الحكومي أن الفقرة الثانية من المادة ٩ والتي تنص على احترام إسرائيل للدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس ، إنما قصد منه المحافظة على تلك الأماكن في وجه الاطماع لبعض الجهات الإسرائيلية للإستيلاء على المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة والمدارس والأماكن الإسلامية الأخرى المجاورة بحجة أنها جزء لا يتجزأ من جبل الهيكل . وقد دافع الأردن عن تلك الحقوق الإسلامية أكثر من مرة أمام المحاكم الإسرائيلية ولجج في تفويت الفرصة عليهم ، ولولا الدور الأردني لكانت هذه الأماكن التي تم العبث بها وأحرقها قد آلت لإسرائيل ، لا سمح الله .

ونظرا لأن المفاوض الفلسطيني قبل بتأجيل موضوع القدس برمه إلى مرحلة المفاوضات النهائية ، فإن استمرار الأردن في رعاية تلك الأماكن يجب أن يبقى محفوظا إلى أن يأتي الوقت الذي تستطيع فيه السلطة الفلسطينية ممارسة سيادتها ، وسيكون الأردن عندها جاهزا للتنازل عنها وهو واثق من أن هذه السلطة ستكون قادرة على الامتثال وممارسة حقوق السيادة ، دون أي

فراغ .

وأشاد الجانب الحكومي بالدور المميز الذي قام به الهاشميون في إعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة ثلاث مرات وأكد الجانب الحكومي أن الأردن ليست له أية أهداف أو تطلعات سياسية من وراء هذا الأمر ، إلا الحفاظ على تلك المقدسات .

٣ - وتسأل السادة الأعضاء عن المقصود بالمادة ١٠ والتي تنص على إزالة كافة حالات التمييز التي تراكمت عبر فترات الصراع ، وعن المقصود أيضا من الفقرة ١-أ من المادة ١١ ، التي تنص على « الامتناع عن القيام ببيت الدعايات للمعادية القائمة على التعصب والتمييز » وعن منطوق الفقرة ١-ب ، التي تنص على « القيام بأسرع وقت ممكن بإلغاء كافة الاشارات المضادة والتمييزية والتعبيرات العدائية في تشريعاتها » ، وعن الفقرة ١-ج ، والتي تنص على أن الطرفين يمتنعان عن الاشارات أو التعبيرات التمييزية والعدائية في كافة المطبوعات الحكومية . وقد تركز النقاش هنا حول نقطتين أساسيتين ، الأولى فيما إذا كانت هذه النصوص الواردة في المعاهدة تحد من حرية التعبير لدى الأفراد والجماعات والأحزاب ، وبخاصة الاقتباس من آيات الله في القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة ، والنقطة الثانية هي مدى تأثير هذه النصوص على المناهج الدراسية وبخاصة في مواد الدين والتاريخ والقضية الفلسطينية .

وقد رد الجانب الحكومي بأن الحكومة سوف تلتزم بنصوص هذه المواد في نشراتها وإعلامها الرسمي ، لأن حالة السلام تقتضي من كلا الطرفين التقيد بهذا الموضوع ، أما فيما يتعلق بحرية التعبير فقد ورد نص واضح عليها في الفقرة ٢ من المادة ١١ التي تنص على أن تطبيق الفقرة ١-أ من هذه المادة لا يتعارض مع الحق في حرية التعبير والمنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية . وأما فيما يتعلق بتغيير المناهج فإن الحكومة الأردنية ليست بحاجة إلى تأكيد احترامها للدين الإسلامي الحنيف ، دين الدولة ، واعتبارها أن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما الركنا الأساسيان . للدين الإسلامي الحنيف . وفي حالة مطالبة إسرائيل بتغيير المناهج فإن هذا الأمر سيثير لدى الجانب الأردني موضوعات كثيرة ونصوصا لا حصر لها في المناهج الإسرائيلية والكتب اليهودية التي تميز ضد المسلمين والعرب ولا تحترم تراثهم أو حضارتهم أو قوميته . هذا عدا عن الدعاية النشطة التي تقوم بها إسرائيل في جميع أنحاء العالم لتشويه سمعة العرب والمسلمين . ولذلك ، فإن هنالك من الغيود الكافية في نصوص المعاهدة ومن الناحية العملية التي تحد من قدرة إسرائيل على المطالبة بتغيير المناهج المدرسية .

المادة ١٢ : محاربة الجريمة والتخدرات :

يجدر بالذكر هنا أن لهذه المادة ملحق بالإنفاقية وهو الملحق ٣ بعنوان « مكافحة الجريمة والتخدرات » . وقد أثار بعض السادة النواب نقطة أساسية حول هذه المادة وملحقها ، وهي دخول

هكذا منه الأصل

المادة والملحق في تفصيلات كثيرة ، تبين اوجها للتعاون متعددة بين الجهات الامنية في البلدين ، وتساءلوا عن الحكمة من وراء ذلك .

ورد الجانب الحكومي بأن هذا الموضوع قد املته ضرورات الموقع الجغرافي المتوسط للأردن ، وان الأردن استجاب للطلب الاسرائيلي بإضافة هذه المادة والملحق ، حتى يتأكد من ان الأردن حريص كل الحرص على مكافحة الجريمة المبنية وبخاصة المخدرات ، لأن للأردن في ذلك مصلحة واضحة .

مواد التعاون الثاني من ١٣ - ٢٣

المادة ١٣ - النقل والطرف

المادة ١٤ - حرية الملاحة والوصول الى اللواتي

المادة ١٥ - الطيران المدني

المادة ١٦ - البريد والاتصالات

المادة ١٧ - السياحة

المادة ١٨ - البيئة

المادة ١٩ - الطاقة

المادة ٢٠ - تنمية اخدود وادي الاردن

المادة ٢١ - الصحة

المادة ٢٢ - الزراعة

المادة ٢٣ - العقبة وايلات

وبجانب بالذكر هنا بأن دمج هذه المواد لمناقشتها ضمن تقرير اللجنة قد نتج بصورة اساسية عن عدة عوامل ، اهمها انها تحدثت عن مجالات التعاون الثنائية والتي مستطعم بموجب اتفاقيات يجري التفاوض حولها وقرارها خلال مدة تتراوح بين شهر الى ٩ اشهر . وقد اثار السادة النواب ايضا تساؤلات محددة عن الهدف من وراء هذا التوسع في الدخول بعلاقات موسعة مع اسرائيل ، وهو الامر الذي ، كما قال بعض السادة الاعضاء ، يعني تعاوننا مع اسرائيل اكثر من التعاون القائم حالياً بين الأردن وبعض الاقطار العربية المجاورة . وعبر بعض السادة اعضاء اللجنة عن مخاوفهم من ان يكون هذا التعاون على حساب التعاون مع الاطراف العربية . وقد رة الجانب الحكومي على هذه التساؤلات بالقول ان هذه المجالات قد ورد ذكرها في جدول الاعمال المشترك الاردني - الاسرائيلي الموقع بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٤ في واشنطن وقد كان ذلك الجدول المشترك متوازناً في مجموعه ، لأنه راعى ان تكون عملية السلام متوازنة بين الطرفين المتفاوضين . والامر الثاني هو ما سبق التأكيد عليه عند بحث المادة ٧ بعنوان : العلاقات الاقتصادية ، واسئالها ودوافعها ، مما لا حاجة لاعادة ذكره هنا .

وثالثاً ، ان الأردن واسرائيل لا توجد بينهما اية علاقات على الاطلاق ، ولذلك فإن ذكر مجالات التعاون يبدو كبيراً بالقياس الى الحالة السائدة في الوقت الراهن والتي تخلو من اي تعاون ، واكد الجانب الحكومي ان الحكومة الاردنية واعية كل الوعي للمصالح الاردنية وانها سوف تراعيها عند مناقشة اتفاقيات التعاون المختلفة والأردن قادر على ذلك بفضل ما يتمتع به من خبرات وتجربة في هذا المجال .

واما فيما يتعلق بالتعاون مع الدول العربية ، فإن تاريخ الأردن حافل بمئات الاتفاقيات والبروتوكولات للتعاون مع الاشقاء العرب على المستوى القومي او الاقليمي او الثنائي ، وان الأردن عضو في جميع المؤسسات العربية المشتركة ، وانه قد ساهم في بنائها ولم يسجل عليه ولو مرة واحدة اي مخالفة لمواثيقها او شروطها ، ولم يتأخر ولو مرة واحدة عن تسديد التزاماته نحوها .

ولذلك ، فإن الأردن لا يمكن ان يلام على اي تقصير في التعاون مع الاشقاء العرب ، بل وان الحكومة عازمة على توثيق اواصر هذه العلاقات في شتى المجالات وبكل الوسائل ، وانها لا تنظر الى التعاون مع اسرائيل الا ضمن مضامنها ، دون ان يكون لذلك اي تأثير على العلاقات مع الاقطار العربية ، وبه الجانب الحكومي في هذا الاطار الى ان الأردن لا يستطيع ان يغمض عينيه عن التحولات الدولية والاقليمية ولا يستطيع ان يتجاهل التنظيمات الاقليمية التي مستشاً في السنوات القليلة بعد تحقيق السلام الشامل والعاقل ، ولهذا فإنه عاجز على ان يكون له دور فعال في المشاركة في رسم هذه الاستراتيجيات بدلا من الانتظار حتى يخطط الآخرون لنا .

وقد اثار بعض السادة النواب بعض النقاط التفصيلية حول نصوص بعض المواد ندرج ابرزها على النحو التالي :

١ - تساءل السادة النواب عن مصير الطريق الوارد ذكرها في الفقرة ٤ - من المادة ١٣ - والتي تربط بين الأردن ومصر واسرائيل ، بالقرب من ايلات ، وعن السبب الذي لم يوضح تحديد جدول زمني لإنجاز هذا الطريق الحيوي ، الذي يربط آسيا العربية بأفريقيا العربية ورد الجانب الحكومي بأنه قد تم الاتفاق على دراسة جدوى هذا الطريق من الناحيتين الاقتصادية والفنية وان الاطراف الثلاثة - الأردن ومصر واسرائيل - راغبة في إنجاز هذا الطريق ، وسوف تشمل دراسة جدوى هذا الطريق تأثير اقامتها على خطوط الملاحة البحرية القائمة حالياً بين الأردن ومصر ، وافاد الجانب الحكومي بأن حجم النقل بين الأردن ومصر في حالة السلام سوف يزداد ، وإن انشاء هذا الطريق امر ضروري في ضوء الحاجات المستقبلية .

٢ - اثار بعض السادة النواب تساؤلاً حول تنفيذ بعض المشروعات الواردة في نصوص المعاهدة قبل اقرار المعاهدة ومنها مثلاً فتح المعابر في الشمال والجنوب وربط الاتصالات الهاتفية ، وتساءلوا

هكذا من الاصل

تحديداً عن الربط الكهربائي، فيما اذا تم إيجازه فعلاً. وقد زد الجانب الحكومي بأن فتح المعبر في الجنوب قد جاء لتسهيل حركة المرور لرعايا الدول الثالثة الذين يزورون العقبة وإيلات تسهيلاً لهم بدلاً من المرور عند جسر الملك حسين وجسر الأمير محمد ولذلك فإن تنفيذ هذا البند جاء من باب تعزيز الثقة وليس من باب التطبيع لأن المعبر لم يفتح لاستخدام رعايا الدولتين علماً بأن الرعايا الأردنيين يمرون عبر الجسور منذ عام ١٩٦٧. أما فيما يتعلق بالاتصال الهاتفي، فقد انجز هذا العمل خدمة للمواطنين الأردنيين في الأردن والفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والذين كانوا يجرون هذه الاتصالات عبر قنوات ثالثة مكلفة دون أن تعود على الخزينة الأردنية بأي مردود. وأما بالنسبة للربط الكهربائي. فقد تم الاتفاق على جميع الترتيبات بين الوفدين الأردني والإسرائيلي بهذا الخصوص، وأن هذا الربط سيجري تنفيذه فوراً بعد تبادل وثائق التصديق على المعاهدة حسب منطوق الفقرة الثانية من المادة - ١٩.

وبين الجانب الحكومي كذلك في رد على تساؤل أحد الأعضاء على أن الربط الكهربائي يقصد منه الاستفادة من التفاوت في طلب الذروة على الطاقة الكهربائية في كل من الأردن وإسرائيل. فالأردن يبلغ ذروة الطلب في ساعات المساء، بينما تبلغ الذروة في إسرائيل أثناء ساعات النهار، ولذلك سيتم تبادل الكهرباء مستفيدين من هذا التفاوت مقابل الثمن.

٣ - تسأل بعض السادة النواب عن المادة - ١٨ بعنوان البيئة وعن الملحق التفصيلي التابع لها وعن اسباب ذلك التفصيل، وعن مدى التزام إسرائيل بعدم استخدام الأراضي الأردنية لدفن المواد الخطرة الناتجة عن العمليات الإسرائيلية، وعن مدى التزام إسرائيل بمراعاة التسرب الإشعاعي النووي الصادر عن مفاعل ديمونا القريب من الحدود الأردنية. ورد الجانب الحكومي بأن موضوع البيئة والتعاون فيه محصور على الأماكن الحدودية أو القرية منها. والتي تتأثر بسلوكيات الطرف الآخر. وهذا امر ضروري خاصة وأن الأردن يعطي موضوع البيئة اهتماماً متزايداً وقد حظي في هذا المجال بسمعة دولية طيبة وكان من أوائل الدول التي وضعت استراتيجية خاصة بالبيئة، وكذلك لا بد من التذكير بأن فروع الأردن من الموارد الطبيعية والمائية تتركز على المناطق الحدودية مما يعني أن للأردن مصلحة أساسية واستراتيجية في صون تلك الموارد والحفاظ عليها. أما بالنسبة لموضوع دفن المخلفات الصلبة السامة في الأراضي الأردنية، فقد بين الجانب الحكومي أن هذا الأمر لا يمكن للأردن أن يقبل به في أي حال من الأحوال لخطورته.

أما بالنسبة لخطر الإشعاع النووي الناجم عن مفاعل ديمونا، فقد ورد في الملحق ٤ نص واضح في الفقرة - ج - ٢ من الملحق ينص على « بحث موضوع التحكم بتوعية الهواء بما في ذلك المعايير العامة والمقاييس وكالة أنواع الإشعاعات الخطرة من صنع الإنسان » وسوف يركز الجانب الأردني عند وضع تلك المعايير على موضوع خطر الإشعاع الذي ينتج عن مفاعل

ديمونا.

المادة ٢٤ : المطالبات :

تسأل السادة النواب عن مصير حقوق الأشخاص الأردنيين في إسرائيل من غير اللاجئين والنازحين وقد بين الجانب الحكومي بأن حقوق اللاجئين سوف تبحث في إطار التفاوض حول هذا الموضوع. أما فيما يتعلق بحقوق الأشخاص الأردنيين من غير اللاجئين، فإن نص المادة - ٢٤ يعني بالفرض حيث سيتفق الطرفان على إقامة لجنة مطالبات لحل كافة المطالبات المالية على أساس متبادل. وأكد الجانب الحكومي في هذا الصدد أنه لا صحة للإشاعات التي تثار بأن هنالك أراض أردنية مباعة لإسرائيل وأن السجلات الموجودة في دائرة الأراضي والمساحة لا يوجد فيها أية وثائق تشير إلى امر كهذا.

وهنا فإن اللجنة توصي المجلس الكريم بأن يتبنى توصية للحكومة لكي تقوم الحكومة باتخاذ كل الاجراءات لحصر المطالبات المائدة للأشخاص الأردنيين في إسرائيل وعمل الترتيبات المناسبة للمطالبة بها.

المادة ٢٥ : الحقوق والواجبات :

١ - تعتبر المادة ٢٥ من اهم مواد الاتفاقية ويجب قراءتها بعناية وتنص الفقرة الأولى منها على أن والمعاهدة لا تؤثر ويجب أن لا تفسر على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق وواجبات الطرفين بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومن المعلوم أن ميثاق الأمم المتحدة ينص صراحة في المادة ٥١ على حق الدفاع الشرعي والجماعي عن النفس ضد الاعتداء على أية دولة عضو وقد اشارت المعاهدة صراحة الى هذا الحق في المادة ٤ الفقرة ٢ التي نصت على أنه « لا تمس الالتزامات المنصوص عليها بالبحث الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة » والتفسير المنطقي الوحيد الممكن هو أن التزامات الطرفين بموجب المعاهدة وبشكل خاص الالتزامات الواردة في المادة الرابعة المتعلقة بالأمن خاضعة لميثاق الأمم المتحدة بما فيه حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس. ولهذا فإن أي مخاوف من أن تكون لهذه المعاهدة تأثيرات على التزامات الأردن التعاقدية القائمة نحو اشقاء العرب في مجال الدفاع الجماعي عن النفس لا أساس لها من الصحة. ومن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الأخرى واجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ومبدأ تساوي الدول في السيادة ولهذا فإن هذه المادة أيضاً ضمان ضد أي طلبات قد يقوم بها أحد الطرفين بناء على تفسيراته مواد معينة للمعاهدة بما قد يؤثر على هذين المبدأين.

وأما الفقرة ٢ من المادة ٨ والتي تنص على أنه « يتعهد الطرفان بتنفيذ التزاماتهما بموجب هذه

ممكنة من النص

الاتفاقية بحسن نية ودون الالتفات الى الاعمال او الامتناع عن الاعمال من قبل اي طرف اخر وبشكل مستقل عن اي وثيقة لا تتماشى مع هذه المعاهدة فقد كانت محاولة اسرائيلية لاعادة ترتيب سلم الاولويات التعاقدية بحيث يمكنهم الاحتكام الى نصها للتخفيف من تأثير الفقرة الاولى والتي كما بينا تضمنون الالتزامات الاردنية على اطراف ثلاثة ، على ان الوفد الاردني نجح في ادخال تعديلين مهمين على الفقرة هما : أولا كلمة لا تتماشى INCONSISTENT WITH بدل كلمة خارج اطار EXTERNAL TO والتي كانت ستطرق الى الاتفاقيات الاخرى التي الاردن طرف فيها وبهذا اصبح موضوع التعارض او عدمه بين المعاهدة والعلاقات الاردنية الاخرى مسألة تفسير .

٢ - زيادة في الحرص اصر الاردن على ادخال تعديل ثان على الفقرة ينص على ما يلي : ولأغراض هذه الفقرة بين كل طرف للآخر انه حسب رآيه وتفسيره لا يوجد اي تعرض بين التزاماتهما التعاقدية القائمة وبين هذه المعاهدة .

وبالنسبة للفقرة ٣ فمن المعلوم ان الاردن ، كان يدخل تحفظات عند تصديقه على المعاهدات المتعددة الاطراف والتي تكون اسرائيل طرفا فيها محتواه ان دخول الاردن في هذه الاتفاقيات لا يعني الاعتراف بدولة اسرائيل ولا الدخول في علاقات تعاقدية معها . وقد كان البرر الثاني لهذه التحفظات هو ان الاردن لم يكن يعترف باسرائيل . اما الآن وبعد ان اصبحت العلاقات التي تحكم الدولتين هما العلاقات زمن السلم فلم يعد هناك مبرر للإبقاء على هذه التحفظات اذ ان ابقاء عليها سيكون تمييزا ولهذا يجب على الاردن بعد دخول المعاهدة حيز التنفيذ ان يشعر الجهات التي تقوم بمهمة الودعة وهي عادة الامن العام للأمم المتحدة بسحب هذه التحفظات .

فيما يتعلق بالفقرة ٤ لا يوجد حسب علمنا اشارات تحضيرية في المعاهدات الدولية لأحد الطرفين ولا نرى اي خطر من وجودها في المعاهدة . فيما يتعلق بالفقرة الخامسة فإنها تعكس المبدأ الذي يقضي بأن على الدولة ان لا تدخل في التزامات تتعارض مع بعضها وتكون المعاهدات المستقبلية الاخرى للاردن تتعارض او لا تتعارض مع هذه المادة . هو مسألة تفسير الحكم فيها اساسا هو الدولة نفسها الا اذا ادعى الطرف الآخر وجود تعارض وفي هذه الحالة يصح وجود التعارض انما هو تفسير المعاهدة او تطبيقها ويرجع الى طرف محل النزاعات المنصوص عليها في المعاهدة اي المفاوضات او التوفيق او التحكيم .

اما بالنسبة للفقرة ٦ فإنها تؤكد ايضا سلفا الالتزامات بموجب المظلة وكل الالتزامات الاخرى التي تهمنا محفوظة بموجب الميثاق ولكن المادة تعطي الأولوية للمعاهدة . على الالتزامات التعاقدية الاخرى ووجود تعارض بين هذه المعاهدة والالتزامات الاخرى هو ايضا مسألة تفسير

تطبق عليها آلية حل النزاعات الناجمة عن تفسير وتطبيق المعاهدة .

المادة ٢٦ : التشريعات :

بين الجانب الحكومي ان نص المادة ٢٦- يتطلب تبني التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه المعاهدة ومنها مشروع القانون الذي نحن بصددده اليوم ، وانهاء اي التزامات دولية والغاء اي تشريعات تتناقض مع هذه المعاهدة . وسوف تقوم الحكومة بإجراء العمل اللازم في هذا الصدد في اقرب فرصة ممكنة للوفاء بهذا البند ، وذلك ضمن الاسس التي تم شرحها وتفصيلها في هذا التقرير .

المادة ٢٧ : التصديق :

أكد الجانب الحكومي بأن الملاحق والذيل التي تم بحثها من قبل اللجنة قد شملت بالإضافة الى نص المعاهدة بموادها الثلاثين كل ما تم التوصل اليه ، وأكد دولة رئيس الوزراء ان كلمة الذيل الواردة في الفقرة ٢ من هذه المادة تعني الحرائط التفصيلية للحدود الدولية والمحقق عليها والتي تم وضعها تحت تصرف اعضاء اللجنة الكريمة للإطلاع عليها .

واقسم دولة رئيس الوزراء انه لا توجد أية ملاحق او ذيل سرية او غير سرية عدا تلك التي اطلعت عليها اللجنة والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة .

المادة ٢٨ : الاجراءات المؤقتة :

اطلعت اللجنة على نص المادة ٢٨ وعلى الملحق رقم ٥ التابع لها الذي ينص على الاجراءات التفصيلية المؤقتة المتعلقة بنقاط العبور الحدودية بين الاردن واسرائيل .

المادة ٢٩ : حل النزاعات :

اثار السادة الاعضاء بعض الاستفسارات حول مدى قدرة هذه المعاهدة على الزام اسرائيل بنصوصها وما الذي يمكن للاردن ان يقوم به في حالة مخالفة اسرائيل لنصوص هذه المعاهدة ، ورد الجانب الحكومي على هذا السؤال كما يلي :

١- ان نص المادة ٢٩ يحدد الآلية التي يلجأ اليها الطرفان لحل النزاعات الناجمة عن تطبيق هذه المعاهدة او تفسيرها عن طريق التفاوض اولا ، واذا لم يمكن ذلك ، فإنه يمكن حلها بالتوفيق او التحكيم .

وقد بين الجانب الحكومي ان مخالقات اسرائيل لأي من نصوص هذه الاتفاقية سوف تعطي الاردن مناسبة لتعطيل اي من التزاماته تجاه اسرائيل ولذلك فإن التوازن في التعامل وارد بحكم هذا الحق لأن على كل طرف يختار ان يخالف نصوص هذه المعاهدة ان يضع في حسابه ردة فعل مناسبة من الجانب الآخر . ووضح الجانب الحكومي ان هالك مواد في هذه المعاهدة لا

ممكنة من النص

يمكن الاخلال بها ، لأن مثل هذا الاخلال سيكون بمثابة نقضها ، مثل اعلان الحرب على سبيل المثال . وأشار الجانب الحكومي الى ان هذه المعاهدة تشتمل على كثير من آليات المتابعة ، فهناك لجنة مشتركة للمياه ، وهيئة مشتركة للحدود ، ولجنة عليا لمتابعة تنفيذ نصوص هذه المعاهدة ، ولجنة ارتباط لكل من الملحقين ١-ب و ١-ج وغيرها مما يقلل من فرص النزاع ويسمح بالتفاوض اولا بأول بأن يسوى . وكذلك ، فإن في نصوص هذه المعاهدة الكثير من الترتيبات والاتفاقات التي سيجري تنظيمها والاتفاق عليها والتي سيرد ضمنها نصوص لنقض الخلافات والنزاعات .

المادة ٣٠ : التسجيل :

تحدث المادة - ٣٠ عن ارسال المعاهدة الى الامين العام للأمم المتحدة لتسجيلها بمقتضى المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

معالي الرئيس الزملاء المحترمين

هذه هي الحقائق والمعلومات التي توصلت لها لجنة الشؤون الخارجية تضعها بين ايديكم مؤكدين اننا لا ننظر الى بحثنا لمشروع القانون احوال كساحة فرز لمن مع هذا الوطن ومن ضده فما من شك أننا جميعاً معه ومع راعي مسيرته الحسين المقدى والا لما كنا قد التقينا في بيت الأمة هذا اصلا .

إن اللجنة اذ تلمن وتقدر جهود وكفاءة وولاء فريق المفاوضات الاردني فاننا على أعلى درجات اليقين باتتمائه وحرصه على حقوقنا وسيادتنا واننا نرى بكل جدية وصدق ان ما توصل اليه التفاوض الاردني انما هو الافضل والاقصى في ضوء الواقع والممكن .

معالي الرئيس ،،،

ان الموافقة على مشروع قانون المعاهدة انما ينهي مرحلة طويلة من حياة وطننا وامتنا .. وإن تنفيذها يشكل دخولنا مرحلة جديدة ... قد تكون التحديت التي نواجه خلالها أكثر تعقيداً ، مما يتطلب التخلي عن اساليب قديمة لم تكن ناجحة يوماً ما ، وتبني اساليب متطورة وناجحة تمكن من مواجهة التحديت على مستوى جدير بقائدنا ووطننا واجيالنا القادمة .

ما من شك ان هذه الثقة في حياتنا نحيي لتنهز مفاهيم نشأ جيلنا عليها ، الا ان ارتقائنا الى مستوى الثقة التي وضعها شعبنا بنا كطليعة قيادية يحتم علينا خوض هذا التحدي بكل الشجاعة والجرأة وبما يليه الولاء والوفاء للحسين والوطن وما تتطلبه المرحلة .

نحن الآن في خضم امر لا يمكننا التوقف في متصليه والنظر الى الخلف ... ولا مجال الا السير

الى الامام واكمال هذا الطريق للاسساك بالمستقبل ، ونعرف ان الامر بالنسبة للكثيرين منا هو الاختيار بين بدائل صعبة ومريرة .

ولكن وامام الواجب وتقديراً منا لمسؤوليتنا الوطنية وبناء على كل ما تقدم فان اللجنة توصي للمجلس وتنسب بالموافقة على مشروع قانون تصديق معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية وحكومة دولة اسرائيل

وختاماً فانه من دواعي السعادة والشرف ان ارفع باسم اعضاء اللجنة اسمي آيات الولاء والمحبة والتقدير لحضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المقدى ايده الله وصاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم على الجهد المشكور والسعي للبرور من اجل رفعة الوطن والدفاع عن قدسية حقوقه ..

ضارعين المولى ان يحفظهما سنداً وذخراً دائماً وابداً .

حكم غير

امين عام مجلس الامة

عبد الكريم الكباريتي

لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب

المرققات :

- كلمة سعادة السيد عون الحصاونة امام اللجنة .
- وثيقة هلسنكي / • المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

مكتبة الامم المتحدة

استعمالات المملكة الاردنية الهاشمية
من مياه نهري الاردن واليرموك
بعد توقيع اتفاقية السلام

المصدر	خطة جونسون	الاستعمال الحالي	الاستعمال بعد معاهدة السلام
نهر الاردن	٢٢٢ (١٠+٩٠) م ^٣ بما فيها حصة الضفة الغربية	لا شيء	٢٢٢ م ^٣ غلبة + ٢٢٨٠ م ^٣ من السدود ومياه الفيضانات المجموع ٢٢٩٠ م ^٣
نهر اليرموك	٢٢٣٧٧ م ^٣	٢٢١٢٠ م ^٣	٢٢٨ م ^٣ صيفاً + ٢٢١٧ م ^٣ شتاءاً + ٢٢٢٠ م ^٣ تخزين + ٢٢٣٠ م ^٣ السد التحويلي ٢٢٧٥ م ^٣ +
			٢٢١٢٠ م ^٣ الاستعمال الحالي اضافة الى ٢٢٥٠ م ^٣ صالحة للشرب لاحقاً من مصادر غير محددة حالياً
المجموع الكلي	٢٢٤٧٧ م ^٣	٢٢١٢٠ م ^٣	٢٢٢٣٥ م ^٣ = ٢٢١٢٠ م ^٣ + ٢٢١٥ م ^٣

بسم الله الرحمن الرحيم

التوصيات

توصي اللجنة للمجلس الكريم بالموافقة على مشروع قانون معاهدة السلام بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل ، كما وتوصي اللجنة للحكومة بالاعخذ بالتوصيات الواردة أدناه :-

موضوع البافورة

١ - توصي اللجنة للحكومة باتخاذ كل الاجراءات الممكنة من أجل استملاك الأرض وإنهاء

الترتيبات الاستثمارية المتاحة للأفراد الإسرائيليين فيها ، أو السعي وبالسعة الفائقة لتفعيل البند رقم ٥ من الملحق ١ (ب) والذي ينص على إقامة مشروع مشترك في هذه المنطقة .

موضوع أراضي الغمر

٢ - توصي اللجنة الحكومة بضرورة أخذ الترتيبات الكفيلة بإنهاء هذا الوضع بالنسبة لأراضي الغمر إما عن طريق إنهاء الترتيبات الاستثمارية لإسرائيل فيها ، علماً بأن إسرائيل تدعي أن دخلها في هذه المنطقة يبلغ حوالي ٤٠ مليون دولار سنوياً أو عن طريق استبدال تلك الأرض بإعطائها لإسرائيل مقابل أرض مكافئة لها من حيث المساحة والقيمة من الأراضي الإسرائيلية بغض النظر عن التمرجات والإنحناءات التي تستتبعها في الخط الحدودي المتفق عليه بموجب هذه المعاهدة .

موضوع ترميم الحدود المائية في خليج العقبة

٣ - توصي اللجنة الحكومة بأن توجه وفد المفاوضات لكي يتمسك بالبدل الاول عندما يجري التفاوض على ترسيم الحدود في خليج العقبة .

الموضوع الاقتصادي

٤ - توصي اللجنة الحكومة بضرورة التأكيد على حماية الاقتصاد الأردني من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية عند بحث اتفاقيات التعاون الاقتصادية ووضع الضمانات التي تكفل حماية الإنتاج الأردني وكذلك التأكد من قيام إسرائيل برفع جميع الحواجز الإدارية والفنية والضريبية والدعم الذي يعطي لمنتجاتها وضماً تفضيلاً بالمقارنة مع الصادرات الأردنية .

موضوع اللاجئين والنازحين

٥ - تؤكد اللجنة أن موضوع اللاجئين والنازحين هو الموضوع الهام والحساس والذي يؤثر تأثيراً مباشراً على المجتمعين الأردني والفلسطيني من نواح كثيرة ولذلك فإنها تطالب الحكومة بمتابعة هذا الموضوع في جميع المحافل وعلى كل الأصعدة حتى ينال اللاجئون والنازحون حقوقهم الكاملة

المطالبات العائدة للأشخاص الأردنيين في إسرائيل

٦ - توصية للحكومة لكي تقوم باتخاذ كل الاجراءات لحصر المطالبات العائدة للأشخاص الأردنيين في إسرائيل وعمل الترتيبات المناسبة للمطالبة بها

رئيس لجنة الشؤون الخارجية
مجلس النواب

عبد الكريم الكباريتي

مكتبة مجلس الاعيان

كلمة معادة السيد عون الخصاونة
أمام لجنة الشؤون الخارجية
بمجلس النواب الاردني
الاثنين الموافق ١٩٩٤/١٠/٣١

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله وآله

معالي الرئيس
أعضاء اللجنة الموقرة

بما ان هذه هي المرة الاولى التي اتكلم فيها امام هذه اللجنة فأرجو أن تسمحوا لي بالتعبير لكم عن صادق التهنيئة على ما اوتاكم اياه هذه اللجنة من ثقة بانتخابكم رئيساً لها . ولا يساورني شك بما أن ما تتمتعون به من حكمة وحكمة وخبرة سيكون لها الأثر الكبير في السير بأعمال اللجنة قدماً في هذه المرحلة التي يمر بها الوطن .

وأشرف بالحديث أمامكم اليوم مع مجموعة ممن شاركوا ، على مدى السنوات الثلاث التي مضت ، في المفاوضات التي أدت الى التوقيع على معاهدة السلام للمروضة على لجتكم الموقرة . والهدف الأساسي من حديثنا هو توضيح الصياغات الواردة فيها على ضوء تاريخ المعاهدة التفاوضي . وتبين الالتزامات والحقوق الواردة فيها وسوف أقدم ، اذا سمحتم لي ، عرضاً عاماً بهذا الشأن كما سيقدم زميلي الكريم اللواء تحسين شردم عرضاً حول بعض النقاط المتعلقة بالحدود والأمن ، وكذلك منجيب على اسئلة واستفسارات أعضاء اللجنة الموقرة .

تعلمون أن الأردن كان قد وافق عام ١٩٩١ على الدخول في مفاوضات ثنائية ومباشرة مع اسرائيل بهدف إحلال سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على اساس قرار مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٨٣) . وكذلك وافقت كل من سوريا ولبنان على الدخول في هذه المفاوضات . اما بالنسبة للفلسطينيين فلما كانت أهليتهم في الدخول في مفاوضات دولية غير واضحة - إذ أنه رغم الاعتراف الذي حصلت عليه منظمة التحرير الفلسطينية الا أن الطرف الآخر في المفاوضات واحد الداعين لها لم يكونا يعترفان بتمتع المنظمة بهذه الأهلية - فقد قدم الأردن لهم مظلة تفاوضية للتغلب على هذه العقبة .

وقد بدا واضحاً منذ الايام الاولى للعملية التفاوضية أن أحد أهم الاهداف التي سعى الوفد الفلسطيني لتحقيقها ، كان الاستقلال بالمساق الفلسطيني رغبة منهم في مبادرة امورهم بأنفسهم وتعبيراً عن حقهم في تقرير مصيرهم ورغم ما شعر به الوفد الأردني والحكومة الأردنية من ضرورة التنسيق المتلزم مع كافة الوفود العربية وخاصة مع الوفد الفلسطيني نظراً لتشابك المصالح إلا انها اي

الحكومة والوفد - لم يعترضوا سبيل هذه النزعة الى الاستقلال بالأمور التي تخص الفلسطينيين . وتذكرون أن هذه النزعة لم تأت من فراغ عند المفاوضات بل سبقتها خطوات متراكمة منذ عام ١٩٧٤ عندما اعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني كما أن عبارة الأراضي العربية المحتلة التي وردت في قرار مجلس الأمن (٢٤٢) تم تغييرها تدريجياً الى عبارة الأراضي الفلسطينية (أي الضفة الغربية بما فيها القدس بالإضافة الى غزة) في كثير من قرارات الجامعة العربية وغيرها من المجموعات الاقليمية وفي قرارات الجمعية العامة بل وفي أحد قرارات مجلس الأمن ، وكان من نتائج هذه التطورات على المستويين الاقليمي والدولي أن اعلنت الحكومة الأردنية عام ١٩٨٨ عن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية .

ومن هنا فان الافتراض الذي قامت عليه المفاوضات بالنسبة للأردن هو أن قضاياء تنحصر بالأمور التالية :

- ١ - تحديد وترسيم حدوده الدولية بشكل نهائي ومعترف به درعاً لأية اطماع توسعية ورغبة في استعادة موقع منها تحت السيطرة الاسرائيلية
- ٢ - الحصول على حصته من مياهه الدولية .
- ٣ - تحقيق معادلة أمن مقبولة بحيث تؤخذ مخاوف اسرائيل الأمنية بعين الاعتبار دون ان يكون ذلك على حساب إلتواء الأردن الى الأمة العربية والاسلامية ودون المساس بحقه في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس ويحق مواطنيه بالتمتع بالحقوق الأساسية مكفولة دستورياً .
- ٤ - العمل على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بما يعني شعوب المنطقة ويلات تلك الاسلحة .
- ٥ - إقامة علاقات اقتصادية متوازنة بحيث يقابل رفع المقاطعة العربية لإزالة الحواجز الموجودة في الاقتصاد الاسرائيلي والتي ترقى الى مقام المقاطعة بحيث يؤدي ذلك الى تسهيل انتقال الأشخاص ورؤوس الاموال والعمال في اقطار المنطقة كما هو معمول به بين الدول التي تحكم علاقاتها قواعد القانون الدولي زمن السلم .
- ٦ - ايجاد حل عادل ومقبول للنواحي الثنائية من مشكلة اللاجئين على اساس القانون الدولي .
- ٧ - عدم الاعتراف بأي شكل من الاشكال بشرعية الوجود الاسرائيلي في القدس وفي الضفة الغربية وقطاع غزة ومن هنا فقد ورد في جدول الأعمال الأردني - الاسرائيلي ، وفي أكثر من مكان في المعاهدة ، تحفظ على المساس بوضع المناطق التي وقعت تحت سيطرة الحكم العسكري

مكتبة ابي ايمن

الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

٨ - أن يكون أي حل جزءاً من حل شامل . ولا بد لي هنا من الإشارة الى معنى الشمولية . فمن المعلوم أن قرار مجلس الأمن (٢٤٢) لم يتضمن مطلب شمولية الحل وإنما اكتفى بالحديث عن حل عادل ودائم ، وقد كانت عبارة الشمولية مطلباً عربياً له ما يبرره منطقياً ولكن دخول مصر عام ١٩٧٨ أقوى الدول العربية في صلح منفرد مع اسرائيل انهى من الناحية العملية مطلب الشمولية بمعناه العام .

ورغم ذلك فقد أصر الأردن على شمولية الحل وتكثرت الوفود المفاوض من تثبيت تلك العبارة في جدول أعمال المفاوضات حتى أتت مفاوضات اوسلو السرية ، والتي تمت ليس فقط دون تنسيق مع الأردن ، بل وفي سرية تامة . وشملت بعض بنودها وبنود ما تبعها من اتفاقيات أموراً تخص الأردن دون أي تنسيق مسبق معه . ومن هنا فقد أصبح من حق الدولة بل ومن واجبها أن تباشر المفاوضات إنطلاقاً من حقها الذي لا جدال فيه بصون كيانها وتحقيق مصالحها المشروعة ولا يختلف إثنان أن أي حق من حقوق الدولة هو حقها في الحياة والبقاء مما يكفل أمن مواطنيها على أن هذا لم يكن ابداً أي تجاهل لمصالح الدول والاطراف الاخرى ، ويبدو هذا واضحاً بشكل خاص من العناية التي صيغت بها اجزاء المعاهدة المتعلقة بالامن والحدود والمياه .

معالي الرئيس

اعضاء اللجنة الموقرة

فيما تقدم وصفت لكم المرتكزات والظروف التي قامت عليها استراتيجية الأردن التفاوضية وسوف اقوم الآن باستعراض تلك المبادئ في المعاهدة التي قد تكون موضع جدال آملاً أن يكون في ذلك ما يساعدكم في تكوين قناعاتكم إزاءها .

تتكون المعاهدة من (٣٠) مادة وخمس ملاحق وست ذيول هي عبارة عن الخرائط الحدودية التي تم رسمها بأحدث وأدق ما توصل اليه علم ترسيم الحدود ، وهناك ايضاً أربع محاضر متفق عليها ، وتكون كل هذه الوثائق والخرائط جزءاً من المعاهدة لا ينفصل عنها . كما هو منصوص عليه في المادة (٢٧) منها . ولا يوجد ملاحق او اتفاقيات سرية بعكس ما شيعته بعض وسائل الاعلام التي لا تتوخى الحذر والحقيقة فيما تكتب .

بداية الزخوان أجلب انباه اعضاء اللجنة الى الفقرة السادسة من المادة الثانية علي الصفحة (٣) من النص الذي وزع لكم والتي تنص على ما يلي :
ويعتقدان ايضاً ان تحركات السكان القسرية ضمن نفوذهما بشكل قد يؤثر سلباً على الطرفين الآخر ينبغي ألا يستعمل بها .

تعتبر هذه الفقرة مطلباً آمناً أردنياً فيما يتعلق بفكرة نقل السكان العرب او ما يسمى (الترانسفر) الذي دعت له قلة في اسرائيل . وكانت الفقرة اساساً ضمن المادة الرابعة المتعلقة بالامن ثم نقلت الى هذه المادة في المعاهدة . ومن محاسن هذا النقل ان لا يمكن التضرع بالدفاع الشرعي عن النفس المشار اليه في المادة الرابعة لتحقيقها وقد استعملت كلمة « ضمن نفوذهما » قصداً وذلك لمنع أعمال غير مباشرة ليس في اسرائيل وحدها بل وفي المناطق المحتلة (أي الواقعة تحت نفوذهما) بشكل يؤدي الى نقل السكان القسري .

مسألة تحديد الحدود الدولية وترسيمها : تعالجها المادة الثانية والملاحق والذيل ، وأرجو أن أبين هنا ما يلي :

أ - إن التعديلات على الحدود الاردنية كانت قد تمت إما في اوائل الاربعينات أو عامي ١٩٦٨ او ١٩٦٩ وبالتالي فلم يكن ينطبق عليها نص قرار مجلس الأمن الذي نتج عن انسحاب من الاراضي التي احتلت في النزاع الاخير « اي حرب عام ١٩٦٧ » وبالتالي فإن مجرد ادراجها على جدول الاعمال كان كسباً للحكومة الاردنية .

ب - من المعلوم ان قرار مجلس الامن (٢٤٢) كان قد دعى الى انسحاب اسرائيل الى حدود آمنه . وقد نجح المفاوض الاردني في الفصل بين مفهوم الامن ومفهوم الانسحاب ، وبالتالي فلا توجد هناك مناطق منوزعة السلاح على جهتي الحدود ولم يكن الامن عاملاً في تحديد مدى الانسحاب الاسرائيلي .

ج - زعم ان حدود الاردن الدولية قائمة منذ عام ١٩٢٢ الا ان تحديدها كان بدائياً ، اي مجرد وصف عام في اتفاقية عام ١٩٢٢ وهي اتفاقية قابلة لاكثر من تفسير . وبخلاف الحدود السورية - الفلسطينية والحدود المصرية الفلسطينية زمن الانتداب فان الحدود بين شرقي الاردن وفلسطين لم تكن محددة ابداً بشكل دقيق ولم يجر ترسيم اي قطاع منها الا بضعة كيلو مترات شمالي العقبة . وقد حاول الوفد الاسرائيلي الاستفادة من هذا الغموض مدعين بأن الحدود تقع في وسط وادي عربة بمنحها العام اي منطقة وادي عربة لا مجرى الوادي كما اصر الاردن . ثم قلما عدة عروض بإعطاء الأردن نسباً معينة من الحدود ، وفي آخر الأمر تمت تلبية طلبات الاردن بالكامل اي بعودة كافة الاراضي التي حدثت فيها تجاوزات ما عدا حالات تعديل بسيطة بحيث حصل الأردن على اراض اسرائيلية ، مقابل الاراضي التي جرى فيها تعديل للحدود . وأرد أن اشير هنا الى ان التعديلات البسيطة للحدود على اساس تبادل امر معترف به في القانون الدولي وله سابقة في معادلات الحدود الأردنية مع اطراف أخرى ، كما ان فكرة التعديلات الطفيفة والمتبادلة على الحدود كانت فكرة مقبولة لدى الاردن منذ صدور قرار مجلس الامن (٢٤٢) . كما أود ان اشير الى انه لا اساس لأي تخوفات بأن تكون

هكذا منه الفصل

للحلول التي الى تحديد الحدود اي انتهاكات على المساقات الاخرى ، فحدود سوريا وفلسطين زمن الانتداب مرسمة بدقة وعلى اية حال فالتقيد شرعية المتعاقدين .

د - بالنسبة لمنطقة الباقورة ارجو ان اوضح الحقائق التالية وسوف يقوم زملائي بتقديم التوضيحات المفصلة . كان من المهم وبأي ثمن استعادة هذه المنطقة التي خضعت للسيطرة الاسرائيلية منذ اوائل الخمسينات ، وذلك لانها تشكل نقطة استراتيجية بالغة الاهمية حيث يلتقي فيها نهرا الاردن واليرموك وبالتالي فإن وجود ملكية اسرائيلية فيها واستمرار هذه الملكية كان امراً ثانوياً بالمقارنة الى اهمية استرجاعها . وتعلمون ايضاً أنه لا يوجد في المفاوضات الثنائية اتفاق على صيغة تحكيم ، وحتى لو وجدت فإن ذلك كان سيأخذ وقتاً طويلاً كما حدث في قضية طابا . وحتى لو كانت نتائج التحكيم لصالحنا وهو امر كان متوقفاً الا انه لا توجد اليه آلية لتنفيذ التحكيم . بالإضافة الى ما تقدم فإن للاسرائيليين املاكاً فيها تعود اصولها الى عام ١٩٢٧ اشترت في نفس الوقت الذي منحت فيه حكومة شرق الاردن امتيازاً الى شركة كهرباء فلسطين (مشروع روتينبرغ) ويزيد مجموع تلك الاراضي على ستة آلاف دونم وقد تم الاتفاق بعد مفاوضات طويلة على ان تستثنى تلك الاراضي كلها ما عدا مساحة (٨٣٠) دونماً هي حالياً تحت السيطرة الاسرائيلية وان تعود تلك المنطقة بكاملها على اساس الاعتراف بملكية افراد في الثمانماية والثلاثين دونماً فقط . ونص الملحق ١ (ب) على الترتيبات الثانوية لمدة (٢٥) سنة قابلة للتجديد وفي هذه الفترة يسري القانون الاردني على المنطقة ما عدا التغييرات التالية :-

أ - عدم سريان قوانين الهجرة والجمارك على المصنفين بالارض ومستخدميههم ومدعوهم . وسوف يعطى هؤلاء ترخيصاً لتسهيل دخولهم وخروجهم الى الارض لأغراض الزراعة والسياحة فقط واي غرض آخر يتفق عليه .

ب - عدم سريان القانون الجنائي الاردني على الجرائم المتعلقة حصراً بالاسرائيليين في المنطقة . اما اذا حدثت جريمة كان احد اطرافها اردنياً او مقيماً في الاردن من غير التابعة الاسرائيلية فيسري القانون الجنائي الاردني .

ج - عدم فرض ضرائب تمييزية على الارض او المصنفين فيها .

ارجو ان اشير ايضاً الى ان تصرف الاسرائيليين بالارض محكوم بالقانون الاردني الذي يجيز الاستملاك مقابل التعويض لأغراض المنفعة العامة . وارجو ان الفت انتباه اللجنة الموقرة الى مسألة تستدعي التوقف عندها وهي ان المادة (٢٤) تنص على اقامة لجنة مطالبات (او تعويضات) لحل كافة المطالبات المالية على اساس متبادل ، وإلى المادة (١١) الفقرة (١) الفقرة الفرعية (د) التي تنص على : « التأكد على تمتع مواطني كل طرف بالمعاملة القانونية الاضولية في الانظمة القانونية للطرف الآخر » . وإمام محاكم ذلك الطرف « . وهما مادنان ساعدوا اليها عند الحديث عن موضوع اللاجئين

ولكن ما يهمنا هنا انه يمكن للترتيب المتعلق بالباقورة ان يكون سابقة في الوصول الى حل حقوق الافراد الناجمة عن الصراع الطويل ومن المعروف لديكم ان مطالبات الاردنيين في اسرائيل تفوق بكثير مطالبات الاسرائيليين في الاردن واخيراً بالنسبة للباقورة ارجو ان اوضح ان المحضر ينص على النظر في اقامة مشروع فيها .

واما بالنسبة لمنطقة الغمر التي تبلغ مساحة ما هو مزروع منها (١٣٥٠) دونم ويبلغ مجملها (٤) كيلو متراً ، فقد استعصى على المفاوضين اخضاعها لمبدأ التغييرات الطفيفة للحدود نظراً لتتبعها ففضلنا كحل وسط تطبيق ما تم الاتفاق عليه بالنسبة للباقورة عليها مع مراعاة انه ليس للاسرائيليين اي حقوق تصرف فيها ، وإنما حقوق استعمال فقط .

ارجو ان انتقل الآن الى موضوع الامن والذي يشكل كما تعلمون هاجساً اسرائيلياً . لقد قامت استراتيجية الوفد المفاوض على ثلاث مرتكزات :

أ - تأخير البت في الموضوع لتحقيق اكبر عدد ممكن من التحرك الاسرائيلي في موضوعي الحدود والمياه .

ب - الوقوف عند خطوط حمراء وهي ان لا تكون مطالب اسرائيل على حساب معاهدات الاردن القائمة مع الدول العربية .

ج - الحصول على اكبر قدر ممكن من الضمانات للاردن في امور الامن التي تهتم وهي موضوع نزع السلاح غير التقليدي ، الحد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الاردني والحد من التأثيرات السلبية للتحركات السكانية على امن الاردن ومن هنا فإن المادة الرابعة من الاتفاقية والمتعلقة بالامن تحكمها الفقرة (٢) التي تنص على ما يلي :-

« لا تمس الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة » .

ومعلوم لديكم جميعاً ان المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة تكرس الحق الطبيعي الفردي والجماعي في الدفاع عن النفس وبالتالي يمكن القول ان التزامات الاردن الاخرى في الدفاع عن النفس محفوظة ولا تتأثر بهذه المعاهدة .

وزيادة في الحرص فقد كررت المادة (٢٥) المتعلقة بالحق والواجبات هذا الحق ، فقد نصت الفقرة (٦) منها على سائر الالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة على الالتزامات بموجب المعاهدة . كما اصر الاردن على ان ينص صراحة في الفقرة (٢) من تلك الفقرة على انه ، في رأيه وتفسيره ، لا يوجد اي تعارض بين التزاماتها التعاقدية القائمة وبين هذه المعاهدة . واذا عدنا الى المادة (٤) الفقرة

مكتبة الجمعية

(٤) الفقرة الفرعية (أ) نجد انها تشترط للامتناع عن الدخول في احوال عسكرية او امنية ان يكون ذلك الدخول « بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة ». وكذلك اصر الاردن على ان يكون التعهد بعدم السماح بدخول قوات او معدات اجنبية الى اراضيه في احوال يمكن ان تخل بسلامة الطرف الآخر . وهذا كله محكوم طبعاً بحق الدفاع الشرعي عن النفس . عنا عن ان نص المادة يفيد ان مجرد وجود او دخول قوات الى اراضيه ليس في حد ذاته اختلالاً بالتزاماته .

وادراكاً من الجانب الاردني ان الصراعات المستقبلية قد تأخذ منحاً اقتصادياً فقد اصر على تضييق مفهوم الامن بحيث انحصر بالاحلاف العسكرية والامن .

وبالنسبة لموضوع الارهاب فقد نجح المفاوضات الاردني في جعل الالتزامات التزامات بالوسيلة لا بالنتيجة . كما نجح في خلق توازن بين ضرورة مكافحة الارهاب من جهة وعدم المساس بالحريات الاساسية بالتعبير عن الرأي وبالتنظيم من جهة اخرى .

وبالطبع فإن هذا لا يعني اننا نبرم اتفاقية بهدف نقضها ولا اننا نتطلع الى عودة الصراعات المسلحة في المنطقة وانما يعني فقط التزاماتنا المتعاقدة وانتمائنا الى الامة العربية والاسلامية لن يتأثر ابداً بهذه المعاهدة .

معالي الرئيس

اعضاء اللجنة الموقرة

ارجو ان انتقل الآن الى موضوع اللاجئين والنازحين والتي هي ربما اكثر المسائل تعقيداً وصعوبة في المفاوضات لا على المستوى الثاني فقط وانما على المستوى المتعدد الاطراف ايضاً . بداية ارجو ان اذكر ان المفاوضات الاردني كان قد نجح في ادراج بند على جدول الاعمال يقضي بالوصول الى حل عادل ومتفق عليه للجوانب الثابتة لمشكلة اللاجئين والنازحين وفقاً للقانون الدولي ، وقد اعتبر ذلك وعن حق إنجازاً مهماً ذلك لأن الإشارة الى الجوانب الثابتة كانت تعني الزاماً من جانب واحد ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار انه لم يكن هناك لاجئون يهود في الاردن ، ولما عبارة « على اساس القانون الدولي » فانها تعني ولا يمكن الا ان تعني تطبيق مبادئ القانون الدولي القاضية برد الشيء الى ما كان عليه والتي هي صلب نظرية المسؤولية الدولية اي في حالة دولة تسبب مشكلة لاجئين . ولا صحة مطلقاً للقول الذي مفاده ان عدم الإشارة الى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن كان له أي اثر على هذا الالتزام ، ذلك ان هذه القرارات انما تستند الى التزامها من كونها تقرر مبادئ القانون الدولي والذي يلزم على حق العودة والتعويض . على ان اهم تطور اثر على مسألة اللاجئين كان اتفاق اعلان المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي حيث وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تأجيل البحث في الموضوع لحين المفاوضات النهائية . ولا يخفى عليكم ما سببه هذا من الضعف للموقف التفاوضي

الاردني خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ادعاء المنظمة تمثيل هؤلاء اللاجئين والنازحين حتى وان كانوا يحملون الجنسية الاردنية . وبالتالي فقد انصرف جهد الوفد للمفاوض الى ابقاء مسألة اللاجئين مفتوحة من خلال ثلاث قنوات هي اللجنة الرباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين والمجموعة المتعددة الاطراف حول اللاجئين واخيراً في المفاوضات الثنائية او الثلاثية مع الفلسطينيين في وقت مترامن ومقترن مع المفاوضات الثنائية الاسرائيلية الفلسطينية . وفي الوقت نفسه فإن من المصلحة والعدل ان يستمر تنفيذ برامج الامم المتحدة المتعلقة بالنازحين واللاجئين وغيرها من البرامج الاقتصادية المتفق عليها ولا يعني تنفيذ هذه البرامج تخلي اللاجئين والنازحين عن حقوقهم القانونية وان كان قد يؤدي الى ذلك من الناحية العملية . ولا تحدد الفقرة (ج) من المادة (٨) مكان توطينهم راجياً ان اذكر ان قرارات الجمعية العامة التي تحدثت عن الامر كانت دائماً تشير الى اعادة توطينهم . كما ارجو ان اشير الى المواد (٢٤ و ١١) الفقرة (د) التي اعتقد انه يمكن من خلال اعمالها الوصول الى حلول لبعض القضايا المتشابهة الناجمة عن مشكلة اللاجئين والنازحين وخلاصة القول اننا وان لم نستطع الحصول على حل كامل في هذه المعاهدة لتلك المشكلة والتي تستصعب على الحلول السريعة الا ان المعاهدة قد أرست الاسس لإيجاد حل مقبول لها بما لا يتقص من اللحمة الوطنية داخل الاردن ولا يتصرف بحقوق اللاجئين .

٥ - بالنسبة لموضوع المياه فقد قدم المهندس ظافر العالم ايضاحات هذا الصباح ولذلك لن اقوم بتقديم ايضاحات اضافية الا اذا كان لدى اعضاء اللجنة تساؤلات او اسئلة فسوف احاول الاجابة عليها قدر معرفتي واستطاعتي .

٦ - اما فيما يتعلق بموضوع الأماكن ذات الاهمية التاريخية والدينية فأرجو ان اوضح ما يلي : تعلمون ان المساق الفلسطيني الاسرائيلي قام على افتراض تقسيم المخادعات الى قسمين : اولاً إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني أي المرحلة الانتقالية وثانياً المواضيع الأخرى ومنها موضوع القدس أي المرحلة النهائية ، ومن هنا فقد كان من الضروري ان لا يخلق هناك فراغ فيما يتعلق بالأماكن المقدسة من حيث صيانتها وإدارتها والاهتمام بها وتعلمون ايضاً ان للاردن دوراً خاصاً قام به نحو تلك المقدسات وجرى استثنائه من قرار فك الارتباط الإداري والقانوني . ولهذا فإن الاردن لم يحاول من خلال المعاهدة ولا من خلال اعلان واشنطن الذي سبقها ان يخلق لنفسه دوراً جديداً وانما اتت المادة ٩ من المعاهدة لتقرر امراً خاصاً ودوراً مستمراً يضطلع به الاردن نحو هذه الأماكن المقدسة .

ولا تقتصر المادة على الدور الاردني خلال الفترة الانتقالية بل وتمتد حتى بعد مفاوضات المرحلة النهائية على انها صيغت بعناية بحيث لا تؤثر سلباً على تقرير السيادة على الأماكن المقدسة .

مكونة من اربعة اجزاء

٧ - أخيراً أرجو أن أشير مرة أخرى إلى موضوع لجنة المطالبات وإلى آلية فض النزاعات التي قد تنشأ عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية وكما نأمل بأن تكون هذه المواد أكثر تفصيلاً على أنها في صيغتها الحالية تمثل حلاً وسطاً بين موقفنا وموقف الوفد الاسرائيلي الذي كان يعارض أية إشارة إلى هذين الموضوعين .

معالي الرئيس هذه في رأيي أهم النقاط التي قد يثور حولها جدل والتي تحتاج إلى توضيح ولرد إن أرفع إلى مقام صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم وإلى مقام سمو ولي عهده الأمين شكري على العناية والرعاية التي أحاطنا بها كمفاوضين وعلى عنايتهم وحرصهما لا على المبادئ العامة الواردة في الاتفاقية فحسب بل وفي صياغاتها التفصيلية كما أود أن أقدم بالشكر للحكومات المتعاقبة منذ بداية العملية التفاوضية وإلى زملائي الكرام الذين عملوا جبهة واحدة في ظروف صعبة ومرهقة .

" وثيقة هلسنكي "

١ - في شهر تشرين ثاني ١٩٧٢ بدأت محادثات تحضيرية لعقد مؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا CSCE .

٢ - في شهر تموز ١٩٧٣ تم في هلسنكي افتتاح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

٣ - خلال الفترة من ١٨ ايلول ١٩٧٢ حتى ٢١ تموز ١٩٧٥ عقد مؤتمر الأمن والتعاون في جنيف وتم التوصل إلى اعداد وثيقة ختامية أطلق عليها اسم THE HELSINKI FINAL ACT وتم التوقيع عليها في هلسنكي بتاريخ ١ آب ١٩٧٥ من قبل ٣٥ دولة مشاركة (الولايات المتحدة ، كندا ، كافة الدول الأوروبية ما عدا البانيا) . واصبحت هذه الوثيقة اساساً لما أطلق عليه اسم عملية هلسنكي او عملية الأمن والتعاون في أوروبا . وتدعو هذه العملية إلى تحقيق تقدم في ثلاث مجالات هي :

أ - مسائل الأمن في أوروبا وتشمل المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول المشاركة واجراءات بناء الثقة .

ب - التعاون في مجال الاقتصاد ، العلوم ، التكنولوجيا والبيئة .

ج - التعاون في المجالات الانسانية ومجالات أخرى .

ملاحظة : وثيقة هلسنكي تمثل التزاماً سياسياً وليس التزاماً قانونياً .

٤ - اجراءات بناء الثقة الخاصة بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا :

يتضمن الجزء الأول من وثيقة هلسنكي وثيقة حول اجراءات بناء الثقة وبعض جوانب الأمن ونزع الاسلحة . كما تتضمن سلسلة متصلة من اجراءات بناء الثقة التي تهدف إلى تقليل

«مخاطر النزاعات المسلحة وسوء الفهم أو الحسابات الخاطئة المتعلقة بالنشاطات العسكرية التي قد تثير المخاوف » .

وتتضمن الفقرة الرئيسية من هذه الوثيقة التزاماً باعطاء اشعار مسبق قبل ٢١ يوماً من بدء أية مناورات تزيد القوات المشاركة فيها عن ٢٥ ألف جندي (بما في ذلك القوات البرمائية والقوات المحمولة جواً) وتجري على أية منطقة في أوروبا تابعة لأية دولة مشاركة أو في أية منطقة بحرية مجاورة أو في أي مجال جوي قريب . بالإضافة إلى ذلك تحت الوثيقة على الإبلاغ اختياريًا عن المناورات العسكرية على نطاق صغير أو تحركات الوحدات العسكرية على نطاق واسع وتوجيه دعوة إلى مراقبين لحضور مثل هذه المناورات .

٥ - دعت وثيقة هلسنكي إلى عقد اجتماعات متابعة دورية حول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بهدف مراجعة تنفيذ بنود ومبادئ وثيقة هلسنكي ودراسة المقترحات الجديدة . وقد عقد اجتماع المتابعة الثاني في مدريد خلال الفترة من شهر تشرين الثاني ١٩٨٠ حتى ايلول ١٩٨٣ حيث تم مناقشة عدة مقترحات لعقد مؤتمر جديد بهدف إلى تطوير اجراءات بناء الثقة الواردة في وثيقة هلسنكي . ودعت الوثيقة الختامية لمؤتمر مدريد إلى عقد اجتماع خاص تحت اسم : «مؤتمر اجراءات بناء الثقة والأمن ونزع التسليح في أوروبا» . وكان الهدف من ذلك اتخاذ اجراءات على مراحل لتعزيز الثقة والأمن وتحقيق نزع التسليح . وتقرر عقد المرحلة الأولى في ستوكهولم / السويد .

٦ - مؤتمر اجراءات بناء الثقة والأمن ونزع التسليح في أوروبا (CDE) . بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٨٤ ، تم افتتاح هذا المؤتمر في ستوكهولم واستمر لمدة ٦ ايام واتفقت ١٦ دولة من دول حلف الناتو على ستة اجراءات لبناء الثقة والأمن وهي :

أ - تبادل المعلومات حول تنظيم ومواقع القوات العسكرية في منطقة التطبيق .

ب - تبادل البرامج السنوية للنشاطات العسكرية الواجب الإبلاغ عنها .

ج - الإبلاغ قبل ٤٥ يوماً عن أية نشاطات عسكرية رئيسية دون الحد الأدنى المتفق عليه بموجب اجراءات بناء الثقة الوارد في وثيقة هلسنكي .

د - توجيه دعوات إلى مراقبين لحضور كافة النشاطات الخاضعة للإبلاغ المسبق .

هـ - التفقيش على أرض الواقع للمساعدة في التحقق من أن الاطراف المعنية تتقيد بشروط الوثيقة .

و - تحسين وسائل الاتصالات .

٧ - في نهاية الجلسة الختامية لمؤتمر ستوكهولم تم بالاجماع اقرار وثيقة ستوكهولم وتدعو إلى الاجراءات الرئيسية التالية :

مكونة من الأصل

أ - الإبلاغ المسبق . الإبلاغ قبل ٤٢ يوماً عن أية نشاطات عسكرية تتم في داخل أوروبا وتشارك فيها فرقة أو لوائين / فوجين وأكثر وما لا يقل عن ١٣ ألف جندي أو ٣٠٠ دبابه .

ب - المراقبة . توجيه دعوة الى مراقبين من كافة الدول المشاركة لحضور النشاطات العسكرية التي يشارك فيها أكثر من ١٧ ألف جندي .

ج - البرامج السنوية . تبادل البرامج السنوية لكافة النشاطات العسكرية الواجب الإبلاغ عنها مسبقاً . ويمنع القيام بأي نشاط عسكري يشارك فيه أكثر من ٤٠ ألف جندي ما لم يعلن عن ذلك قبل عام من بدء النشاط أو أي نشاط يشارك فيه أكثر من ٧٥ ألف جندي ما لم يعلن عن ذلك قبل عامين من بدء النشاط .

د - التفقيش . التفقيش على ارض الواقع من الجو أو البر أو كليهما للتحقق من ان الاطراف المشاركة تقيد بالاجراءات المتفق عليها ولا يحق لأية دولة الرفض .

٨ - ملخص لأهم العناوين الواردة في وثيقة ستوكهولم .

أ - الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة (٢٨ مادة) .

ب - الإبلاغ المسبق عن بعض النشاطات العسكرية (٤١ مادة) .

ج - مراقبة بعض النشاطات العسكرية (٣٦ مادة) .

د - البرامج السنوية للنشاطات العسكرية (١٤ مادة) .

هـ - شروط تقييدية (٤ مواد) .

و - الالتزام بالاجراءات التحقق (٤٥ مادة) .

المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة

لا يوجد في الميثاق ما يحول دون الحق الطبيعي الفردي أو الجماعي في الدفاع عن النفس في حالة حدوث اعتداء مسلح على دولة عضو في الامم المتحدة الى حين اتخاذ مجلس الأمن الاجراءات الضرورية لحفظ السلام والامن الدوليين .

الاجراءات المتخذة من قبل الدولة العضو في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس يجب ان تبلغ الى مجلس الأمن ، ويجب ان لا تؤثر بأية طريقة على صلاحيات ومسؤولية مجلس الأمن في ظل هذا الميثاق ان يقوم باعباءه اذا ارتأى ذلك ضرورياً لصيانة وحفظ السلام والامن الدوليين .

« سماحة دولة رئيس الوزراء في مجلس النواب عقب انتهاء المناقشة في جلسة التصديق على المعاهدة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل وقبل التصويت على المعاهدة » .

معالي الرئيس :

حضرات السادة نواب الامة ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

اود ان اشكركم شكرا جزيلا باسم الحكومة على كل ما قيل في مناقشة معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل . ولقد استمعت الحكومة بأذان صاغية ، وقلوب مفتوحة ، ممتنة لمن اتفق معها ، وحامدة لمن خالفها الرأي ، ومقدرة لحجم المسؤولية الكبيرة التي تترتب على هذا القانون . واود ان اتقدم بالشكر والتقدير ، لمعالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية ومقررها واعضائها ، على ما بذلوه من جهد صادق ، وعطاء متصل ، وفكر نير ، في مداولاتهم ، وما قدموه من تقرير شامل جدير بأن يكون وثيقة تاريخية ، صادقة وامينة ، مع نفسها ومع بلدها وامتها . لقد قاموا بحمل المسؤولية بامانة واقتدار ، ولهم منا الشكر العميق .

معالي رئيس المجلس ،

السادة اعضاء المجلس ،

حمدا لله على انه من على بلدنا بالحسين ، اطال الله عمره ورعاه ، رجل الشدائد حين يعز الرجال ، ورجل الموقف حين النخوة والهمة ، ورجل العقل والخبرة حين تمتدق الامور وتشابك ، ورجل الايمان الراسخ حين يضطرب الامر وتتعكر الايام ، لقد حياه الله من فضله بعد الرؤية ، وصفاء العقل ، ونزاهة القلب ، وعمق الايمان . وقد خبرناه في الصنعب والسهل ، والحلو والمر ، فوجدناه نعم السند والمجير ، ونعم القائد المستنير . لقد واكب الحسين بخبرته وتبله واصالته جميع خطوات التفاوض . وقد منح المفاوضين الشجاعة واليقين والدليل الهادي فهبوا لمهمتهم رجالا كما يكون الرجال ، وراغوا حقوق بلدهم باخلاص وولاء . فنعم للمرسل ، ونعم للمؤمن . وكان سمو الامير الحسن الناصح الامين ، والداعي الفطن . فقد اعطى من جهده وعقله الكثير ، ولم ييخل بوقته ورأيه ، فكان دائما النصير في نشاطه واتصالاته ودراساته . فله منا الشكر والامتنان ، امد الله في عمره ، وابقاه ذخراً وسنداً .

ولقد كان الهدف من التفاوض واضحا . كنا نبحت عن سلام مشرف تعود فيه الحقوق الوطنية ، ونحفظ لبلدنا كرامته حتى تتمتع سيادته على ارضه ومياهه وموارده ، وتمسكنا بشمولية الحل ، وناضلنا لنحفظ الصف العربي ، وادركنا ان السلام المنشود يحقق الفائدة لجميع الاطراف ، وقد كان ، ونحن لم نغفر انفسنا بأننا مسؤولون عن جميع الحقوق العربية ، ولم ندهن الحق بالهروب الى

هكذا عهد الاصل

الحياة ، فاللصطيني صمم على ان يسترد حقوقه ، وأي تدخل منا كان غير مقبول ، والسوري تصدى لمسؤوليته استعادة الجولان المحتل ، واللبناني توكل بمهمة استرجاع الجنوب المحتل ، اننا متمسكون باستعادة ارضنا ومياهنا ، . وقد صابرنا على تأجيل نيل هذه الحقوق ، ليكون للآخرين فرصة الوصول الى هدفهم . وانتم تعلمون بالذي جرى ، ولا جريرة للأردن في ذلك كله . واي عاقل في الدنيا كان سيرفض ان يحصل على حقوقه ؟ واي ضمير ذلك الذي كنا سنواجهه لو رفضنا حلا دخلنا التفاوض اساسا للحصول عليه ؟

لقد شكك العديدون في امكانية قبول اسرائيل بحصولنا على حقوقنا ، وان سعي المفاوضات الاردني ليس الا هباء منثورا ، وان جهده ليس الا وقتا مهدورا . اننا نترك صفاء نية للمتقدين والتشككين في عملية السلام حين ابتدأت . ولكننا لا نستطيع فهم الاستمرار في الموقف نفسه بعد ان حصلنا على حقوقنا . فهل من المعقول ان يبقى منطق الامور جامدا على حاله كما كان قبل ثلاث سنوات . وكان شيقا لم يحصل .

ان قرار صنع السلام ليس امرا هينا ، فهو يمثل تحولا كبيرا ، والناس لا بد ان يحتاجوا الى بعض الوقت ليستوعبوا ما جرى ، ويتكيفوا مع مجريات الامور وتطوراتها ، ولكننا قوم نؤمن بأن التغيير من سنن الله ، ولن نجد لسنة الله تبديلا ، وقد مر هذا البلد بكثير من التجارب جعلته على حدائته ، وعاءا نادرا للخبرة ، خبرة الكيان الصغير بين قوى اكبر عددا واكثر عدا ، واستطاع الحفاظ على وجوده وحضوره في مختلف المراحل والتغيرات ، خرج على اثرها اصلب عودا واقرى ارادة وعزما ، لا يفشل الماضي حركته ، ولا يعيق الحوف من المستقبل تقدمه ، واشهد ان السنوات الخمس الاخيرة قد تجتمعت فيها زلازل كثيرة ، فاحتواها الاردن بإرادة الله ومشيبته ، فقد حوصرنا فصمدنا ، وقوططنا ولما نزل وثيقة قطيعة من حولنا ، ولكننا مع الحسين الهمام وشعبه الفتي المخلص خرجنا منها .

ولما اتخذ الحسين ، ملك الهممة والبصيرة ، قراره بصنع السلام ، وقفنا معه ، لأنه علمنا القول السديد ، وعزونا بصدق الطوية وشفافية الرؤية . لقد علمنا ان يقف معنا في الشدة والكرب ، فهل كنا سنقول له اذهب وحدك ، ام كنا سنلحق به ، مستخزين بالله ، كما يليق بالإخيار والعقلاء . وهذا اليوم الذي ناقش فيه معاهدة السلام يوم مسؤول . فلنحكم فيه عقولنا . ولنحكم فيه ضمائرنا ، وبعد ذلك يعزز الجميع قرارهم . فلنتذكر ان الديمقراطية التي تنفي ظلالها تحت هذه القبة قبل على الأقلية ان تقبل بقرار الاكثية . فلا يخرج كل منا لينشيع لموقفه ، فتتفرق بنا السبل وتجثد القبة ، وتضيع علينا الفرص . ان وحدتنا الوطنية ائمن من ان تهدير ، واغلى من ان تعرض لأي خلل او تضديع . ونحن الآن اوجع ما نكون الى بناء الصف ورضه ، والسير في اتجاه واحد نحو المستقبل الواحد بإذن الله .

معالي الرئيس ،

حضرات السادة النواب ،

لقد استمعت الى كل ما قيل من آراء . ورغم قناعتي ان التقرير المفصل للجنة الشؤون الخارجية قد اجاب على جميع الاسئلة التي اثيرت ، والحكومة تقبل بما جاء فيه ، الا انني اجد نفسي مضطرا للإجابة على بعض النقاط الاساسية التي اثيرت خلال النقاش من بعض السادة اعضاء المجلس .

استمعنا الى من يتهم الاردن بأنه اغفل الجانب السياسي لموضوع اللاجئين والنازحين واكتفى بالحقوق المعيشية لهم . وقال البعض ايضا بأن الاردن كان قد اورد بندا واضحا في جدول الاعمال المشترك حول النازحين واللاجئين ولكنه تنازل عن هذا البند في نصوص المعاهدة لاحظت ان البعض يخلط بين موضوعي اللاجئين والنازحين ، اذ ان اللجنة الرابعة الوارد ذكرها في اعلان المبادئ الفلسطينية - الاسرائيلي لن تبحث في مبدأ عودة النازحين ، وانما بالوسائل والطرق التي سيتم الاتفاق بشأنها لتنظيم امر عودتهم .

اما موضوع اللاجئين فسوف يبحث بجميع جوانبه وبجميع مرجعياته على مستوى ثنائي بين الاردن واسرائيل وعلى مستوى ثلاثي بين الاردن والسلطة الوطنية الفلسطينية واسرائيل في المرحلة النهائية . وكذلك ، فإن هذا الموضوع سيقى على جدول اعمال مجموعة اللاجئين في المفاوضات متعددة الاطراف . وقد اكدت الحكومة اكثر من مرة ، وما تزال تؤكد ، بأنها ترى في موضوع اللاجئين مفصلا رئيسيا في عملية النزاع العربي - الاسرائيلي . ولكن الاردن لا يستطيع ان يتحمل وحده مسؤولية الوصول الى حل مع اسرائيل حول هذا الموضوع الخطير ، الا بالاتفاق الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية أولا . وقد كانت الحكومة تعتقد بأن مجلس النواب الموقر سيقدر هذا الموقف ، خاصة وان الاربعة ملايين لاجيء فلسطيني لا يعيش الا ربعمهم في الاردن ، والباقيون متواجدون في سورية ولبنان ومصر وقطاع غزة والضفة الغربية المحتلة وفي دول اخرى في العالم .

نحن لم نهجر الموضوع ، ولعلم في الاردن اهميته ، واذكركم بما قاله جلالة الملك الحسين عقب اعلان واشنطن ردا على سؤال صحفي حين تسأل « بالله عليكم ، كيف يمكن لنا ان نفرق بين لاجيء وغير لاجيء في شوارع عمان ؟ » . وكيف يمكن للحكومة ان تخاطب مشككتي البطالة والفقر في الاردن بناء على ذلك التمييز . اننا هنا شعب واحد متلاحم ، نقاسم لقمة العيش حلوها وبرها ، وعندما نركز على الجانب الانساني ، فاننا نقصد من وراء ذلك حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الحياة الكريمة اينما كان ، وبدون أي تمييز .

اما ما يراه البعض من استخدام كلمة توطين في الفقرة ٢-ج من المادة الثامنة في المعاهدة ، يعني اننا قد تنازلنا عن حقوق اللاجئين وقبلنا عبداً توطينهم في الاردن ، ثم طوروا هذا الموقف ليقولوا

هكذا منه لاصح

بأن هذا هو الوطن البديل . ان هذا المنطق يذكرني بمن يحاول ان يبني هرا على رأس مقلوب ، فكلمة توطن كما سبق وشرح ممثلو الحكومة في مناقشات لجنة الشؤون الخارجية قد اختيرت بدقة وعناية ، لأن العبارة التي كان يجب ان نخشاها هي « اعادة التوطن » . فالتوطنين في مفهومنا ، واقول هنا رسميا ، يعني بالنسبة لنا الحفاظ على حق العودة للوطن الاصلي .

ان الذي يخيفني في هذا الاطار هو ان يفسر البعض كلمة توطن بنفس التعريف الذي تشتهيه اسرائيل ، وهذا ما لم تستطع ان تحصل عليه من المفاوضات الاردني . ومن المؤسف ان كثيرا من التفسيرات لبعض الالفاظ القانونية في المعاهدة ، قد تم التوصل اليها من بعض السادة المعارضين ، ليؤكدوا مواقفهم من رفض المعاهدة ، مما جعلهم يبنون الموقف الاسرائيلي من غير قصد . لذلك ، فإني اريد ان اكرر ، واعلن هنا رسميا ، بأن اي تعريف او تفسير لأي اصطلاح او مفهوم ورد في هذه المعاهدة مخالف للتفسير الذي ورد في تقرير لجنة الشؤون الخارجية مرفوض من هذه الحكومة ، وذلك لأنني لا اريد اي مسؤول اسرائيلي يوما ما ليقول بأن تفسير هذه الاصطلاحات يتطابق مع مواقف بعض النواب الاردنيين في مجلس الامة ، ويطالبني بالتزامات بناء على ذلك التفسير ، ولهذا فإني اؤكد رفضي لهذه التعريفات التي تبناها البعض لتأكيد حججهم ، وهم لا يدرون بأن في هذا اضرارا بالمصلحة الاردنية ، وانني لا اتهم احدا ، ولكن ضرورات الواجب والامانة تقتضي مني ان اعلن هذا على الملأ وعلى الإشهاد .

لقد تعرض اخوة من النواب الكرام لمفهوم الامن في المعاهدة . فقرأوا في فقرات مادة الامن ما يوحي بأن الاردن قد قبل بالإنسلاخ عن امته ، وانه قبل ايضا بنقض كل الاتفاقات والمعاهدات العربية العسكرية والامنية منها ، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . بالطبع ، انني لا انكر ان بعض الساسة في اسرائيل يودون لو ان الاردن يفصل عن امته ، ولكن نصوص المعاهدة في هذا الموضوع لا تعطي هذه الدلالات على الاطلاق . ان الامر الوحيد الذي تحول نصوص المعاهدة دونه هي تلك التحالفات العسكرية والامنية التي من شأنها ان ترقى الى حالة اعلان الحرب او التهديد بها ، ولكنها لا تحول على الاطلاق ضد حق الاردن في حالة الدفاع المشروع عن النفس ، وهذا ما يؤكد نص المادة ٢٥ في المعاهدة . والمستند الى نيتاق الامم المتحدة .

لماذا يظن البعض ان السلام العادل والمنصف سيذهب قوتا ويعثر قدرتنا واننا سنصبح مراحا نهيمن عليه اسرائيل كأننا غير موجودين ، وكأن لا وزن لنا ولا حيلة ، ان السلام يعطينا فرصة الفضل بعد تجارب نصف قرن من الحروب لكي نجمع قوتنا ونطور مجتمعاتنا وتبني نظمنا ، ونستمد الاستعداد المناسب لمواجهة التحديات المستقبلية في بناء الانسان وتعزيز للنمة وتأكيد الهوية أن خلفنا ايها السادة تاريخ طويل ذفا فيه حلاوة النصر ومرارة الهزيمة ، وحققنا فتوحا وشاهدنا فترات الانحسار والتردي ، وجاضت الامة المارك ووقعت المعاهدات . ان قنني واعتراضي ببلدتي وامتي اكبر بكثير مما يتصور

البعض .

ان امامنا ايها السادة تحديات ومشاكل اجتماعية واقتصادية وانسانية وثقافية لا يمكن ان نحلها بالانكفاء او بالعزلة ، وحولنا في منطقتنا دول مثلنا تواجه مشاكل البطالة والفقر والمديونية وغير ذلك الكثير يقتضي حلها تناغما ونظام تبادل يقوم على الكفاءة والعدالة والتبادل المشترك على اساس متساوية ولكن اقليمنا ايضا لا يستطيع ان يكون في منأى عن العالم والتعامل مع التكتلات والتجمعات الاقتصادية التي بدأت تبرز فيه بشكل جلي وواضح .

ونحن نعتقد ان الاردن مؤهل في ظل السلام بأن يلعب ذلك الدور المتقدم في المنطقة وفي العالم والذي يتناسب مع امكاناته وطاقاته البشرية والعلمية وقدرة قيادته الحكيمة على اكتشاف الآفاق .

هذا هو منظورنا للمستقبل في ضوء السلام ، وهو ليس منظورا متواضعا ولا مهزوما وعلينا ان نجد لكي نحقق ذلك الحلم عن طريق الانفتاح وتأكيد المؤسسة وترسيخ الديمقراطية وتأهيل الكوادر البشرية وتبني القوانين والانظمة المناسبة . هذا هو منظورنا للسلام العادل والشامل والدائم ، وهو ليس سلاما يتنازل عن حقوق امتنا في القدس او في حقوق اللاجئين او في حق اي دولة عربية مهما صغر . انه سلام الكرامة ويعد الرؤيا وليس سلاما من منظور ضيق .

لقد اعتدنا في الاردن ان يغمط البعض حقنا في مواقفنا الوطنية ، وغالبا ما يفتنون الى موقفنا ولكن بعد حين ، واعتدنا ان نسكت على التجني والظلم ايمانا منا بأن الحق سيعلو دائما ، ولكننا لن نسكت على الشتيمة كائنا ما كان مصدرها :

« فمن يك ذا قم مر مريض »

يجد مرابه الماء الزلالا »

وستصون امن الاردن واستقراره بحبات العيون حتى يبقى على الدوام وطن الحرية والديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان نموذجاً يحتذى مهما ارجف المرجفون .

لقد حققنا سلاما مشرفا وعادلا ونحن نقف وراء ما نقول ونقف خلف قيادتنا الهاشمية ونتمسك بتمسك الحسين بها والذي عندما تشرفنا بلقائه للرد على خطاب العرش السامي قال جلالتة عن المعاهدة : « انا شخصيا ملتزم بكل حرف فيها وبكل جملة فيها وبكل ما جاء فيها » بعد قول جلالتة « وقد تبينا قصة صياغتها لحظة بلحظة وحرف بحرف وكلمة بكلمة وجملة بجملة . هي متوازنة وهي مفاجئة للكثير من المشككين لأي احتمال بوصولنا الى اقل من هذا بكثير » .

وكفانا الله جميعا بشهادة الحسين دليلا .

شاكر لكم حسن اصغائكم والله يهدينا ويهديكم سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

هكذا في النص

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١١٠٨١/٣٠/٩/٢

التاريخ : ١٤١٥/٥/٢٢

الموافق : ١٩٩٤/١٠/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث اليكم طياً بـ ٢٠٠ نسخة من
(مشروع قانون تصديق معاهدة السلام الموقعة
بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة
دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤) بشكله الذي اقره
مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٩٤ مع المعاهدة الملحق به ، رجاء
احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره مع
اعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع
نسختين من مشروع القانون .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون تصديق معاهدة السلام

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة اسرائيل

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون

تصديق معاهدة السلام بين

حكومة المملكة الأردنية

الهاشمية وحكومة دولة اسرائيل

لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر معاهدة السلام الملحق بهذا

القانون والمعقودة بين حكومة

المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة اسرائيل صحيحة

ومتعمدة ونافذة بالنسبة لجميع

الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون

بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٤/١٠/٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ١١٤٠/١٠/٩/١

التاريخ : ١٤١٥/٥/٢٤

الموافق : ١٩٩٤/١٠/٢٩

معالي رئيس مجلس النواب

الحاقاً بكتاني رقم ١١٠٨١/٣٠/٩/١

تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧

ارفق طياً (٢٠٠) نسخة من الاسباب

الوجبة لمشروع قانون تصديق معاهدة السلام

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة

دولة اسرائيل لسنة ١٩٩٤

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة / الى دولة رئيس مجلس الاعيان

السيد الامين العام :

٤ - قرارات اللجان :

١ - قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ٣/

١٩٩٤/١١ بشأن مشروع قانون

المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي

مقرر اللجنة القانونية .



السيد جودت السبول مقرر اللجنة

القانونية : بسم الله الرحمن الرحيم ، دولة

الرئيس ، اصحاب الدولة والمالي والسعادة .

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

بتاريخ ١٩٩٤/١١/٣ برئاسة دولة السيد أحمد

اللزوي رئيس مجلس الاعيان وبحضور

اصحاب الدولة والمالي والسعادة الاعضاء

السادة :-

زيد الرفاعي ، أحمد الطراوله ، سالم

مساعد ، طاهر حكمت ، جودت السبول ،

الاسباب الموجبة

لمشروع قانون تصديق معاهدة السلام

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة اسرائيل

في سبيل استرداد الحقوق الأردنية الثابتة

في الارض والمياه والسيادة التامة عليهما ،

وحماية لهذا الوطن من التهديد والتآمر ، وتثبيتاً

لحدود المملكة الأردنية الهاشمية بشكل معترف

به دولياً ، فقد قررت الحكومة الأردنية الدخول

في عملية التفاوض مع دولة اسرائيل ، ابتداء من

مدريد كصيغة مقرر عربياً للوصول الى حل

سلمي عادل ودائم وشامل ، وقد وافق مجلس

النواب على هذا الامر ومنع الثقة للحكومات

التي كان التفاوض جزءاً من بيانها الوزاري .

وقد كانت نتيجة التفاوض الجاد التوصل

الى معاهدة السلام بين المملكة الأردنية

الهاشمية ودولة اسرائيل التي جرى توقيعها

في ١٩٩٤/١٠/٢٦ ، وهي تحقق جميع

الشواهد التي التزمت بها الحكومة ، وتضمن

جميع الحقوق الأردنية في السيادة والارض

والمياه والامن والحدود وحقوق اللاجئين

والنازحين .

ان المعاهدة المذكورة مرفقة بالقانون

المعرض على مجلسكم الموقر ، وهي مع

ملاحقها وخرائطها ، تعبر عن نفسها ، وترجو

الحكومة مجلسكم الكريم الموافقة على مشروع

القانون سنداً للمادة ٢/٣٣ من الدستور .

هكذا منه لأصل

وبناءً على طلب معالي مقرر اللجنة
العين السيد أحمد الطراونة اعفاءه من مهام
المقرر لأسباب صحية قررت اللجنة الموافقة على
طلبه مقدرةً لمعالاه ما بذله وقدمه من جهود
مخلصة ومسؤولة خلال تسلمه لمهام المقرر ثم
قررت اللجنة (وبالتزكية) انتخاب معالي العين
السيد جودت السبول مقررًا لها .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون
المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ والمحال
ثانية الى اللجنة من مجلس الأعيان والمعاد من

مجلس النواب بعد أن وافق على معظم التعديلات التي أدخلها مجلس الأعيان على مشروع القانون المذكور وأصدر على المادة الثانية والسادسة منه .

وبعد المناقشة والمداولة في المادتين موضع الخلاف قررت اللجنة الموافقة عليهما كما وردتا من مجلس النواب .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم الموافقة
على قرارها هذا .

محکم خیر
اللجنة القانونية
أمين عام مجلس الأمة
مجلس الأعيان

مشروع قانون رقم (لسنة ١٩٩٣)
قانون المواصفات والمقاييس

اللجنة القانونية
مجلس الاعيان

[illegible]

body at 1.50

[Handwritten signature]

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٣
قانون المراسمات والقائس

اللجنة القانونية
جلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	مادة كما وردت في المشروع
قرار اللجنة مواقفة كما وردت من مجلس النواب .	قرار مجلس النواب الامر على قرار مجلس النواب الامر / السابق .	أولاً : البند ١٠ - ١٠ - جل من الجماعات الأردنية / السابق . صمرا . ثانياً : البند ١٤ - إعادة صياغة على النحو التالي : ١٤ - جل من الجماعات الأهلية لحماية البيئة / صمرا . ثالثاً : البند ١٥ - إعادة صياغة على النحو التالي : ١٥ - جل من الجماعات الأهلية لحماية البيئة / صمرا .	١٠ - جل من الجماعات الأردنية (البند ١٠) : والاجتماعية فيها بوزارة (اسدي الجماعات الأردنية الرسمية) . ١٤ - جل من الجماعات الأردنية كاتامة لحماية البيئة / صمرا . ١٥ - جل من الجماعات الأردنية كاتامة لحماية البيئة / صمرا .	١٠ - جل من الجماعات الأردنية / صمرا . ١٤ - جل من الجماعات الأردنية لحماية البيئة / صمرا . ١٥ - جل من الجماعات الأردنية كاتامة لحماية البيئة / صمرا .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٣
قانون المراسمات والقائس

اللجنة القانونية
جلس الاعيان

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	مادة كما وردت في المشروع
قرار اللجنة مواقفة كما وردت من مجلس النواب .	قرار مجلس النواب الامر على قرار مجلس النواب الامر / السابق .	(ب) : البند ١٠ - المرافقة عليها كما وردت في مشروع المذكرة مع طلب كلمة (وزاراتهم) - الوزارة فيها والاستضافة منها بكلمة (وزاراتهم).	(ب) : البند ١٠ - مواقفة عليها بعد المرافقة عليها (وزاراتهم أو رؤسائهم) طلب كلمة والاستضافة منها بكلمة (وزاراتهم أو رؤسائهم) .	ب - يختار في أجهته مجلس الادارة من على الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أن يكونوا من ذوي الخبرة والاجتهاد ، ويتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تصديق الوزير وتوصية من رؤسائهم أو رؤسائهم أو من قبل المجلس القائم بها .

هكذا في النص

دولة رئيس المجلس : الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : شكراً سيدي الرئيس ، هذه المرة الثانية التي يعرض فيها هذا القانون على مجلس الاعيان الكريم وارجو ان تعفي معالي المقرر من تلاوة القانون وحصر البحث في المادتين المختلف عليهما وهما المادة الثانية والمادة السادسة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل يوافق المجلس الكريم على إعفاء المقرر من تلاوة مشروع القانون وحصر البحث في النقطتين اللتين على جدول الاعمال ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثانية وهي كما نلاحظون ان الكلمة التي كانت موضوع اختلاف بين المجلسين الكريمين هي كلمة (محلي) فالمشروع كما ورد من الحكومة : العلامة التي تمنح لمنتج معين الى آخر النص .

قرر مجلس النواب اضافة كلمة (محلي) فاتفق على بقاء هذه الكلمة ثم .

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد المقرر ، في هذه المادة الثانية فقط كان الخلاف على اضافة كلمة (محلي) بعد (منتج) وقد رأت اللجنة القانونية واوصت قبولها كما جاءت من مجلس النواب ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .



السيد ذوقان الهنداوي : استفسار دولة الرئيس ، هل يعني الموافقة على اضافة كلمة (محلي) بعد كلمة (المنتج المعين) بان المنتج غير المحلي المنتج الاجنبي الذي يتداول في هذا البلد كسلعة هي لا تخضع للمواصفات القياسية المعتمدة التي تضعها الجهات المختصة وزارة الصناعة ؟

استفسار لان المشروع عندما قدم من الحكومة كانت غايته ان اي منتج معين خاضع للتداول والتعامل في داخل المملكة يجب ان يكون خاضع للمواصفات القياسية التي تضعها الوزارة المختصة . جاء مجلس النواب وازداد كلمة (محلي) بمعنى سؤالي هل يعني هذا ان المنتج غير المحلي سوف لا يخضع للمقاييس والمواصفات والمعايير التي سوف تضعها الوزارة المعنية ؟ وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراونة



الدكتور كامل ابو جابر : اعتقد ان التفسير الذي قدمه معالي العين الطراونه وافي ووافق عليه واقترح التصويت على الموضوع .

دولة رئيس المجلس : اذاً هل يوافق المجلس الكريم على قبول هذه المادة كما جاءت من النواب ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة الثانية التي كانت موضوع اختلاف هي المادة السادسة :

يكون للمؤسسة مجلس ادارة يؤلف على الوجه التالي :

جاء مجلس النواب في مشروع الحكومة بمثل عن الجامعة الاردنية عضواً ، بمثل عن الجمعية الاردنية لحماية المستهلك عضواً .

ممثل عن الجمعية الاردنية لمكافحة تلوث البيئة عضواً ، ومجلس النواب وافق عليها بعد اجراء التعديلات التالية شطب عبارة (الجامعة الاردنية) بعبارة (اجدى الجامعات الاردنية



السيد احمد الطراونة : هنا نستطيع ان نسيطر على الصناعة المحلية وعلى السلعة المحلية ولكن لا نستطيع ان نسيطر على السلعة التي تأتي من الخارج فأما ان نقبلها او نرفضها لكن نحن نتحكم في الداخل وجاءت هذه الكلمة من النواب في مكانها لان ليس المقصود اي انتاج ان المقصود سيطرتنا منحصرة في السلعة المنتجة داخلياً اما الخارجية اما ان نقبلها او لا نقبلها. لاننا لا نملك حق الاشراف على انتاجها في بلدها .

ولذلك ما جاء به مجلس النواب صحيح .

دولة رئيس المجلس : الحقيقة اللجنة استندت بمثل وزارة الصناعة والتجارة ووضح واكد امام اللجنة ان هذا التعديل يتفق مع النظام الذي تطيقه الوزارة ، تطبيق العمل ومن هنا كانت قناعة اللجنة بقبول ما جاء من النواب .

الاستاذ الدكتور كامل ابو جابر .

هكذا في النص

الرسمية) ، جاء مجلس الاعيان اصر على ممثل على الجامعة الاردنية عضواً واعاد الصياغة على النحو التالي :

ممثل عن الجمعيات الاهلية لحماية المستهلك عضواً واعاد صياغة البند (١٥) ممثل عن الجمعيات الاهلية ، النص هناك : ممثل عن الجمعية الاردنية لمكافحة تلوث البيئة ، هنا ممثل عن الجمعيات الاهلية لحماية البيئة عضواً . بالنسبة للبند (٥) الموافقة عليها كما وردت في مشروع الحكومة مع شطب كلمة (وزاراتهم) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (وزاراتهم).

النواب اصرروا على قرارهم السابق فوافقت اللجنة القانونية على ما قرره مجلس النواب من اصرار على قراره السابق وعاد عن التعديل الذي ارتأه في المناسبة السابقة وبذلك يكون رأي المجلسين متفقاً وتتفتي الحاجة الى اجراء استثنائي فيما لو اصر مجلس النواب على قراره والدعوة الى اجتماع المجلسين معاً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : انا مع قرار مجلس النواب ، هذا الموضوع بالذات يتطور بتطور الصناعة وانا لا اعتبر ان هذه المادة نهائية لانه قد يأتي في المستقبل مؤسسات أخرى تشترك في هذه الناحية وقول مجلس النواب بدل ان تحصر هذا في الجامعة الاردنية لدينا عدة جامعات رسمية وثابتة للدولة فلا يجوز ان نفرق بينهما وإنما نعطي إحدى الجامعات

ومجلس النواب كان محق في هذه الملاحظة واري زيادة قد تطرأ علينا في المستقبل ويجري تعديل كثير على هذه المادة وتتطور هذه المادة مع تطور الصناعة عندنا .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة الأمر واضح ان حصره في الجامعة الاردنية يغفل بقية الجامعات الرسمية ومنها جامعة العلوم والتكنولوجيا التي فيها ما يتصل بأمر المواصفات وهذا القانون اكثر من غيره ، ولذلك اعطيت الصفة لكل الجامعات الاردنية الرسمية ، وموضوع البيئة هناك جمعية وطنية للبيئة . كما ان هناك جمعية وطنية أيضاً لحماية المستهلك . فيبدو ان التخصيص في هذا الامر هو اكثر انسجام مع المصلحة العامة والوطنية ، ومن هنا اوصت اللجنة الكريمة بقبول التعديلات التي ادخلها مجلس النواب .

معالي السيدة ليلى شرف .



السيدة ليلى شرف : سيدي الرئيس انا لم اخلق مشكلة من هذا البند ولا هذه المادة

بالتحديد بنفي احتمالية الاختلاف وكيفية تسوية وتحديد الجمعية التي يمثل وتسميتها لمن سيمثلها في هذا الاجتماع وبخاصة ان هذه الجمعية كما ورد اثناء النقاش مشهود لها وهذا لا يصيب طبعاً بقية الجمعيات بالكفاءة وامكانية تمثيل الجمعيات المثيلة في هذا المجال .

دولة رئيس المجلس : اذا كان ليس لأحد مزيداً من الرأي على هذا الامر نطرح توصية اللجنة على المجلس الكريم ، هل توافقون عليها؟ من يوافق على توصية اللجنة القانونية في هذا القانون ؟ . رجاء الاحصاء يا أمانة عامة .

السيد الامين العام : (٢٦ من ٣٤)

دولة رئيس المجلس : (٢٦ من ٣٤) اذا توصية اللجنة وافق عليها المجلس الكريم وبذلك تنتهي من هذا القانون وهما هاتين النقطتين التي وافق عليها المجلس الكريم وشكراً لكم .

« هذا هو نص مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣ كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل للحكومة » .

لكن اريد ان الفت النظر الى ان عندما تختار الجمعيات الاهلية ، الجمعيات الغير حكومية فانت لا تستطيع ان تخصص جمعية دون أخرى وهناك اكثر من جمعية لحماية البيئة . هذه الجمعية المذكورة هنا عمرها خمس سنوات هنالك جمعية أخرى عمرها ٢٧ سنة يعني التخصيص غير صحيح ثم انك عندما تقول انا اوافق على بند الجامعات الاردنية لا بأس لانه فيها مراكز لكل هذه الامور لكن فقط للتوضيح واعتقد انه من غير العدل أن تحرم مؤسسة اهلية قادمة لحماية المستهلك قد تنشأ أو مؤسسات أخرى لحماية البيئة وهي ستكون كثير في المستقبل وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : ابتداءً ارتأت اللجنة أن يجيء قرارها متفقاً مع ما لارتهاه مجلس النواب، لكن ذلك لم ينشأ من غير قناعة وإنما اقتنعت اللجنة القانونية بأن النص على هذه اللجنة

هكذا هي الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣١٤٤

التاريخ : ١٩٩٤ / ١١ / ١٠

الموافق :

دولة رئيس الوزراء الألفخم

إشارة الى كتاب دولتكم رقم م و ٣٦٨٢/١ تاريخ ١٩٩٤/٤/٢٨ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته الثالثة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٧ الموافقة على (مشروع قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٣) كما ورد من مجلس النواب مع اجراء التعديل عليه .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه بجلسته الثانية عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٦/٥ بالشكل المعدل المذكور .

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور بصيغته النهائية رجاء التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ، ،

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

قانون رقم () لسنة ١٩٩٤

قانون المواصفات والمقاييس

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المواصفات والمقاييس لسنة ١٩٩٤) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزير
مؤسسة المواصفات والمقاييس
وزير الصناعة والتجارة
مؤسسة المواصفات والمقاييس

المجلس	مجلس ادارة المؤسسة
الرئيس	رئيس المجلس
المدير العام	المدير العام للمؤسسة
المواصفات القياسية	صفات السلعة او المادة او كل ما يخضع للقياس او أوصافها او خصائصها او مستوى جودتها او مقدار ابعادها او مقاييسها او متطلبات السلامة فيها وتشمل المصطلحات والرموز وطرق الاختبار وطرق أخذ العينات والتغليف ووضع السمات أو بطاقات البيان .
المواصفات القياسية المعتمدة	المواصفة القياسية الأردنية وأي مواصفة وأي مواصفة قياسية عربية او دولية او اجنبية يعتمدها المجلس لأغراض هذا القانون .
وحدة القياس القانونية	وحدات النظام الدولي (النظام المتري الحديث) المستعملة في القياس .
أداة القياس	الآلة والأداة والجهاز التقني المعدة لأغراض القياس وتشمل المقاييس المباشرة كالموازين والمكاييل والأطوال وغيرها كما تشمل للمقاييس غير المباشرة كميزان الحرارة وعدداد الماء ومقياس الضغط وعدداد الكهرباء وغيرها .
علامة الجودة	العلامة التي تمنح لمنتج محلي معين بموجب نظام خاص يوضع لهذا الغرض وتدل فيما تدل عليه أن السلعة او المادة مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة كحد ادنى وللشروط الفنية التي تضعها المؤسسة .
شهادة المطابقة	الوثيقة التي تشهد بأن السلعة أو المادة مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة .
المعايرة	العمليات التي تحدد مقادير أخطاء ادوات القياس .
المختبر المعتمد	مختبر الفحص والاختبار أو مختبر المعايرة المعتمد .

المادة ٣ - ١ - تنشأ في المملكة مؤسسة تسمى (مؤسسة المواصفات والمقاييس) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها ان تقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات والأعمال القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة وإبرام العقود ، وأن تنيب عنها في الاجراءات القانونية والقضائية المتعلقة بها النائب العام او اي محام توكله لهذه الغاية .

هكذا منه لأصل

ب - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان ولها أن تنشئ فروعاً لها في أي مكان في المملكة .

المادة ٤ - تهدف المؤسسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

- أ - اعتماد نظام وطني للمواصفات والمقاييس يقوم على أسس علمية حديثة .
- ب - مواكبة التطور العلمي في مجالات أنشطة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة .
- ج - توفير الحماية الصحية والاقتصادية والبيئية للمواطنين من خلال التأكد من أن السلع الاستهلاكية والمواد الأخرى مطابقة لمواصفاتها القياسية المعتمدة .
- د - دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية بضمان جودة الصناعات الوطنية والإنتاج المحلي من السلع والمواد الأخرى من خلال توفير مستويات المواصفات القياسية المناسبة لتمكينها من الدخول في ميادين المنافسة ومجالاتها المختلفة .

المادة ٥ - أ - تحقيقاً للأهداف المقصودة من هذا القانون تتولى المؤسسة القيام بالمهام والصلاحيات التالية :

- ١ - اعداد المواصفات القياسية واعتمادها ومراجعتها وتعديلها ومراقبة تطبيقها واستبدال غيرها بها ، ويستثنى من ذلك الأدوية البشرية والبيطرية والأمصال والمطاعيم .
- ٢ - وضع نظام وطني للقياس ومراقبة تطبيقه .
- ٣ - توحيد وسائل القياس وطرقه .
- ٤ - تطوير أدوات القياس ومعايرتها وضبطها ومراقبتها .
- ٥ - منح علامة الجودة وشهادة المطابقة .
- ٦ - اعتماد مراجع القياس الأساسية الوطنية لمعايرة أدوات القياس لدمغها أو ختمها .
- ٧ - مراقبة المعايير المقررة لمصوغات المعادن والأحجار الثمينة والمجوهرات وفحصها ودمغها .
- ٨ - اعتماد مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والعلمية المؤهلة والتخصصية في اجراء الفحوص والتحليل والاختبارات على السلع والمواد لإعطاء تطبيق المواصفات القياسية .
- ٩ - الاستفادة من الامكانيات المحلية المتوافرة لدى الجهات الحكومية والمؤسسات العلمية لتحقيق أهداف المؤسسة والقيام بمهامها وصلاحياتها .

١٠ - دعم الدراسات والبحوث وتشجيعها في مختبرات الفحص والاختبار المعتمدة في المجالات التي تتعلق بالمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وعقد الدورات التدريبية ذات العلاقة بمجالات اختصاص المؤسسة .

١١ - الاتفاق مع المؤسسات والهيئات العربية والإقليمية والدولية بشأن الاعتراف المتبادل بعلامات الجودة وشهادات المطابقة على أن يتضمن أي اتفاق الكشف المسبق والمستمر على السلع والمواد المشمولة بالاتفاق للتأكد من مطابقتها للمعايير والشروط الفنية المعتمدة .

١٢ - التعاون مع المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية التي تعمل في مجالات المواصفات والمقاييس والتنسيق معها أو الانتساب إليها .

١٣ - قبول المواصفات القياسية للدول الأخرى والمنظمات العربية والإقليمية والدولية واعتمادها لأغراض هذا القانون شريطة أن تصدر هذه المواصفات باللغة العربية أو الإنجليزية .

١٤ - نشر المطبوعات المتعلقة بالمواصفات القياسية المعتمدة وغيرها من المطبوعات الصادرة عن المؤسسة وعن المنظمات العربية والإقليمية والدولية وعن الدول الأخرى وتوزيعها وبمجانها .

ب - المؤسسة هي المرجع الوحيد في المملكة في كل ما يتعلق بالمواصفات والمقاييس ، ويجوز لها أن تسترشد بآراء الوزارات والدوائر الأخرى في هذه المجالات وتنسيباتها .

المادة ٦ - أ - يكون للمؤسسة مجلس إدارة يؤلف على الوجه التالي :

- | | |
|---|---------------|
| ١ - الوزير | رئيساً |
| ٢ - المدير العام | نائباً للرئيس |
| ٣ - ممثل عن وزارة الصناعة والتجارة | عضواً |
| ٤ - ممثل عن وزارة الصحة | عضواً |
| ٥ - ممثل عن وزارة الأشغال العامة والإسكان | عضواً |
| ٦ - ممثل عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية | عضواً |
| ٧ - ممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة | عضواً |
| ٨ - ممثل عن وزارة المياه والري | عضواً |
| ٩ - ممثل عن وزارة التعمين | عضواً |
| ١٠ - ممثل عن وزارة الزراعة | عضواً |
| ١١ - ممثل عن الجمعية العلمية الملكية / | عضواً |

هذه نسخة الأصل

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

- ١٢- ممثل عن احدى الجامعات الأردنية الرسمية عضواً
١٣- ممثل عن نقابة المهندسين عضواً
١٤- ممثل عن غرفة صناعة عمان عضواً
١٥- ممثل عن اتحاد الغرف التجارية عضواً
١٦- ممثل عن الجمعية الأردنية لحماية المستهلك عضواً
١٧- ممثل عن الجمعية الأردنية لمكافحة تلوث البيئة عضواً

ب- يشترط في اعضاء مجلس الادارة من ممثلي الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة أن يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص ، ويتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتوصية من وزرائهم او المجالس والهيئات التابعة لها .
ج - يكون تعيين الأعضاء لمدة سنتين قابلة للتجديد وتقبل استقالة أي منهم أو يعفى من عضوية المجلس بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .
د - تحدد مكافآت اعضاء مجلس الادارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٧- أ - يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من الرئيس مرة واحدة كل شهرين على الأقل أو كلما دعت الحاجة الى ذلك ، ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضره عشرة اعضاء على الأقل على ان يكون الرئيس او نائبه احدهم .
ب- يصدر المجلس قراراته بالاجماع او بأكثرية اصوات اعضائه الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .
ج - للمجلس ان يدعو من يراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص للاستئناس برأيه في اي موضوع معروض عليه دون ان يكون له حق التصويت على قراراته .
د - يعين الوزير احد موظفي المؤسسة للقيام بأعمال أمين سر المجلس .

المادة ٨ - يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-
أ - وضع السياسة العامة للمؤسسة والاشراف على تنفيذها .
ب- اعتماد المواصفات القياسية وأي تعديلات تطرأ عليها والغائها واستبدال غيرها بها .
ج - اعتماد مختبرات الفحص والاختبار المتخصصة ومختبرات المعايرة في المؤسسات العامة والعلمية حسب الأنسب التي يقررها .

- د - اقرار مشروع موازنة المؤسسة .
هـ - اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بالمؤسسة .
و - اقرار الهيكل التنظيمي للمؤسسة .
ز - إصدار التعليمات التنفيذية والفنية المتعلقة بأعمال المؤسسة .
ح - التعاقد مع المؤسسات العلمية المتخصصة والمستشارين والخبراء وغيرهم من اصحاب الاختصاص لتقديم خدمات ودراسات تتعلق بأعمال المؤسسة .

المادة ٩ - أ - يمارس المدير العام الواجبات والصلاحيات التالية :-
١ - تطبيق السياسة العامة التي يضعها المجلس وتنفيذ القرارات التي يصدرها .
٢ - ادارة اعمال المؤسسة والاشراف على موظفيها وشؤونها الفنية والادارية والمالية وفق نصوص هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
٣ - تطوير البرامج التي من شأنها تحقيق اهداف المؤسسة ومهامها وتقديم التوصيات بشأنها للمجلس .
٤ - اية مهام اخرى يحددها له المجلس او تناط به بمقتضى الأنظمة التي تصدر بموجب هذا القانون .

ب- يحق للمدير العام ان يفرض أيّاً من صلاحياته خطياً الى اي من كبار موظفي المؤسسة .

المادة ١٠ - أ - يشكل المجلس لجاناً فنية متخصصة لاعداد مشاريع المواصفات القياسية .
ب- يرفع المدير العام مشاريع المواصفات القياسية المحالة اليه من اللجان الفنية الى المجلس مع تسمياته بشأنها .
ج - يقوم المجلس بدراسة مشروعات المواصفات القياسية واجراء اي تعديلات عليها يراها مناسبة .
د - تعتبر المواصفات التي يوافق عليها المجلس مواصفات قياسية اردنية معتمدة وتصدر اما الزامية او اختيارية ، وتعتبر سارية المفعول من التاريخ الذي يحدده لذلك .
هـ - تشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين على الأقل البيانات الخاصة بأرقام المواصفات القياسية المعتمدة والتاريخ المحدد لنفاذها وعناوينها وأماكنها .
و - اذا رفض المجلس احد المشروعات المرفوعة اليه يعاد المشروع الى اللجنة الفنية لاعادة دراسته .

المادة ١١ - تنظم اجراءات وضع المواصفات القياسية ومراقبة المعايير المقررة لمصوغات المعادن والأحجار الثمينة والمجوهرات وفحصها ودمقها وتحديد المكافآت المالية للخبراء من

هكذا من الاصل

اعضاء اللجان الفنية المتخصصة بموجب تعليمات يضعها المجلس لهذه الغاية .

المادة ١٢- أ - لا يجوز استيراد أي سلعة او مادة او ادخالها الى المملكة او انتاجها فيها ما لم تكن مطابقة للمواصفة القياسية المعتمدة الازامية لتلك السلعة ، وللمجلس أن يعفي أي سلعة من احكام هذه المادة في حالات خاصة ولأسباب محددة .
ب- يترتب على الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والمجالس البلدية والقروية التقيد في اعمالها ومشاريعها ووثائق العطاءات الخاصة بها ومشترياتها من السلع والمواد والخدمات بالمواصفات القياسية المعتمدة الازامية كحد ادنى لجودتها وذلك مع مراعاة قانون (مجلس البناء الوطني الأردني) المعمول به .

ج - على اصحاب المصانع القائمة التقيد بالمواصفات القياسية المعتمدة الازامية للسلع والمواد التي ينتجونها في مصانعهم وفي جميع الأعمال والمواد التي يستخدمونها فيها ، ويمنع كتابة أي عبارة تفيد بانها مطابقة للمواصفات القياسية الأردنية على بطاقة البيان لأي سلعة الا بموافقة خطية من المؤسسة .

د - على جميع المؤسسات الصناعية والتجارية العامة والخاصة والأفراد التقيد التام بالمواصفات القياسية المعتمدة الازامية في مجال المحافظة على البيئة والصحة المهنية .

المادة ١٣- للمجلس بناء على تسبب من المدير العام ان يوافق في حالات خاصة على تمديد سريان مفعول مواصفة قياسية لمدة اضافية محددة لسلعة او مادة خاصة على ان تقدم الجهة الطالبة للتمديد المبررات الفنية للطلب ، وعلى ان لا تتجاوز مدة التمديد او مجموع مدد التمديد التي تمنح في أي حالة من الحالات سنة واحدة .

المادة ١٤- لا يجوز استعمال وحدات قياس غير وحدات القياس القانونية المعتمدة في المملكة .

المادة ١٥- يتم اعتماد مختبرات الفحص والاختبار ومختبرات المعايرة وتقييمها ومراقبتها حسب الأسس التي يصدرها المجلس ويحدد فيها أسلوب تقييم واعتماد المختبرات ومراقبتها .

المادة ١٦- تحدد بموجب تعليمات يصدرها المجلس اجور الفحص والاختبار والتحليل والمعايرة التي تجزئها المؤسسة في مختبراتها للسلع والمواد وأدوات القياس المستوردة الى المملكة أو المصدرة منها أو التي تم انتاجها او صنعها فيها ، وتدفع تلك الاجور من الجهات التي أجريت عمليات الفحص والاختبار والتحليل والمعايرة لمصلحتها .

المادة ١٧- لأي موظف من موظفي المؤسسة يفوضه المدير العام خطياً الحق باجراء الكشف

والتفتيش على أي مصنع أو محل تجاري أو مقلع أو مستودع أو سوق واخذ عينات من السلع والمواد وأدوات القياس ومخلفات الصناعة الموجودة فيه او يتم انتاجها او صنعها فيه او تنتج عنها ، وذلك لفحصها واختبارها وتحليلها ومعايرتها للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة الازامية .

المادة ١٨- تصدر المؤسسة علامة جودة خاصة بها ، ولها أن تمنح منتج أي سلعة او مادة في المملكة تصريحاً باستعمال هذه العلامة ، وذلك وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٩- تتكون واردات المؤسسة من :-

- ١ - الرسوم والأجور التي تتقاضاها مقابل خدماتها .
- ٢ - القروض والهبات والتبرعات والمنح والمساعدات التي تقدم للمؤسسة ويوافق عليها مجلس الوزراء .
- ٣ - الأموال المخصصة لها في الموازنة العامة .
- ٤ - أي واردات أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء .

المادة ٢٠- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا تعفى أي وزارة او دائرة حكومية او مؤسسة رسمية عامة او أي شخص طبيعي او معنوي من الرسوم والتكاليف المالية والأجور وبدلات الانتفاع التي تفرض مقابل الأعمال والخدمات التي تقوم بها المؤسسة او تحقق لها بمقتضى هذا القانون او الأنظمة الصادرة بمقتضاه او التعليمات التي يصدرها المجلس .

المادة ٢١- أ - تعتبر اموال المؤسسة أموالاً اميرية عامة وتحصل الأموال المستحقة قبل نفاذ هذا القانون ويعلنه بمقتضى احكام قانون تحصيل الأموال الاميرية المعمول به .

ب- تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

المادة ٢٢- أ - يكون للمؤسسة موازنة خاصة وتنظم حساباتها بصورة أصولية ، ويقوم ديوان المحاسبة بتدقيقها ، وللمجلس ايضاً تعيين مبدق حسابات قانوني لهذا الغرض .

ب- على المؤسسة ان تنظم في نهاية كل سنة مالية تقريراً عن اعمالها تقدمه لمجلس الوزراء مع الميزانية العامة والحسابات الختامية خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر آذار من السنة التالية .

المادة ٢٣- اذا تخلفت السلعة او المادة التي تخضع لمواصفة قياسية الزامية محددة عن مطابقة تلك

هذه المادة

للمواصفة ، على المدير العام ان يصدر امراً خطياً يقرر فيه مصادرة تلك السلعة او المادة او ابطالها او اعادة تصديرها او اعادة صنعها في صورة تطابق تلك المواصفة .

المادة ٢٤ - أ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بالحبس مدة لا تقل عن اربعة اشهر ولا تزيد على ستة اشهر او بكلا العقوبتين ، كل من اقدم على ارتكاب اي من الأفعال التالية على ان يحكم بالحد الأعلى للعقوبة في حالة التكرار .

١ - صنع اي ادوات قياس غير قانونية او بيعها او التلاعب بأدوات القياس القانونية .

٢ - استعمال اي ادوات قياس غير مدموغة او مختومة من قبل المؤسسة او غير قانونية .

٣ - منع الموظف المفوض بمقتضى هذا القانون من ضبط اي أدوات قياس غير قانونية سواء كانت له او لغيره .

٤ - رفض السماح للموظف المفوض بدخول اي مصنع او محل تجاري او مقلع او مستودع او اي مكان لغايات الكشف والتفتيش واجراء الفحص والاختبار والتحليل لأي سلعة او مادة او ادوات قياس تصنع او توجد او تستعمل او تعرض للبيع او للخرن او الحفظ في ذلك المصنع او المستودع او المكان .

٥ - التلاعب بأي ختم او دعة او تقرير او شهادة تستعملها المؤسسة او صادرة عنها او التلاعب بأوزان المواد او حجومها .

٦ - طرح او عرض مواد غير مطابقة للمواصفات القياسية الالزامية في الأسواق او المحال التجارية .

٧ - التلاعب بالمعلومات الواردة على بطاقة البيان .

٨ - تدوين اي عبارة تفيد بانها مطابقة للمواصفات القياسية الأردنية على بطاقة البيان دون الحصول على موافقة خطية من المؤسسة .

٩ - خداع المستهلك او غشه بأي وجه من الوجوه كالاعلان المضلل عن السلعة او المادة التي ينتجها او يستوردها او يعرضها للبيع ، وخطط المحروقات وما شابه ذلك من اعمال .

ب- تصدر أدوات القياس غير القانونية التي يتم ضبطها ويحق للمؤسسة نشر أسماء المخترعين في وسائل الاعلام المختلفة .

المادة ٢٥ - يعاقب بعقوبة التزوير الجنائي المنصوص عليها في قانون العقوبات كل من زور اي دعة او ختم او قلد خاتماً تستعمله المؤسسة لغايات تطبيق احكام هذا القانون واي نظام صادر بمقتضاه او استعمل دعة او خاتماً مزوراً او مقلداً .

المادة ٢٦ - أ - مع مراعاة احكام المادة (١٢) والمادة (٢٣) من هذا القانون ، اذا تبين ان اي سلعة او مادة ليست مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة الالزامية يترتب على المؤسسة ان ترسل انذاراً خطياً الى صاحب تلك السلعة او المادة او منتجها تطلب اليه فيه التقيد بتلك المواصفات خلال المدة التي تحددها له .

ب- اذا لم يتم مالك السلعة او المادة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة او منتجها بالتقيد بالمواصفات القياسية المعتمدة الالزامية خلال مدة الانذار ، تتم مصادرتها او ابطالها بقرار من المدير العام ، وللرئيس وتنسيب من المدير العام اغلاق المصنع او المحل التجاري او المستودع او المكان الذي توجد فيه السلعة او المادة للمدد التي يقررها .

ج - للرئيس وتنسيب من المدير العام اغلاق اي مصنع لا يتقيد بالمواصفات القياسية المعتمدة الالزامية الخاصة بالبيئة للمدة التي يقررها .

المادة ٢٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون او اي نظام او تعليمات صادرة بمقتضاه لم ينص هذا القانون على عقوبة خاصة بها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على الف دينار .

المادة ٢٨ - لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - أ - تعتبر المؤسسة الخلف القانوني والواقعي لمديرية المواصفات والمقاييس وتؤول الى المؤسسة جميع موجوداتها .

ب- ينقل جميع موظفي مديرية المواصفات والمقاييس بحقوقهم وامتيازاتهم الى المؤسسة كموظفين فيها .

المادة ٣٠ - يلغى كل من قانون المواصفات والمقاييس المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ وقانون المصوغات المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٧٥ على ان يستمر العمل بالأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجب اي منهما الى المدة التي لا يتعارض فيه مع احكام هذا القانون ، وتعتبر وكأنها صادرة بمقتضاه الى أن يتم الغاؤها أو استبدال غيرها بها وفقاً لأحكامه .

المادة ٣١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

أمين عام مجلس الأمة رئيس مجلس الاعيان

حكم خير احمد اللوزي

هكذا منه الأصل

السيد الامين العام :

٢ - قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٤/١١/٦ بشأن مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصناديق لسنة ١٩٩٢ .

دولة رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة المالية .



الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة المالية : سيدي الرئيس

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بتاريخ ١٩٩٤/١١/٦ برئاسة سعادة الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة وبحضور اعضاء اللجنة اصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة :

سالم مساعدا ، مروان الجمود ، الدكتور رجائي المعشر ، محمد عودة

القرعان، حماد المعاينة .

كما وحضر الاجتماع معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية سماحة الشيخ عبد الباقي جمر ومعالي محافظ البنك المركزي الدكتور محمد سعيد النابلسي .

وذلك للنظر في مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصناديق لسنة ١٩٩٢ وإحال الى اللجنة من مجلس الاعيان للدراسة واعطاء التوصية اللازمة بشأنه .

وبعد ان استمعت اللجنة الى معالي محافظ البنك المركزي حول اهمية هذا الموضوع ، فان اللجنة توصي المجلس الكريم بان يطلب من الحكومة اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تخدم تمويل الصناديق وتشجيعها وخاصة بالاسواق النامية والتي يتوافر فيها فرص جيدة للتصدير لما تتمتع به من اجواء الاستقرار والنمو .

وبعد المناقشة والمداولة في قرار مجلس النواب وفي مشروع القانون ، قررت اللجنة تأييد مجلس النواب فيما ذهب اليه من رد القانون .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

حكم غير امين عام مجلس الامة

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	مشاريع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصناديق
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	<p>المادة ١ - يسمي هذا القانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصناديق (١٩٩٢) ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيزا وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-</p> <p>الوزير : وزير الصناعة والتجارة</p> <p>البنك المركزي : البنك المركزي الاردني</p> <p>المؤسسة : المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصناديق</p> <p>المجلس : مجلس ادارة المؤسسة</p> <p>المادة ٣ - يتأهل في الملكية توجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصناديق) يكون لها شخصية اجارية واستقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال وادارة العقود واجراء التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافها وتلقيام بفعالها وان تقتضي وتقتضي وان تتيب منها في الاجراءات التصرفية والقانونية المتعلقة بها التاقب العلم او اي محام توكله لهذه الغاية .</p>

مكونة من الاصل

[Handwritten signature]

مشرع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان اصدارات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب
المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان ولها ان تشيخه فروعاً في سائر انحاء المملكة وان تعين الوكلاء والراسلين داخل المملكة وخارجها المادة ٥ - يهدف المؤسسة الى تشجيع الصادرات الوطنية من سلع وخدمات وتبتيها وذلك عن طريق تقديم الخدمات اللازمة لتغطية اخطار التجارة وبيع التجارة التي تعرض لها المنتج الاردني وذلك وفقاً لاحكام هذا القانون وتحقيقاً للغايات القصودة التي تبني الصادرات الوطنية من السلع ما يلي : أ - المنتجات الزراعية والحيوانية التي تكون المملكة منتجها . ب - المواد الخام والمواد الأولية من الثروات الطبيعية في المملكة . ج - السلع التي تم تصنيعها كلياً او جزئياً في المملكة او تم تصنيعها فيها ولا تقل نسبة المنتج اقليمي لها عن (٤٠ ٪) .	رد مشروع القانون	رد مشروع القانون

مشرع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان اصدارات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	رد مشروع القانون
المادة ٦ - المؤسسة ان تقدم الضمانات المتضمن عليها في هذا القانون عند اخطار الخالية التي تعرض لها الصادرات الوطنية وتشترط في ذلك ان يكون المصدر ارضياً سواء اكان شخصاً طبيعياً ام اعتبارياً :- أ - اخطار التجارة : ويقتضي بها اخطار التي يرجع سببها للمتعود بما في ذلك اوضاعه المالية كإفلاسه او اصداره او تصفيته او احتياجه من تسديد ما استحق عليه المصدر الاردني او رقبته تسلم البضاعة المصدرة اليه وتشترط في ضمان هذه اخطار ان يكون المصدر الاردني قد قام من جهته بتبتي جميع الالتزامات المترتبة عليه تجاه المصدر كما حددها عقد التصدير .		

مكتملة من الاصل

[Handwritten signature]

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان الصادرات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	
<p>ب - إخطار غير تجارية :</p> <p>ويقصد بها الإخطار الذي يعود السبب في وقوعه للدولة التي صدرت اليها السلع او الخدمات او الاجزات انحلت من قبلها او واقع حدثت فيها ومن ذلك ما يلي :-</p> <p>١ - الاجزات التي احتلتها السلطات في دولة المستورد وادت الى عجزه عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصدر الاردني كالتفهم والمصادرة ونزع الملكية .</p> <p>٢ - الامتيازات الامنية العامة في الدولة التي صدرت اليها السلع او الخدمات والاتصال العسكرية والكرات الطبية التي تعرضت لها وادت الى عدم تمكن المستورد من الوفاء بالتزاماته تجاه المصدر الاردني او كانت سببا في تأخره من ذلك الوفاء .</p> <p>٣ - اقدام سلطات الدولة المستوردة على الغاء استيراد الصادرات الوطنية او وقفه .</p> <p>٤ - منع سلطات دولة الممر مرور الصادرات الوطنية عبر اراضيها .</p> <p>٥ - استيلاء سلطات الدولة المستوردة او دولة الممر على الصادرات الوطنية او مصادرتها او حجزها .</p> <p>٦ - الاجزات التي احتلتها السلطات في دولة المستورد وادت الى منع تحويل قيمة الصادرات الوطنية بالعملة المتفق عليها في عقد المصدر او تأخير تحويلها او فرض سعر صرف تمييزي لها يفرض بحقوق المصدر الاردني .</p>		

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان الصادرات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	قرار مجلس النواب
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	
<p>المادة ٧ -</p> <p>أ - تحل المؤسسة ضمان الإخطار التجارية للصادرات الوطنية لمساهما الخاص وعلى مسؤوليتها .</p> <p>ب - للمؤسسة ان توفر ان من عمليات الضمان ضد الإخطار غير التجارية على مسؤوليتها كما وان لها ان توفر تلك العمليات لحكومة المملكة بناء على طلبها والقبول عنها ، وذلك بالشروط التي يحددها مجلس الوزراء ، وتجهل الحكومة مسؤولية تغطية الخسائر التي تتحمس من الضمان في هذه الحالة .</p> <p>المادة ٨ -</p> <p>أ - لا تسري احكام الضمان المنصوص عليها في هذا القانون على اي مخاطرة تجارية او غير تجارية الا اذا كان ذلك الضمان وشروطه وإخطار المستوردة به مثبتة بموجب عقد تم تنظيمه وإبرامه بمقتضى احكام هذا القانون بين المؤسسة والمصدر قبل العقد قابلا للتطهير بموافقة المؤسسة .</p> <p>ب - تكون عملة الوفاء لالتزامات المؤسسة تجاه المؤمن له هي الدينار الاردني على انه يجوز بموافقة البنك المركزي ان تكون عملة الوفاء بغير الدينار الاردني .</p>		

هكذا اذنت المصدر

[Handwritten signature]

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	المادة ٩ - يتجاوز التمويل في حال تحققه الخلل المشغلة بالضمان الجسدي التي تتجاوز (١٥٪) خمس عشرة بالمئة من مجموع المبلغ المضمون .
		المادة ١٠ - يحدد بنظام المسقف الاجنبي للضمانات التي تقدمها المؤسسة ضد الخلل التجارية وغير التجارية .
		المادة ١١ - للمؤسسة اعادة تأمين عقودها لدى اي من المؤسسات او الشركات الحرة والدولية المتخصصة .
		المادة ١٢ - محل المؤسسة محل المؤمن له اذا قامت بالتأمين عليه او واقتت على توفيقه وفقا لاحكام هذا القانون وذلك فيما يكون المؤمن له من حقوق تجاه الغير .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	المادة ١٣ - يكون رأسمال المؤسسة المصوح به (١,٠٠٠,٠٠٠) عشرة ملايين دينار مقسما على عشرة ملايين سهم قيمة كل سهم دينار واحد ويتم الاكتاب بها على النحو التالي :-
		١ - (٧٠٠,٠٠٠) سبعة ملايين سهم تكتب بها الوزارات والوزراء والمؤسسات الرسمية العامة بالخصص والنسب التي يحددها مجلس الوزراء لكل منها .
		٢ - (٣٠٠,٠٠٠) ثلاثة ملايين سهم تكتب بها البنوك المتخصصة والشركات المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة وشركات التأمين العاملة في المملكة واي هيئة معنوية اخرى معنية بشؤون التمويل وامور التجارة وذلك وفق الاسس والقرارات التي يقرها الوزير .
		٣ - مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس زيادة رأس مال المؤسسة المضمون عليه في الفقرة (١) من هذه المادة أو تخفيضه .
		المادة ١٤ -
		تحدد قيمة الاسهم على قسطن متباينين يدفع الاول منهما عدد الاكتاب ويدفع القسط الثاني وفقا للترتيب الذي يقره المجلس .

هكذا منه الاصل

Handwritten signature

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	مادة كما وردت في المشروع
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	<p>المادة ١٥ -</p> <p>يعرض ادارة شؤون المؤسسة وتظيم اعمالها :-</p> <p>أ - مجلس ادارة</p> <p>ب - مدير عام</p> <p>ج - جهاز تنفيذي من الموظفين والمستجدين</p> <p>المادة ١٦ -</p> <p>أ - مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة يوافق المجلس عند العمل بهذا القانون على النحو التالي :-</p> <p>١ - الوزير</p> <p>٢ - نائب محافظ البعث المركزي الذي يسميه المحافظ</p> <p>٣ - الامين العام لوزارة المالية</p> <p>٤ - الامين العام لوزارة التخطيط</p> <p>٥ - الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة</p> <p>٦ - المدير العام لمؤسسة التمويل الزراعي</p> <p>٧ - المدير العام لمؤسسة تنمية الصادرات والراكر التجارية الاردنية .</p> <p>عضواً</p>

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	مادة كما وردت في المشروع
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	<p>٨ - المدير العام للمؤسسة</p> <p>٩ - رئيس غرفة صناعة عمان</p> <p>١٠ - جلاد من القطاع الخاص يعينها مجلس الوزراء</p> <p>ب - بناء على ترشيح الوزير لمدة سنتين .</p> <p>ب - بعد اكمال الاجتباب في اسهم المؤسسة ينضم الى المجلس ثلاثة اعضاء آخرين يتلون البوك المرحمة والشركات المالية ومؤسسات القراض المنخفضة وشركات الفانين المساهمة في رأس مال المؤسسة ويعينهم مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير في اختيار عمل او على شركات الفانين وتسيب محافظ البعث المركزي في اختيار عمل او على البوك المرحمة والشركات المالية ومؤسسات القراض المنخفضة ، على ان يراعى في ذلك الاحجار نسبة مساهمة كل من تلك الجهات في المؤسسة وتسيب عضوية عملها او عملها في المجلس مدة سنتين .</p> <p>المادة ١٧ -</p> <p>يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة الي ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ، ويكون اي اجتماع يعمله قانونيا اذا حضره ثلث الاعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ، ويتخذ قراراته بالاغلبية ، بالاجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين واذا تساروت الاصوات يرجع الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه .</p>

هكذا منه الاصل

[Handwritten signature]

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان اصدار الصادرات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	المادة ١٨ -
		يعرض المجلس للمهام والصلاحيات التالية :-
		أ - وضع السياسة العامة للمؤسسة .
		ب - اقرار برامج الضمان والتأمين التي تقدمها المؤسسة بما في ذلك تحديد الصادرات من السلع والخدمات المؤهلة لاستخدام هذه البرامج ونسبة الضريبة وشروط الضمان والتأمينات والضمانات .
		ج - اعداد مشاريع اللائحة لتفصيل احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الاساسي للمؤسسة والنظام المالي ونظام الموظفين والمستعملين فيها .
		د - تحديد معدل الاقساط الواجب على المصدرين دفعها من كل نوع من انواع الضمان للمخاطر المشمولة بهذا القانون ، وعلى ان يأخذ المجلس في تحديد ذلك المصل ومن الاجراءات المتخذة للمؤسسة والتفتتات والالتزامات المترتبة عليها .
		هـ - اقرار الميزانية السنوية للمؤسسة وحساباتها الخاضعة والارباح والخسائر والقرار السنوي للمؤسسة .
		و - استئجار اموال المؤسسة .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان اصدار الصادرات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في التشريع
موافقة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	ز - اصدار التعليمات التنفيذية المتعلقة بالادارة الداخلية للمؤسسة بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون واللائحة الصادرة بمقتضاها .
		ح - تعيين لجان من اعضاء يهيئ اليها بعض صلاحياته او القيام باعمال ومهام معينة وك ان يضم اليها ايا من موظفي المؤسسة للاستعانة بخبراتهم دون ان يكون لهم حق التصويت على قراراتها .
		ط - تعيين مدقق حسابات المؤسسة وتعيين اعضاءهم .
		المادة ١٩ -
		تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضورهم اجتماعاته بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير .
		المادة ٢٠ -
		يعين المدير العام للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح الوزير .
		الوزير .

هكذا منه الاصل

[Handwritten signature]

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة ايردية لضمان اثمان الصادرات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
مواقفة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	<p>المادة ٢١ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الاخير من شهر كانون الاول من السنة نفسها باستثناء السنة الاولى التي يجوز للمجلس ان يضمها الى السنة المالية التالية لها .</p> <p>المادة ٢٢ - تدبر المؤسسة اصالها على اسس تجارية سليمة وتعمل على تنمية ممتلكاتها المالية وتفتتها والائتمانات المترتبة عليها من المارد المالية الخاصة بها ، وتسلم حساباتها وتقدمها بالطريقة التي يقرها المجلس على ان تراعي في ذلك قانون الشركات المعمول به .</p> <p>ب- يولى ديوان الخاضعة تدقيق حسابات المؤسسة وممتلكاتها المالية وذلك بالاعانة الى مدققي حسابات المؤسسة .</p>

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة ايردية لضمان اثمان الصادرات		
قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
مواقفة كما ورد من مجلس النواب	رد مشروع القانون	<p>المادة ٢٣ - تسري على المؤسسة احكام قانون الشركات المعمول به وذلك في الامور غير المنصوص عليها في هذا القانون .</p> <p>المادة ٢٤ - تقسم المؤسسة الى مجلس الوزراء خلال الاشهر الاربعة التالية لانتهاء سنتها المالية تقررا شاملا لتعطيات مع بيان بعضين كامل موجوداتها ومطاراتها ونسخة من حساباتها الخاضعة مدققة بن مدققي حساباتها .</p> <p>المادة ٢٥ - توزع الارباح السنوية الصافية للمؤسسة على المساهمين فيها وذلك بعد الاقطاعات المنصوص عليها في المادة (٢٦) من هذا القانون .</p>

هكذا منه الاصل

[Handwritten signature]

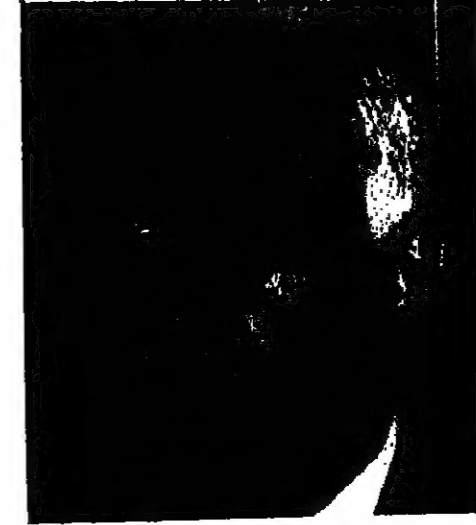
مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات		
مادة: كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة ٢٦ - تقطع المؤسسة (١٠) من ارباحها السنوية الصافية يخصص لحساب الاجتياحي الاجري على ان لا يجاوز مجموع ما اقطع لحساب هذا الاجتياحي في اى وقت رأس مال المؤسسة والمجلس ان يقرر اقطاع جزء من هذه الارباح يحدد نسبته او مقداره لحساب الاجتياحي الاجري .</p> <p>المادة ٢٧ -</p> <p>أ - تمنح المؤسسة بالاعتمادات والتسهيلات التي تمنح بها الوزارات والدوائر الحكومية .</p> <p>ب - تبقى عقود الضمان التي تبرعها المؤسسة او تصورها والرائتي الصلقة بذلك المقود وما تقاضاه من اقساط وروثيه من تعريض من رسوم طابع الواردات وري ضرائب او رسوم اخرى ترتب عليها توجب التشريعات المعمول بها .</p>	رد مشروع القانون	موافقة كما ورد من مجلس النواب

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٢ قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات		
مادة: كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	قرار اللجنة
<p>المادة ٢٨ - يكون للمؤسسة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين وتولى البنك المركزي توفير ذلك الجهاز للمؤسسة خلال السنة الاولى من ممارستها لاسيما ، وذلك عن طريق اقطاع عدد من موظفيه ومستغديه للعمل لدى المؤسسة او اعازتهم لها .</p> <p>المادة ٢٩ - مجلس الوزراء اصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الخاص بتنظيم الضمان الذي تولاه المؤسسة يقتضي احكام هذا القانون بما يقتض واحكام الشريعة الاسلامية .</p> <p>المادة ٣٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .</p>	رد مشروع القانون	موافقة كما ورد من مجلس النواب

هكذا منه الاصل

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ

احمد العقابله .



السيد احمد العقابله : شحرا سيدي

الرئيس ، لم يتضمن القرار اسباب رد القانون وارجو من معادة المقرر بيان الاسباب التي دعت لرد هذا القانون وشكراً .

السيد المقرر : سيدي معالي العيون ، الحقيقة القانون كما جرى تقديمه يتضمن تأسيس مؤسسة لضمان ائتمان الصادرات الاردنية على اطلاقها مخاطرها التجارية ومخاطرها غير التجارية وهذه المؤسسة حسب ما وردت في القانون يسود فيها القطاع العام اي ان الحصة الكبيرة من رأس مال هذه المؤسسة هو للقطاع العام للحكومة وقد وجدت اللجنة ان فتح هذا الائتمان على مصراعيه في قانون كما جرى تقديمه في الواقع يعرض المال العام الى احتمال خسائر كبيرة ولذلك الحقيقة رأيت اللجنة ان ليس هنالك من جدوى لمحاولة توضيح هذا القانون وكون ان مجلس النواب قد رده للجنة المالية في مجلس

الاعيان تتفق مع ما ذهب اليه النواب وتعتبر ان رده هو الافضل علماً بأن اللجنة المالية تقدر اهمية التصدير وتشجيعه ولكن ذلك يجب ان يتم خلال قنوات وضمن قوانين مدروسة دراسة اعماق التي تضمن ان الهدف يحقق دون ان تفتح الباب لهدر المال العام وقد وافق معالي محافظ البنك المركزي الذي صيغ القانون بمساهمة رئيسية منه ووافق اعضاء اللجنة على هذا التوجه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذن امامنا توصية من اللجنة المالية برد مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات ، هل يوافق المجلس الكريم على هذا القرار ؟ رد المشروع .

السيد الامين العام : (٢٥ من ٣٥)

دولة رئيس المجلس : اذاً وافق المجلس الكريم على توصية اللجنة المالية وشكراً لكم .

« هذا هو نص مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢ كما قرر المجلس رفضه وكما قرر مجلس النواب رفضه » .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٣١٤٣/٢٦

التاريخ : ١٩٩٤/١١/١٠

الموافق :

دولة رئيس الوزراء : الألفخم

اشارة الى كتاب دوليتكم رقم ١٣/٥١

٦٨٣٤/١ تاريخ ١٩٩٤/٦/١٢ .
قرر مجلس الاعيان بجلسته الثالثة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١١/٧
رفض (مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢) .
وقد سبق لمجلس النواب ان قرر رفض مشروع القانون المذكور بجلسته الثامنة من

الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٥/١٥ .
ارجو احاطة دوليتكم علماً بذلك .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الاعيان

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٢

قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات

كما رفضه المجلس

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزير : وزير الصناعة والتجارة

البنك المركزي : البنك المركزي الاردني

المؤسسة : المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات

المجلس : مجلس ادارة المؤسسة

المادة ٣ - ينشأ في المملكة بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات) يكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال وايرام العقود وانجاء التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق اهدافها والقيام باعمالها وان تقاضي وتقاضي وان تليب عنها في الاجراءات القضائية والقانونية المتعلقة بها النائب العام او اي محام توكله لهذه الغاية .

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للمؤسسة في عمان ولها ان تشيخ فروعها في سائر انحاء المملكة وان تعين الوكلاء والمراسلين داخل المملكة وخارجها .

هكذا من الفصل

المادة ٥ - تهدف المؤسسة الى تشجيع الصادرات الوطنية من سلع وخدمات وتمتعها وذلك عن طريق تقديم الضمانات اللازمة لتغطية المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها المصدر الاردني وذلك وفقا لاحكام هذا القانون وتحقيقا للغايات المقصودة منه تعنى الصادرات الوطنية من السلع ما يلي :-

- أ - المنتجات الزراعية والحيوانية التي تكون للمملكة منشأها .
- ب - المواد الخام والمواد الأولية من الثروات الطبيعية في المملكة .
- ج - السلعة التي تم تصنيعها كليا او جزئيا في المملكة او تم تصنيعها فيها ولا تقل نسبة الصنع المحلي لها عن (٤٠٪) .

المادة ٦ - للمؤسسة ان تقدم الضمانات المنصوص عليها في هذا القانون ضد المخاطر التالية التي تتعرض لها الصادرات الوطنية ويشترط في ذلك ان يكون المصدر اردنيا سواء اكان شخصا طبيعيا ام اعتباريا :-

- أ - المخاطر التجارية :

ويقصد بها المخاطر التي يرجع سببها للمستورد بما في ذلك اوضاعه المالية كإفلاسه او عساره او تصفيته او امتناعه عن تسديد ما استحق عليه للمصدر الاردني او رفضه تسلم البضاعة المصدرة اليه ويشترط في ضمان هذه المخاطر ان يكون المصدر الاردني قد قام من جهته بتنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه تجاه المستورد كما حددها عقد التصدير .

- ب - المخاطر غير التجارية :

ويقصد بها المخاطر التي يعود السبب في وقوعها للدولة التي صدرت اليها السلع او الخدمات او لاجراءات اتخذت من قبلها او وقائع حدثت فيها ومن ذلك ما يلي :-

- ١ - الاجراءات التي اتخذتها السلطات في دولة المستورد وادت الى عجزه عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصدر الاردني كالتأميم والمصادرة ونزع الملكية .
- ٢ - الاضطرابات الاهلية العامة في الدولة التي صدرت اليها السلع او الخدمات والاعمال العسكرية والكوارث الطبيعية التي تعرضت لها وادت الى عدم تمكن المستورد من الوفاء بالتزاماته تجاه المصدر الاردني او كانت سببا في تأخره عن ذلك الوفاء .

٣ - اذنام سلطات الدولة المستوردة على الغاء استيراد الصادرات الوطنية او وقفه .

٤ - منع سلطات دولة العبور مرور الصادرات الوطنية عبر اراضيها .

٥ - استيلاء سلطات الدولة المستوردة او دولة العبور على الصادرات الوطنية او مصادرتها او حجزها .

٦ - الاجراءات التي اتخذتها السلطات في دولة المستورد وادت الى منع تحويل قيمة الصادرات الوطنية بالعملة المتفق عليها في عقد التصدير او تأخير تحويلها او فرض سعر صرف تمييزي لها يضرب بحقوق المصدر الاردني .

المادة ٧ - أ - تتولى المؤسسة ضمان المخاطر التجارية للصادرات الوطنية لحسابها الخاص وعلى مسؤوليتها .

ب - للمؤسسة ان توفر ايا من عمليات الضمان ضد المخاطر غير التجارية على مسؤوليتها كما وان لها ان توفر تلك العمليات لحكومة المملكة بناء على طلبها وبالنسبة عنها ، وذلك بالشروط التي يحددها مجلس الوزراء ، وتحمل الحكومة مسؤولية تغطية الخسائر التي تنجم عن الضمان في هذه الحالة .

المادة ٨ - أ - لا تسري احكام الضمان المنصوص عليها في هذا القانون على اي مخاطر تجارية او غير تجارية الا اذا كان ذلك الضمان وشروطه والمخاطر المشمولة به مثبتة بموجب عقد تم تنظيمه وابطامه بمقتضى احكام هذا القانون بين المؤسسة والمصدر قبل التصدير ، ويكون هذا العقد قابلا للتظهير بموافقة المؤسسة .

ب - تكون عملة الوفاء بالتزامات المؤسسة تجاه المؤمن له هي الدينار الاردني على انه يجوز بموافقة البنك المركزي ان تكون عملة الوفاء بغير الدينار الاردني .

المادة ٩ - يتناول التعويض في حال تحققه المخاطر المشمولة بالضمان الخسائر التي تتجاوز (١٥٪) خمس عشرة بالمائة من مجموع المبلغ المضمون .

المبلغ ١٠ - يحدد بنظام السقف الاجمالي للضمانات التي تقدمها المؤسسة ضد المخاطر التجارية وغير التجارية .

المادة ١١ - للمؤسسة اعادة تأمين عقودها لدى اي من المؤسسات او الشركات العربية والدولية المتخصصة .

المادة ١٢ - تحمل المؤسسة محل المؤمن له اذا قامت بالتعويض عليه او وافقت على تعويضه وفقا لاحكام هذا القانون وذلك فيما يكون للمؤمن له من حقوق تجاه الغير .

المادة ١٣ - أ - يكون رأسمال المؤسسة به (١٠٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار مقسما على

هكذا من النص

عشرة ملايين سهم قيمة كل سهم دينار واحد ويتم الاكتتاب بها على النحو التالي :-

١ - (٧.٠٠٠.٠٠٠) سبعة ملايين سهم تكتتب بها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة بالحصص والنسب التي يحددها مجلس الوزراء لكل منها .

٢ - (٣.٠٠٠.٠٠٠) ثلاثة ملايين سهم تكتتب بها البنوك المرخصة والشركات المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة وشركات التأمين العاملة في المملكة واي هيئة معنوية اخرى معنية بشؤون التصدير وامور التجارة وذلك وفق الاسس والترتيبات التي يقررها الوزير .

ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس زيادة رأس مال المؤسسة المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة او تخفيضه .

المادة ١٤- تسدد قيمة الاسهم على قسطن متساويين يدفع الاول منهما عند الاكتتاب ويدفع القسط الثاني وفقا للترتيب الذي يقرره المجلس .

المادة ١٥- يتولى ادارة شؤون المؤسسة وتنظيم اعمالها :-

أ - مجلس ادارة .

ب- مدير عام .

ج- جهاز تنفيذي من الموظفين والمستخدمين .

المادة ١٦- أ - مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة يؤلف المجلس عند العمل بهذا القانون على النحو التالي :-

١ - الوزير

٢ - نائب محافظ البنك المركزي الذي يسميه المحافظ

٣ - الامين العام لوزارة المالية

٤ - الامين العام لوزارة التخطيط

٥ - الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة

٦ - المدير العام لمؤسسة التسويق الزراعي

٧ - المدير العام لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية .

٨ - المدير العام للمؤسسة

٩ - رئيس غرفة صناعة عمان

عضوا

١٠- ممثلان عن القطاع الخاص يعينهما مجلس الوزراء عضوين بناء على تنسيب الوزير لمدة سنتين .

ب- بعد اكتمال الاكتتاب في اسهم المؤسسة ينضم الى المجلس ثلاثة اعضاء آخرين يمثلون البنوك المرخصة والشركات المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة وشركات التأمين المساهمة في رأس مال المؤسسة يعينهم مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في اختيار ممثل او ممثلي شركات التأمين وتنسيب محافظ البنك المركزي في اختيار ممثل او ممثلي البنوك المرخصة والشركات المالية ومؤسسات الاقراض المتخصصة ، على ان يراعى في ذلك الاختيار نسبة مساهمة كل من تلك الجهات في المؤسسة وتستمر عضوية ممثلها او ممثليها في المجلس مدة سنتين .

المادة ١٧- يجتمع المجلس كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسه او نائبه في حالة غيابه ، ويكون اي اجتماع يعقده قانونيا اذا حضره ثلثا الاعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ، ويتخذ قراراته بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي كان رئيس الاجتماع قد صوت معه .

المادة ١٨- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

أ - وضع السياسة العامة للمؤسسة .

ب- اقرار برامج الضمان والتأمين التي تقدمها المؤسسة بما في ذلك تحديد الصادرات من السلع والخدمات المؤهلة لاستخدام هذه البرامج ونسبة التغطية وسقف الائتمان والضمانات والمطالبات .

ج- اعداد مشاريع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الاساسي للمؤسسة والنظام المالي ونظام الموظفين والمستخدمين فيها .

د - تحديد معدل الاقتساط الواجب على المصدرين دفعها عن كل نوع من انواع الضمان للمخاطر المشمولة بهذا القانون ، على ان يأخذ المجلس في تحديد ذلك المعدل بعين الاعتبار المتطلبات المالية للمؤسسة والنفقات والالتزامات المترتبة عليها .

هـ - اقرار الموازنة السنوية للمؤسسة وحساباتها الختامية والارباح والخسائر والتقارير السنوي للمؤسسة .

و - استثمار اموال المؤسسة .

ز- اصدار التعليمات التنظيمية المتعلقة بالادارة الداخلية للمؤسسة بما لا يتعارض مع

هكذا عند الفصل

احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ح - تعيين لجان من اعضائه يعهد اليها ببعض صلاحياته او القيام باعمال ومهام معينة وله ان يضم اليها ايا من موظفي المؤسسة للاستعانة بخبراتهم دون ان يكون لهم حق التصويت على قراراتها .

ط - تعيين مدققي حسابات المؤسسة وتحديد اتعابهم .

المادة ١٩ - تحدد مكافآت اعضاء المجلس مقابل حضورهم اجتماعاته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٢٠ - يعين المدير العام للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

المادة ٢١ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الاخير من شهر كانون الاول من السنة نفسها باستثناء السنة الاولى التي يجوز للمجلس ان يضمها الى السنة المالية التالية لها .

المادة ٢٢ - أ - تدير المؤسسة اعمالها على اسس تجارية سليمة وتعمل على تغطية متطلباتها المالية ونفقاتها والالتزامات المترتبة عليها من الموارد المالية الخاصة بها ، وتمسك حساباتها وقيودها بالطريقة التي يقرها المجلس على ان تراعي في ذلك قانون الشركات المعمول به .

ب- يتولى ديوان المحاسبة تدقيق حسابات المؤسسة ومعاملاتها المالية وذلك بالإضافة الى مدققي حسابات المؤسسة .

المادة ٢٣ - تسري على المؤسسة احكام قانون الشركات المعمول به وذلك في الامور غير المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٤ - تقدم المؤسسة الى مجلس الوزراء خلال الاشهر الاربعة التالية لانتهاؤها سنيتها المالية تقريراً شاملاً لنشاطها مع بيان يتضمن كامل موجوداتها ومطلوباتها ونسخة من حساباتها الختامية مصدقة من مدققي حساباتها .

المادة ٢٥ - توزع الارباح السنوية الصافية للمؤسسة على المساهمين فيها وذلك بعد الاقتطاعات المنصوص عليها في المادة (٢٦) من هذا القانون .

المادة ٢٦ - تقتطع المؤسسة (١٠) % من ارباحها السنوية الصافية لخصف حساب الاحتياطي الاجباري على ان لا يتجاوز مجموع ما اقتطع لحساب هذا الاحتياطي في اي وقت

رأس مال المؤسسة والمجلس ان يقرر اقتطاع جزء من هذه الارباح يحدد نسبته او مقداره لحساب الاحتياطي الاختياري .

المادة ٢٧ - أ - تتمتع المؤسسة بالاعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .

ب- تعفى عقود الضمان التي تبرمها المؤسسة او تصدرها والوثائق المتعلقة بتلك العقود وما تقتاضاه من اقساط وتؤديه من تعويض من رسوم طوابع الواردات واي ضرائب او رسوم اخرى تترتب عليها بموجب التشريعات المعمول بها .

المادة ٢٨ - يكون للمؤسسة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين ويتولى البنك المركزي توفير ذلك الجهاز للمؤسسة خلال السنة الاولى من ممارستها لعملها ، وذلك عن طريق انتداب عدد من موظفيه ومستخدميه للعمل لدى المؤسسة او اعازتهم لها .

المادة ٢٩ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الخاص بتنظيم الضمان الذي تتولاه المؤسسة بمقتضى احكام هذا القانون بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية .

المادة ٣٠ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

صالح الزعبي
امين عام مجلس الامة
طاهر المصري
رئيس مجلس النواب

السيد الامين العام :

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ..

دولة رئيس المجلس : ارجو ان اكرر ان لجنة الشؤون الخارجية ستجتمع مباشرة في قاعة الصور وترفع الجلسة .

- انتهت الجلسة -

امين عام مجلس الامة
حكم غير
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

مكتبة السيد الرئيس